الإثنين 16 تموز 2018
العدد 3516 السنة الثانية عشرة
Lundi 16 Juillet 2018 no 3516 12ème année

40 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
عجز قياسي في ميزان المدفوعات

● ناصر السعيدي
نهج جديد للتعامل مع اللاجئين

● دان قزي
اسطورة العقارات السحرية

● علي احمد
السعودية دولة نووية!

رسائل التصدي من «غلاف غزة»: المقاومة تعيد العدو إلى «قواعد الاشتباك» [20]

معارك القنيطرة: عزل الحدود... وإغلاق ملف «النصرة» في الجنوب [22]

ماذا يجري في «شورى الدولة»؟ [3]

المهاجرون يفوزون بكأس العالم
[14 ـ 17]

ثوّج المنتخب الفرنسي باللقب للمرة الثانية في تاريخه، بفوزه على نظيره الكرواتي في المباراة النهائية لمونديال روسيا (أ ف ب)

تحقيق

ميناء الدورة برج حمود
الرمق الأخير
10

العراق

احتجاجات الجنوب
اختبار جديد للعبادي... وإيران؟
24

12
قضية
دكتوراه اللبنانية
محاصصة أم تحديد لـ«فورة الدكاترة»؟

26
مصر
هل «يهب» السيسي المصريين الديموقراطية؟

30
ثقافة وناس

شواطئ الشمال
خصخصة أم تنظيم؟

Fenicia Bank
فينيسيا بنك ش.م.ل

السجل التجاري ١١٩٢٣ بيروت
الرقم في لائحة المصارف: ٥٨

البيانات المالية المعدة للنشر
وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)

- إجمالي الموجودات ١,٧٢٠ مليون دولار أمريكي بزيادة نسبتها ٥,٧٪
- إجمالي ودائع الزبائن ١,٤٠٠ مليون دولار أمريكي بزيادة نسبتها ٤,٦٪
- إجمالي القروض والتسليفات للزبائن ٥٠١ مليون دولار أمريكي بزيادة نسبتها ١٠٪
- نسبة الملاءة ١٨,٠٣٪ ومجمل الأموال الخاصة هي حقوق حملة الأسهم العادية CET1

الميزانيـــة

(القيم بملايين ل.ل.)

الموجودات	٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	المطلوبات	٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١
الصندوق ومؤسسات الإصدار	٦٣٤,٨٥٢	٤٦٨,٥٩٨	مؤسسات الإصدار	١٢٨,٦٨٨	١٠٤,٥٩٨
الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية	١٩٥,٦٨٠	٢٠٩,٩٦٢	المصارف والمؤسسات المالية واتفاقيات إعادة الشراء	٣٠,٥٤٨	٢٣,٧٤٧
أسهم وحصص بالقيمة العادلة مقابل حساب الأرباح والخسائر (FVTPL)	٢,٩٣٠	١,٥٠٥	الودائع وحسابات الزبائن الدائنة بالكلفة المطفأة	٢,٠٨٩,٤٥١	١,٩٩٨,١٨٥
صافي التسليفات والقروض للزبائن بالكلفة المطفأة (١)	٧٤٩,٣٥٩	٦٨٢,٧٨٢	ودائع وحسابات الجهات المقربة بالكلفة المطفأة	٢٢,٠٤٠	١٩,٥٤١
صافي التسليفات والقروض للجهات المقربة بالكلفة المطفأة	٥,٩٠٠	٣,٢١٨	تعهدات بموجب قبولات	٧٢,٨٨٥	٦٤,٦٨٠
المدينون بموجب قبولات	٧٢,٨٨٥	٦٤,٦٨٠	مطلوبات أخرى	٦,٧٤٦	٦,١٦٣
أدوات دين بالكلفة المطفأة	٨٨٥,٥٢٢	٩٧٤,٢٠٦	مؤونات لمواجهة الأخطار والأعباء	٦,٤٠٤	٦,٦٦٢
أسهم وحصص بالقيمة العادلة مقابل عناصر الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)	٥٥٠	٥٥٣	مجموع المطلوبات	٢,٣٥٦,٧٦٢	٢,٢٢٣,٥٧٦
أصول ثابتة مادية	٣٦,٨١٩	٣٨,٥١٢	حقوق المساهمين	٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١
أصول ثابتة غير مادية	١٠٠	١٥٠	الرأسمال - أسهم عادية	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
أصول غير متداولة برسم البيع	١,١٣٢	-	احتياطات غير قابلة للتوزيع (قانونية وإلزامية)	٦٤,٦٥١	٥٨,٢٠٣
موجودات أخرى	٧,٤٨٥	٨,٥٦٤	احتياطات حرة قابلة للتوزيع	٥٥,٠٧٨	٥٤,٥٧١
مجموع الموجودات	٢,٥٩٣,٢١٤	٢,٤٥٢,٧٣٠	فائض إعادة تقييم العقارات	٤٤٧	٤٤٧
			التغير في القيمة العادلة للأدوات المالية المصنفة مقابل عناصر الدخل الشامل الأخرى (OCI)	(٣٢)	(١٥)
			نتائج الدورة المالية (+/-)	١٦,٢٩٨	١٥,٩٤٨
			مجموع حقوق المساهمين	٢٣٦,٤٥٣	٢٣٩,١٥٤
			مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	٢,٥٩٣,٢١٤	٢,٤٥٢,٧٣٠

(١) بعد تكوين مؤونات بكامل قيمة التدني البالغة ٤٦,٧٨٥ و٣٧,٢٧٥ مليون ل.ل. كما في ٢٠١٧/١٢/٣١ و٢٠١٦/١٢/٣١ على التوالي من التسليفات والقروض وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، بما فيها تلك المتعلقة بالتسليفات والقروض الخاضعة للتقييم الإجمالي البالغة ٥,٩٥٠ مليون ل.ل. كما في ٢٠١٧/١٢/٣١ و٢٠١٦/١٢/٣١، بالإضافة إلى مؤونة لمقابلة الالتزام بالمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 والبالغة ١٠,٦٠٢ و٧,٥٥٣ مليون ل.ل. كما في ٢٠١٧/١٢/٣١ و٢٠١٦/١٢/٣١ على التوالي.

بيـــان الدخـــل

(القيم بملايين ل.ل.)

	٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١
الفوائد والإيرادات المشابهة	١٢٩,٩٧٧	١٢١,٧٥٠
الفوائد والأعباء المشابهة	(٩٢,١٠٠)	(٨٨,١٤٣)
صافي الإيرادات من الفوائد	**٣٧,٨٧٧**	**٣٣,٦٠٧**
الإيرادات من العمولات	١٣,٢٦٥	١٢,٣٢٦
الأعباء من العمولات	(٧١٥)	(٧١٩)
صافي الإيرادات من العمولات	**١٢,٥٥٠**	**١١,٦١٧**
صافي أرباح / خسائر عمليات الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة مقابل حساب الأرباح والخسائر	٨٣٤	٩٠٩
صافي أرباح / خسائر الاستثمارات المالية	(٢١٧)	٥,٥٢٢
إيرادات تشغيلية أخرى	٢,١٦١	٢,٢٧٤
مجموع الإيرادات التشغيلية	**٥٣,٢٠٥**	**٥٣,٩٢٩**
خسائر الائتمان	(٦,٧٧٠)	(٧,٨٥٣)
صافي الإيرادات التشغيلية	**٤٦,٤٣٥**	**٤٦,٠٧٦**
أعباء المستخدمين وملحقاتها	(١٤,٤٦٥)	(١٤,٢٥٣)
مصاريف إدارية وأعباء تشغيلية أخرى	(٩,٢٠٠)	(٨,٣٧٥)
مخصصات استهلاكات ومؤونات الأصول الثابتة المادية	(٢,٧٧٦)	(٢,٩٨٧)
إطفاء الأصول الثابتة غير المادية	(٥٠)	(٥٦)
مجموع الأعباء التشغيلية	(٢٦,٤٩١)	(٢٥,٦٧١)
الأرباح التشغيلية	١٩,٩٤٤	٢٠,٤٠٥
النتائج قبل الضريبة	١٩,٩٤٤	٢٠,٤٠٥
الضريبة على الأرباح	(٣,٦٤٦)	(٤,٤٥٧)
النتائج الصافية	١٦,٢٩٨	١٥,٩٤٨
حصة السهم العادي من الأرباح (EPS) ل.ل.	١٦,٣٠	١٥,٩٥

خارج الميزانية	٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١
تعهدات تمويل		
تعهدات معطاة للمصارف والمؤسسات المالية	٣٢,١٠٠	٢٢,٥٤٠
تعهدات للزبائن	١٣٦	-
تعهدات ضمان		
تكفل وكفالات وضمانات أخرى معطاة للمصارف والمؤسسات المالية	١٤,٣٧٣	١٢,٧٩٧
تكفل وكفالات وضمانات أخرى مستلمة من المصارف والمؤسسات المالية	١٢,٥٤٠	١٣,٤٠٠
تكفل وكفالات وضمانات معطاة للزبائن	٢٦,٠٩٧	٢٤,٣٦٨
تكفل وكفالات وضمانات مستلمة من الزبائن	١,٤٢٤,٥٥٨	١,٢٨٩,٧٤٢
عمليات بالعملات الأجنبية		
عملات أجنبية للاستلام	-	٣١,٦٩٧
عملات أجنبية للتسليم	-	٣١,٧١٩
حسابات الائتمان - خاضعة لتعليمات محدّدة	٣٦١,٨٠٠	٣٦١,٨٠٠
ديون الزبائن الرديئة المنقولة للذكر إلى خارج الميزانية	٢٧,٧٣٠	٢٥,٦٠٢

مجلس الإدارة:
السيد عبد الرزاق عاشور - رئيس مجلس الإدارة - المدير العام

الأعضاء:
الدكتور محمد شعيب الدكتور جورج نجّار
السيد يوسف مرعي السيد ميشال فرنيني
السيد عبد الله عاشور الدكتور أسعد خشيش
السيد عزيز معكرون السيد سركيس يوغورتجيان (انتُخِب في حزيران ٢٠١٨)
السيد محسن نعماني

الإدارة العامة: شارع فوش - وسط بيروت التجاري
هاتف: ٩٥٧٨٥٧ (٠١)
بريد إلكتروني: info@feniciabank.com

الفـــروع:
فوش - الحمرا - الأشرفية - فردان - بئر حسن - حارة حريك - معوّض - خلدة - الزلقا - بكفيا - شتورة - الغازية - النبطية - العباسية - صور - بنت جبيل - طرابلس - جونيه

مفوّضـو المراقبـة: كـــيـــودس - برايس وترهاوس كوبرز

للاطّلاع على سائر البيانات المالية والإفصاحات والمعلومات التفصيلية المتوجبة يمكن الرجوع للتقرير السنوي للمصرف المتوفر في أي من فروعنا، أو على الموقع الإلكتروني للمصرف: www.feniciabank.com

قضية اليوم

ماذا يجري في «شورى الدولة»؟

إبراهيم الأمين ـ رضوان مرتضى

لم يتوانَ جريصاتي عن التدخل في ملفات مجلس شورى الدولة بحجة أنه مطلع على بعضها (هيثم الموسوي)

ماذا يجري في أو مع مجلس شورى الدولة؟

قبل أسابيع عدة، استدعى القاضي نديم غزال إلى اجتماع مساءلة في رئاسة مجلس شورى الدولة، وقبل له أن هناك ملاحظات جدية وكثيرة عن مداخلات قام بها خارج نطاق صلاحيات عمله، وبعضها الآخر يشي بأشياء غير قانونية. قيل له أيضاً أن رئاسة المجلس تفكر بإحالة الملف إلى المجلس التأديبي. فكان رد غزال، بأنه يفضل الاستقالة من المجلس ومن السلك القضائي كله. وهو ما تمت الموافقة عليه بتاريخ 11 حزيران الماضي.

اتخذت الإجراءات التنفيذية للخطوة، لكن القرار ـ المرسوم (قبول الاستقالة)، يحتاج إلى توقيع رئيس الحكومة سعد الحريري. بعد مضي أكثر من شهر، لم يوقع الأخير القرار، وترافق ذلك مع مناخات سياسية في أوساط مراجع في السلطة، بأن المرسوم ـ القرار «جائر» وأن ما يحصل، هو عبارة عن عملية تطهير منظمة في مجلس شورى الدولة، وذلك بعد تعيين الرئيس الجديد القاضي هنري خوري خلفاً للرئيس السابق القاضي شكري صادر الذي أعلن استقالته من السلك القضائي.

اللافت للانتباه أن هذه المناخات ترافقت مع توزيع معلومات خاطئة، بالإضافة إلى حملة قاسية استهدفت القاضي غزال وصولاً إلى اتهامه بتقاضي رشاوى بملايين الدولارات. وقد شارك في هذه الحملة قضاة في مواقع نافذة، وسياسيون وناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي وبعض المواقع الإلكترونية، وبعضهم محسوب على مرجعيات وقوى سياسية معينة، ليتضح، بعد التدقيق، أن هناك من يريد استغلال قضية غزال، لأجل تصفية حساب تتجاوز القاضي نفسه، لتطاول مجلس شورى الدولة كله. أما حجة المحتجين، أنه كان على رئيس مجلس الشورى إحالة القاضي إلى القضاء لا تركه يقدم استقالته فقط.

حقيقة الأمر، التي يعرفها الجميع، أن مجلس الشورى يعاني أزمة كبيرة منذ سنوات بعيدة، وخلال فترة رئاسة القاضي صادر، سمح للضغوط السياسية بتجميد عدد كبير جداً من الملفات وعدم البت بها، أو حتى جرى البت ببعضها لمصلحة المتدخلين. وعندما جاء الرئيس ميشال عون إلى القصر الجمهوري، طلب بواسطة المديرية العامة لرئاسة الجمهورية، لائحة بالقضايا العالقة أمام مجلس الشورى، مع توضيح حول سبب عدم البت بها، وما إذا كان الأمر يتصل بنقص في عدد القضاة أو الغرف أو بسبب الضغوط الآتية من أصحاب المصالح وجلهم من السياسيين المتحكمين بالبلاد.

لاحقاً، اتضح لرئيس الجمهورية أن هناك مشكلة جدية، دفعته إلى التعجيل بقرار تغيير رئيس مجلس شورى الدولة والإتيان بالقاضي خوري خلفاً للقاضي صادر. بعدها، انطلقت ورشة عمل جديدة. وتمكنت غرف المجلس من البت سريعاً بعشرات الملفات العالقة، وذلك من ضمن برنامج عمل يقضي بالبت بكل الملفات الموجودة، بما فيها تلك التي تأخر البت بها لأسباب مختلفة.

عملياً، اختلف المناخ داخل مجلس شورى الدولة، لكن أحداً لا يجزم بأن الأمور صارت تتم وفق منطق مختلف جذرياً عما كان عليه الوضع سابقاً، خصوصاً أن مشكلة الفريق المحسوب على رئيس الجمهورية، لا تزال متمحورة حول تدخلات وزير العدل سليم جريصاتي، الذي لم يتوان عن التدخل في ملفات مجلس شورى الدولة نفسه بحجة أنه مطلع على بعضها. وإذا لم يضع الرئيس عون حداً لهذا الوزير الذي يتحمل مسؤولية أخلاقية وقانونية إزاء وقف العمل بالتعديل الدستوري الذي يحرر القضاء أكثر من سلطة الوصاية السياسية، فإن كل المحاولات الآيلة إلى إصلاح القضاء تبقى مجتزأة. ويمكن للرئيس عون الحصول على كل ما يريده من معطيات حول سلوك وزير العدل نفسه من الجهات القضائية المعنية.

> **لماذا، بعد إثارة قضية غزال، يتم التهويل بملاحقة قضاة آخرين في شورى الدولة «صودف» أنهم من المحسوبين على الرئيس عون؟**

لكن، لماذا تورط قضاة كبار في «تسعير» الحملة على مجلس الشورى، خصوصاً بعد قرار إبطال صفقة المعاينة الميكانيكية. وما الذي يجعل الحريري يرفض توقيع القرار ـ المرسوم (قبول استقالة غزال)، وما الذي جعل الحزب التقدمي الاشتراكي يستفيق على فساد أحد القضاة، ولماذا يتحرك مقربون من الرئيس نبيه بري أو محسوبون عليه من داخل الجسم القضائي أو من خارجه للمشاركة في هذه الحملة..

ولماذا يتم التهويل بملاحقة قضاة آخرين من مجلس شورى الدولة فقط، عندما أثيرت قضية غزال، ولاحقاً يتم التداول بأسماء قضاة «صودف» أنهم من المحسوبين على الرئيس عون؟

الواضح أن المعركة سوف تشهد فصولاً جديدة في المرحلة المقبلة. وما يهم الناس هنا، ليس تصفية الحسابات بين المرجعيات. لكن على الجسم القضائي تحمل مسؤوليته. فإذا كان يريد الاستمرار في الارتهان لقوى ومرجعيات سياسية، فليعرف أن القضاة سيدفعون الثمن، والعدالة العامة ستدفع الثمن. وإذا كان أهل السلطة القضائية يريدون انتهاز الفرصة لتطهير الجسم القضائي من الفساد فهذه فرصتهم. وعليهم، أن يكونوا مثل الناس، وأن يصفقوا لأي معركة بين فاسدين، وأن يتمنوا التوفيق للطرفين، طالما أن النتيجة ستكون في مكان ما، ضرباً لبعض أعضاء جسم الفساد.

على المستوى القضائي، كشف مدّعي عام التمييز القاضي سمير حمود لـ «الأخبار» أنه طلب ملف التحقيق مع غزال من القاضي هنري خوري للاطلاع عليه، مشيراً إلى أنه بصدد الادعاء جزائياً إذا ثبت تورط القاضي في ملفات فساد وقبض رشى. وعلّق حمود على ما نشرته «الأخبار» بشأن صمت النيابة العامة التمييزية قائلاً: «إنّ القضاء يعمل بصمت بعيداً من الإعلام (محاكمة القضاة تعود حصراً إلى النائب العام التمييزي). وكشف عن وجود ثلاثة قضاة بصدد الادعاء عليهم جزائياً، لكنه رفض الكشف عن أسمائهم.

في السياق نفسه، انقسم أهل البيت القضائي، على أنفسهم، خصوصاً في ظل القاعدة القائلة بفصل القضاء الإداري عن القضاء العدلي. معسكران يتواجهان. القضاء الإداري في مواجهة القضاء العدلي. تحدّث البعض عن استياء لدى مجلس شورى الدولة من أداء القضاء العدلي نحوهم، متحدّثين عن حملة تُشنّ ضد مجلس شورى الدولة لتحطيمه على خلفية البت في بعض الطعون التي تُعارض مصالح فئات سياسية وتخسّر هؤلاء مئات ملايين الدولارات. نقلت المصادر أنّ المجلس بتّ في عشرات الدعاوى منذ تسلم رئاسته القاضي هنري خوري، معتبرة أنّ الإجراء الذي اتُّخذ بحق أحد القضاة يسجل لـ «شورى الدولة» وليس ضده، باعتباره يقوم بالإصلاح، لا سيما أنّ مجلس شورى الدولة يدخل في جوهر مهماته محاسبة الوزراء على أدائهم وإبطال المراسيم والمناقصات، وكذلك إبطال قرارات وزراء ومجلس الوزراء.

في المقابل، اعتبرت مصادر قضائية مقابلة أنّ قرار محاسبة القضاة الإداريين يدخل في اختصاص مكتب مجلس شورى الدولة الذي يملك صلاحية مطلقة على القضاة الإداريين، ورأت أنّ القضاء العدلي يرمي بالمسؤولية على هذا المكتب لكونها تقع على عاتقه محاسبة هذا القاضي إذا ثبت تورطه، لا عقد تسوية معه والطلب إليه الاستقالة ليحتفظ بحق الاستشفاء على حساب صندوق تعاضد القضاة. وألمحت المصادر إلى تلقي العديد من الشكاوى ضد القاضي غزال، «لكنها لم تكن موثّقة أنذاك»، مشيرة إلى أنّه وُجّهت للقاضي المذكور تنبيهات عدة.

نديم غزال: لم استقل تحت الضغط

أصدر القاضي نديم غزال بياناً أوضح فيه ملابسات استقالته من مجلس شورى الدولة ورد على الحملة التي تتهمه بتقاضي أموال كرشى. وقال في البيان إنه يعمل بصفة «مستشار معاون لمجلس شورى الدولة وليس رئيس غرفة وهو ليس قاضياً منفرداً يصدر أحكاماً منفردة، وإنما يشارك في الأحكام التي تصدر عن هيئة مؤلفة من رئيس ومستشارين. وطيلة مدة خدمته لم يتم طلب رده عن النظر في أي مراجعة. أما طرق الطعن في الأحكام أمام مجلس شورى الدولة، فهي معروفة وهي توجه عادة ضد حكم صادر عن الهيئة وليس عن الرئيس أو المستشار. وعندما سئل عن بعض التصرفات من قبل رئيس مجلس الشورى، فضل تقديم استقالته التي لن يعود عنها لأنه قدمها بملء إرادته، وليس تحت أي ضغط، وقد عرض الاستقالة ليس لأنه متهم بملف معين بل لأن أي مسألة، مهما كانت، مسيئة لوضعه ولكرامته ولعائلته».

أما ما أثير عن موضوع شقة يملكها، فقد أوضح غزال أنه «باع منزله السابق وأخذ مع زوجته قرض إسكان على 33 سنة منذ عام 2013، وهو لا يملك غيرها كما لا يملك أي حساب دائن»، وختم متمنياً «الكف عن تعريض القاضي وعائلته للإساءة وترك القضية لتأخذ مجراها أمام المراجع المختصة».

برسم عون؟

كتب رئيس الدائرة القانونية في نقابة المحامين في بيروت الياس بو عيد على صفحته على فايسبوك متوجهاً إلى الرئيس ميشال عون بالقول: «أنا رئيس الدائرة القانونية في نقابة المحامين في بيروت وبعرف أسماء قضاة ارتشوا على مدى 19 سنة قضيتها بالدائرة، واستقالوا وحاولوا الانتماء لنقابتنا، هل تريد هذه الأسماء؟»

رسائل إلى المحرر

بهية الحريري توضح: لا علاقة لي بـ«ر. ع.)

جاءنا من المكتب الإعلامي للنائب بهية الحريري التوضيح الآتي:

«تعقيباً على ما ورد في جريدة «الأخبار» في عددها الصادر يوم السبت 14 تموز 2018، ضمن مقال للصحافي محمد وهبة تحت عنوان «إمارة سولوبدير لصاحبها ناصر الشمّاع»، وتحديداً ضمن الفقرة التي يشير فيها الى «الفلفلة فضيحة» تتعلق بشخص «يحظى بحماية استثنائية من النائبة الصيداوية بهية الحريري» بحسب ما ورد في المقال المذكور، يستغرب المكتب الإعلامي للنائب بهية الحريري الزج باسمها في هذه القضية، وينفي ما ذكر عن منحها حماية استثنائية للمدعو (ر. ع.)، بحسب ما ورد في المقال، علماً بأنه لا علاقة للنائب للحريري بهذا الشخص لا من قريب ولا من بعيد».

من المحرر

تستقبل «الأخبار» رسائل القرّاء على العنوان الإلكتروني الآتي: letters@al-akhbar.com، على أن تنطلق الرسالة من أحد المواضيع المنشورة في «الأخبار»، وألا يتجاوز نصها 150 كلمة.

تقرير

عقدة باسيل تتفاقم: جمود مع الحريري يعرقل الحكومة

بعد انقضاء أسابيع على تكليفه، يتقدم الرئيس سعد الحريري على رئيس الجمهورية ميشال عون. حتى الآن، أنجز تفاهمين على خط التشكيل، لكن العقدة انتقلت الى التيار الوطني الحر... والكرة باتت في ملعب رئيس الجمهورية

هيام القصيفي

بدا في اللحظات الأولى أن الرئيس سعد الحريري يأتي إلى مسؤولية التكليف منسجماً مع خيارات رئيس الجمهورية العماد ميشال عون وتلقائياً الوزير جبران باسيل الوزارية، وأنه لن يكون على خلاف معهما. كان طيف الاتفاق بين الحريري وباسيل طاغياً حتى ظهر الحريري وكأنه آخر من يشكل الحكومة هو رئيسها، بعدما حدد الجميع حصصهم وأحجامهم الوزارية تبعاً لنتائج الانتخابات النيابية الأخيرة.

تدريجاً، ظهر الحريري في موقع المخالف للمسار الذي ينتهجه باسيل المفوض من رئيس الجمهورية بالملف الحكومي. وبدأ الرئيس المكلف وبدفع سعودي - أميركي، وبدعم من رؤساء الحكومات السابقين والمؤسسة السنية الدينية لصلاحياته في التشكيل، يضع خريطة طريق مختلفة للتشكيل.

فكيف تبدو هذه الخريطة حتى الآن؟

منذ بداية التكليف، حدد طرفان حصصهما ولم يضعا أي فيتو على حصة أي طرف مسيحي أو إسلامي، أقله علناً الرئيس نبيه بري وحزب الله. طرحا ما يريدان وانتظرا. حتى أنهما كادا يسميان جميع أسماء وزرائهما المقبلين. في المقابل، برزت العقدة مسيحياً ودرزياً، وتخللها انفجار الخلاف المسيحي الداخلي بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية وانكشاف ورقة التفاهم بينهما، وصولاً إلى السجالات الحادة ومن ثم إعلان التهدئة الإعلامية والتزام الطرفين بها. من دون أن يعني ذلك أن الطرفين وجدا طريقة لحل مشكلة التوزير المسيحي.

ما خلصت إليه مشاورات الأيام الأخيرة، يختصر بتمكن الحريري منفرداً في التوصل إلى نقاط تفاهم مشتركة مع رئيس حزب القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط. وتقول مصادر سياسية متابعة لهذه الاتصالات إن الحريري ثابت في تبنيه لموقف جنبلاط المتمسك بثلاثة مقاعد درزية من حصته، وإذا أراد رئيس الجمهورية حل العقدة الدرزية فلا مانع من توزير أربعة وزراء دروز، ثالثة من حصة جنبلاط ومقعد درزي من حصة رئيس الجمهورية بدلاً من مقعد مسيحي (على غرار ما فعل الرئيس نبيه بري عندما أصر على توزير فيصل كرامي ليرتفع عدد الوزراء السنة في حكومة نجيب ميقاتي إلى ستة زائد رئيس الحكومة مقابل خمسة فقط للشيعة).

أما بالنسبة إلى العقدة القواتية، فقد تبنى الحريري، بالتفاهم الكامل مع جعجع، إعطاء القوات اللبنانية أربع حقائب، واحدة سيادية من حصة المسيحيين بناء على اتفاق معراب وثانية أساسية (من أصل الست الأساسية). وهذا الاتفاق لا رجوع عنه، في مقابل تسهيل القوات عمل الحريري لتشكيل الحكومة.

يعني ذلك أن الحريري، الذي طوى مرحلة الخلاف مع جنبلاط وجعجع، ويستعد لمرحلة تشكيلات وتغييرات في فريقه وتياره، تمكن من تضييق رقعة الخلافات الحكومية، واضعاً كل ذلك في خانته منفرداً. وهنا يسجل تراجع لدور رئيس الجمهورية الذي قاد الأسبوع الماضي حركة اتصالات واسعة مع الحريري وجنبلاط وجعجع، لم تفض عملياً إلى أي تطور في التشكيل، لا بل أعقبها انفجار الخلاف العوني القواتي وإبداء جنبلاط امتعاضه علناً في غضون 48 ساعة بعد اللقاء، علماً أن عون هو من يفترض أن يكون مستعجلاً، لأن هذه الحكومة هي التي يعول عليها وسبق أن وعد بها كحكومة العهد الأولى.

في الوقت نفسه، يسجل تراجع واضح في العلاقة بين الحريري وباسيل. لا الحريري اتصل بوزير الخارجية ولا الأخير قام بأي مبادرة لعقد لقاء مع رئيس الحكومة، أو حتى حلحلة العقدة المسيحية. ووفق مصادر مطلعة، فإن الحريري مدرك أن باسيل لا يتصرف من دون توجيهات رئيس الجمهورية. وهو فوجئ بما تضمنه اتفاق معراب الذي لم يكن مطلعاً عليه، لا سيما في الشق المتعلق منه بحصة رئيس الجمهورية بعدما كان وُضع خلال النقاشات في صورة مغايرة للنص الأصلي. وهو الأمر الذي ساهم في إثارة نقزة الحريري، وأدى بالتالي إلى تبريد الاتصالات بينه وبين باسيل الذي ينال أخيراً حصة وافرة من الانتقادات، حتى أن مرجعاً نيابياً غمز من قناته في شأن انكشاف تفاهم معراب، متسائلاً أمام زواره كيف يمكن أن يفي باسيل بتعهدات شفهية إذا كان خرق اتفاقاً مكتوباً وموقعاً. ولعلها المرة الأولى التي يبرز فيها الخلاف الجدي بين الحريري وباسيل، منذ التسوية الرئاسية بينهما وصولاً إلى آزمة الاستقالة في السعودية وخروج نادر الحريري من مسؤولياته في الفريق الحريري.

الحريري سيقدم تشكيلة حكومية «غير رسمية» على الورق، والكلمة الأخيرة ستكون لرئيس الجمهورية

وفي حين شكلت التهدئة بين القوات اللبنانية والتيار الحر عنواناً بارزاً في الساعات الأخيرة، إلا أن ذلك لم ينعكس على الملف الحكومي وسط معطيات تتحدث عن أن رئيس التيار الوطني وضع عناوين ثابتة لملف العلاقة مع القوات تتضمن الآتي:

أولاً، لا لقاء بين باسيل والقوات قبل تشكيل الحكومة.

ثانياً، الإصرار على التعامل مع الملف الحكومي استناداً إلى نتائج الانتخابات لا إلى ورقة تفاهم معراب.

ثالثاً، لا صلاحيات للنائب إبراهيم كنعان في البت بأي موضوع له صفة تنفيذية تتعلق بالعلاقة بين الطرفين.

رابعاً، تحفظ كامل على تدخل بكركي في ملف المصالحة، لا سيما أن البطريرك الماروني الكاردينال بشارة بطرس الراعي كان واضحاً في لقاءاته وفي اتصالاته وتصريحاته العلنية أنه ضد إقصاء أي طرف وشدد على تعميم الاتفاقات والحصص الوزارية على كافة المكونات المسيحية. إضافة إلى أنه كان حاسماً في تحذيره من مغبة انفراط المصالحة المسيحية وتأثيرها في الشارع المسيحي وتشكيل الحكومة. علماً أن أوساطاً كنسية أبدت استغرابها لسرية اتفاق معراب، إلا أنها تلقت جواباً أن التيار الوطني هو الذي أصر على هذه السرية.

ما زاد من سوداوية الصورة الحكومية أن من يفترض به القيام بدور تسهيلي لتشكيل الحكومة، أي بري وحزب الله، كحليفين لرئيس الجمهورية، لم يقم بأي خطوة في هذا الاتجاه. لا بل أن بري والقوات تعمدا علناً إظهار قنوات الاتصال المفتوحة بينهما والتشاور في الملف الحكومي.

هذا لا يعني أن الحريري قادر على اجتراح أي معجزة من دون موافقة رئيس الجمهورية. فهو سيقدم تشكيلة حكومية «غير رسمية» على الورق، والكلمة الأخيرة ستكون لرئيس الجمهورية بالموافقة أو عدمها. وأي خطوة حاسمة في هذا الإطار ستؤدي إلى خلق مشكلة جدية. والاثنان يتصرفان حالياً وكأنهما لن يقدما على ما قد يفجر الوضع بينهما ويساهم في اللعب بمصير الحكومة والوضع الداخلي. علماً أن مطلعين على موقف رئيس الجمهورية توقفوا عن نقل أجواء إيجابية منه تجاه الرئيس المكلف كما جرت العادة وكما حصل منذ التكليف الأول وحتى الأيام الأخيرة.

كل ذلك يفضي إلى حقيقة واحدة: لا مؤشرات إيجابية إلى تشكيل الحكومة، والرئيس المكلف مرتاح إلى وضعه في السرايا الحكومية، والكرة في ملعب رئيس الجمهورية والعقدة لا تزال عند باسيل، على رغم ما يثيره ذلك من حساسيات وخلافات في فريق رئيس الجمهورية في ظل سؤال محوري: هل يتحمل العهد مزيداً من الجمود الداخلي بلا حكومة؟

لا الحريري اتصل بوزير الخارجية ولا باي مبادرة لعقد لقاء مع رئيس الحكومة (هيثم الموسوي)

تقرير

عن أي «حلفاء» يتحدث الرفاق في تفاهم معراب؟

الأمر اللافت في اتفاق معراب أنّ الموقعين عليه خطّطا لإلغاء القوى السياسية الأخرى في «بيئتهما». المتأثرون مباشرةً هم تيار المردة وحزب الكتائب ومستقلو 14 آذار

ليا القزي

سوّق التيار الوطني الحرّ والقوات اللبنانية لاتفاق معراب، باستخدام اللّغة الطائفية، التي تعرفها أدبيات السياسة اللبنانية، وتمتهنها كلّ القوى المُشاركة في تركيبة النظام. ظهّرا العقد الموقّع بينهما كما لو أنّه «ضمانة» أبناء الطائفة المسيحية، في وجه «الآخر» الذي يُريد «الاستفراد» بهم و«الانقضاض» على «حصّتهم». لم يكتفِ الطرفان بذلك، بل صوّرا القوى التي انتقدت تفاهمهما الثنائي، كأنها مُعارضة لـ«المصالحة المسيحية». تحت هذا العنوان الطائفي، جرى «تهريب» الاتفاق الذي نُشرَ قبل عشرة أيام، بما يتضمنه من قطب مخفية كثيرة، «تُدينهما» سويّاً.

بنود الصفحات الأربع تكشف أنّ «التيار» و«القوات» لا يعترفان بأي «مسيحي» لا يحمل بطاقة أحد الحزبين، وكأنّ هذا الإنسان حرفٌ ناقص من المعادلة، ولا «حقوق» له. المُفاجئ أن يصدر هكذا تصرّف، عن حزبين هما أكثر من يعرف الطعم المُرّ للإلغاء، فيتحولان بعد إمساكهما بزمام السلطة إلى إلغائيين. وحين يختلفان، يسحبان أسلحتهما بوجه بعضهما البعض، ليُلغي أحدهما الآخر.

> **يقول أحد المستقلين في 14 آذار إنّ طابع الاتفاق السرّي، «هو الفضيحة»**

ورد في نصّ الاتفاق الآتي: «تتوزع القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر مناصفة المقاعد الوزارية المخصصة للطائفة المسيحية». ويتم «توزيع مراكز الفئة الأولى في الإدارات الرسمية والمؤسسات العامة ومجالس الإدارة العائدة للمسيحيين، بالاتفاق بين الطرفين». ويتولّى كلّ من الفريقين «أمر حلفائه بما يراه مناسباً». يعتبر صاحبا نظرية الـ86 في المئة من المسيحيين» أنّ بالتقائهما، ينتفي وجود الآخرين. ولا يحق، بأدبياتهما، لتيار المردة وحزب الكتائب والمُستقلين في 14 آذار أن يتمثلوا، إلا بموافقة الرابية (قديماً) أو معراب. اعتقد «التيار» و«القوات» أنّهما بذلك، يخلقان ثنائية جديدة، أسوةً بثنائية حزب الله ـ حركة أمل. «طابع الاتفاق السرّي، هو الفضيحة». يقول أحد أبرز المُستقلين في تجمّع 14 آذار. لو أنّه وُضع فعلاً «من أجل مصلحة اللبنانيين والمسيحيين والموارنة، كما يقولان. لماذا قررا إبقاءَه سرياً؟». ماذا عن عبارة أنّ «التيار» والقوات يتوليان أمر حلفائهما بما يجدانه مُناسباً؟ «أصلاً الإثنان لا يعتبروننا، كمستقلين، بأننا حلفاء. بحسب وصفهم، نحن فراطة ولا نُمثل شيئاً. كانا يقصدان تيار المستقبل وحزب الله فقط». انفراط العقد بين «التيار» و«القوات»، لن يؤدّي إلى إعادة التقاء دروب معراب ومُستقلي 14 آذار، «الموضوع انتهى، ونحن أصبحنا بمكان آخر».

في الإطار نفسه، يتحدّث حزب الكتائب، «ليس المُهم إن كان القوات أو التيار سيتقرّبان منّا بعد خلافهما، لحاجتهما إلى حليف مسيحي، المُهم ما الذي نريده نحن». قررت قيادة الصيفي في المرحلة المقبلة «إعطاء فرصة لرئيس الجمهورية العماد ميشال عون. نُكرّر بأننا لن نكون معارضة أو موالاة بالمطلق». لا يُقارب «الكتائب» انتهاء اتفاق معراب بمنطلق «الشماتة»، بل يعتبر أنّ ما كان يُحذّر منه قد صحّ. «فما بُني على مصلحة، فرّقته المصالح». قبل اتفاق معراب، «فاتحنا التيار برغبته عقد اتفاق مسيحي معنا، ورفضنا. لم يكن من الممكن، عقد اتفاق سياسي مع التيار، وهو في الوقت نفسه حليفٌ لحزب الله. هذا ما قُلناه للقوات، وبسبب ذلك، تمت مُهاجمتنا». الفكر الإلغائي، «ليس غريباً عن التيار الوطني الحرّ أو القوات اللبنانية. فكما حاول «التيار»، بناء تحالف ثنائي مع حزب الكتائب، حاولت «القوات» إقناع تيار المردة سابقاً بتقاسم الساحة المسيحية».

تقول مصادر «المردة» إنّ الاتفاق «يُظهر طريقة تعاطي التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية بفوقية مع الآخرين. وعن أي حلفاء يتحدثان، وهما في تلك المرحلة، لم يكونا على علاقة جيّدة لا بالمردة ولا بالكتائب ولا بمستقلي 14 آذار». صحيحٌ أنّ الاتفاق «إلغائي، ولكن ذلك لا يعني أنّ القوى الأخرى، ستتوقف عن التواصل مع التيار أو القوات». لا تستبعد «المردة» إمكان التلاقي مع أحدهما، «كلّ شيء وارد. في السياسة لن نُغيّر مواقفنا، ولكن في الأداء اليومي من الممكن أن يكون هناك تقاطع حول ملفات مُعينة».

المنطق الإلغائي في اتفاق معراب، انعكس في شكل أساسي على الحلفاء السابقين للقوات اللبنانية، الذين تمكنت قيادة معراب من الانقضاض عليهم. ظهر ذلك خلال الانتخابات النيابية، حين استقطبت «القوات» من جمهورَي «الكتائب» ومُستقلي 14 آذار. في حين أنّ التيار العوني، لم يتمكّن من إلغاء تيار المردة، لا انتخابياً ولا شعبياً. لماذا؟ تردّ مصادر «المردة» بأنّ السبب الأول، «هم حلفاؤنا في 8 آذار، والسبب الثاني شخصية سليمان فرنجية، الذي كان مُرشحاً جدياً إلى رئاسة الجمهورية».

تقرير

فضل شاكر ليس بريئاً

ضجّت وسائل الإعلام والتواصل بشائعة منع محاكمة الفنان التائب فضل شاكر، الذي كانت المحكمة العسكرية قد أصدرت حكماً بحقه في قضية أحداث عبرا في حزيران 2013 (المواجهة بين الجيش ومجموعات الشيخ أحمد الأسير) في 28 أيلول 2017

رضوان مرتضى

في اليومين الماضيين، جرى تداول خبر مفاده أنّ القضاء برّأ فضل شمندور المشهور بـ«فضل شاكر»، في إطار محاولة تسوية ملفه القضائي تمهيداً لخروجه من مكان تواريه في مخيم عين الحلوة، إلا أنّ تدقيقاً بسيطاً أظهر أن الحكم بالبراءة بحق الفنان التائب غير صحيح ولا علاقة له أصلاً بأحداث عبرا التي كان قد حُوكم فيها فضل شاكر غيابياً، وصدر بحقه حُكم قضى بسجنه 15 عاماً وتجريده من حقوقه المدنية. أما ما صدر عن «الهيئة الاتهامية» في لبنان الجنوبي، فهو ليس حُكماً بعد، ويتعلق بالقضية المرفوعة من رئيس بلدية حارة صيدا سميح الزين ضد فضل شاكر وشقيقه فادي بجرم التهديد بالقتل.

وفي التفاصيل أنّ رئيسة الهيئة الاتهامية في لبنان الجنوبي، رلى عثمان، ومستشاريها عباس جحا ورمزي فرحات، ظنّوا بالأخوين شمندور في عدد من الجُنح ومنعوا المحاكمة في أخرى. وفيما علمت «الأخبار» أنّ هناك إسقاطاً عن المدعى عليه فادي شمندور، تبيّن أن الإسقاط لا يطال الفنان فضل شاكر الفارّ من العدالة. وقد ادُّعي على الشقيقين بجرائم تهديد رئيس بلدية حارة صيدا بالقتل وإثارة النعرات الطائفية التي أثبتت بحقهما بحسب الوقائع، لكن مُنعت عنهما المحاكمة في تالف جمعية الأشرار لعدم توافر عناصرها، لكون الهيئة لم تنظر في ما إذا كانت جمعية الشيخ أحمد الأسير جمعية أشرار، لكن اعتبرت أنّ فضل شاكر هدّد رئيس البلدية بصفته الشخصية على خلفية تعرّض منزله للحرق، وليس انطلاقاً من كونه فرداً في جماعة الأسير.

مُنعت المحاكمة عن الأخوين شمندور في قضية تأليف جمعية الأشرار لعدم توافر عناصرها

وبحسب المعلومات، فإنّ الهيئة الاتهامية مرجع ظن واتهام تُحدد مسار الدعوى فقط، لكن الكلمة الفصل تكون في الحكم الذي تُصدره المحكمة وقاضي الحكم أو القاضي المنفرد الجزائي. وقد جاء في القرار الصادر عن الهيئة الاتهامية أنّه بعد الاطلاع على تقرير النيابة العامة الاستئنافية في الجنوب المؤرّخ في 26-4-2014 والذي تطلب فيه اتهام المدعى عليهما فضل شاكر وشقيقه فادي شمندور بالجناية المنصوص عليها في قانون العقوبات والظنّ بهما بمقتضى المواد 317 و678 و583 و584 من قانون العقوبات واتباع الجنح بالجناية للتلازم وإصدار مذكرة إلقاء قبض بحق المدعى عليهما تمهيداً لإحالتهما الى المرجع المختص وتدريكهما الرسوم والنفقات، قررت الظن بالشقيقين بجرائم تهديد رئيس بلدية حارة صيدا بالقتل وإثارة النعرات الطائفية.

تجدر الإشارة إلى أنّ فضل شاكر غرّد على حسابه على «تويتر» قائلاً: «صباح يُسر بعد عُسر». وقد علّقت شقيقة الشهيد في الجيش اللبناني جورج بو صعب، جومانا بو صعب، قائلة إنّ «الحكم الذي يحتفل به هو في القضية المرفوعة من رئيس بلدية حارة صيدا ضد فضل شاكر ولا علاقة له بقضية أحداث عبرا التي صدر فيها حكم غيابي بسجن فضل شاكر 15 عاماً مع أعمال شاقة وتجريده من حقوقه المدنية».

(هيثم الموسوي)

تقرير

حاصباني «يُنجز» مكافآت وعقود ووظائف حزبية!

يصعب تعداد انجازات وزير الصحة غسان حاصباني الذي ينتمي الى حزب القوات اللبنانية. يحار الباحث في أروقة الوزارة وخارجها من اين يبدأ، اذ ليس تخفيض السقوف المالية للمستشفيات الحكومية مقابل رفعها للخاصة الانجاز الوحيد ولا قطع بعض ادوية الامراض المستعصية والسماح للصيادلة بزيادة سعر الدواء اليومي. ابرزها، هذه جردة بـ«إنجازات» الوزير القواتي في وزارته

رلى ابراهيم

منذ أكثر من أسبوع، نجح وزير الصحة غسان حاصباني بتأجيل أزمة أدوية كبيرة كانت ستسبب كارثة صحية لمرضى الأمراض المستعصية بعدما انقطع عدد كبير من هذه الأدوية لمدة شهر. التلويح بعدم دفع مستحقات عام 2017 للشركات ما لم تسلم دفعة أدوية جديدة، أجبرها على الانصياع لطلب الوزير. ولكن كلما طال أمد تشكيل الحكومة، تضاعفت أزمة الوزير القواتي الذي لا قدرة له على تأمين الأموال اللازمة من احتياطي الموازنة. ولا يمكن للشركات بأي حال من الأحوال الاستمرار بتسليمه الأدوية من دون مردود مباشر، ولا سيما أنها لم تحصّل حتى الآن أياً من مستحقات العام الماضي. فكيف إذا تراكم الدين فوق الدين؟

أزمة صحية كبيرة تلوح في أفق حاصباني، سببها الرئيسي سوء إدارته للوزارة. ديون العام الماضي التي فاقت الـ 80 مليار ليرة معطوفة على الديون المستجدة نتيجة صرفه كل موازنة العام (158 مليار ليرة) ستصل سريعاً الى مبلغ 100 مليار ليرة، بحسب المصادر. لذلك «تهديد» حاصباني بعدم دفع ديون شركات الأدوية المستحقة على وزارته منذ العام الماضي، «لن يجبرنا في الأيام المقبلة على تسليمه دفعات إضافية لأن شركاتنا ستدخل بعجز هي الأخرى». وهذا ما قد يؤدي الى انقطاع عشرات ادوية الأمراض المزمنة والمستعصية الضرورية جداً لإبقاء حالة المريض مستقرة.

يمكن للدائرة الإعلامية في القوات دعم حاصباني عوض التدقيق في سلوك وزيرها «النظيف والشفاف»، لكن هل يعني ذلك أن «إنجازاته» كانت بتوجيه وغطاء من قيادته الحزبية؟ يصدف أن مديرة مكتب وزير الصحة (أ. خ.) التي لا يتحمل حاصباني مسؤولية تعيينها لأنها تنتمي الى المجموعة العاملة في معراب، أوقفها عناصر أمن الدولة منذ نحو شهر لمدة 10 ساعات هي وأحد العاملين لديها ويدعى (ع. ش.). وجرى التحقيق معهما حول «بيع أدوية بطريقة غير شرعية». لاحقاً، أفرج عنهما، لكن منع (ع. ش.) من الدخول الى الوزارة لمزاولة عمله في مكتب الوزير (سبق لوزير الصحة السابق وائل أبو فاعور أن منعه من دخول الوزارة لأسباب مماثلة). أما ملف الأطباء المتعاقدين، فحدث ولا حرج:

- استبدال الطبيب المتخصص بالـ«hepatitis C» أنطون ابي راشد وهو المسؤول عن هذا الملف في الوزارة منذ سنوات طويلة بطبيب أقل خبرة من ال جعجع.

- تسليم حاصباني ملف مراقبة المستشفيات الى شركات التأمين(TPA) بدل أطباء الوزارة.

- وضع عشرات الأطباء المتعاقدين من دون عمل، ولكن رواتبهم لا تزال سارية على طريقة المياومين في الدولة. وعوضاً عن ايجاد حل لمشكلة فائض الأطباء العاطلين من العمل في الوزارة ، ارتأى حاصباني زيادة العبء عبر التعاقد مع أطباء جدد «يدور معظمهم في فلك القوات». لم تمض فترة أسبوع حتى جرى تعيينهم كرؤساء أقسام في الأقضية مكان الأطباء العونيين وغير العونيين. فيما لو كانت النية فقط تبديل الأطباء، لكان لجأ الوزير الى أطباء الوزارة عوض الاستعانة بأطباء من الخارج وزيادة مصاريف وزارته المديونة. ففي المتن الشمالي، عيّن انطوان حبشي بدلاً من ميشال خوري، وفي البترون عيّن وسام سعادة بدلاً من جوني ابراهيم، وفي زحلة نبيل ترشيشي بدلاً من وليد عبدو. كذلك تم نقل جود حرب من البترون الى طرابلس وتعيين بشارة عبد طبيب قضاء في طرابلس.

- تعاقدت وزارة الصحة مع 75 مراقباً صحياً لمدة عام في إطار حملة الوزير وائل أبو فاعور لسلامة الغذاء، وذلك بقرار من مجلس الوزراء. وبعد انتهاء المدة، أعاد حاصباني التعاقد مع 75 آخرين من دون الرجوع الى مجلس الوزراء، فيما تم توظيف البعض منهم خلافاً للقانون الذي يحدد إذن مزاولة مهنة المراقب الصحي ويفرض عليه أن يكون حائزاً شهادة جامعية في الغذاء او السلامة الغذائية أو ما يعادلها، علماً بأن هذه العقود تلزم الوزارة بتسجيل الموظفين في الضمان ولو أن عقودهم مؤقتة يمكن فسخها في أي وقت. رغم ذلك، ارسلت الصحة اثنين من مستخدميها (ج. غ.) و(ا. ح.) على نفقتها للمشاركة في دورة تدريبية في الصين، فيما كان الأجدى تطوير قدرات الموظفين في ملاك الوزارة.

> **اوقف امن الدولة مديرة مكتب حاصباني وجرى التحقيق معها حول بيع ادوية بطريقة غير شرعية**

وتفيد المعلومات بأن قسماً كبيراً من «عقود شراء الخدمات» أجرتها الوزارة مع مراقبين، إما ينتمون إلى حزب القوات أو من المناصرين، وبعضهم من أصحاب السوابق كالمراقب (ش. ف.) الذي سجن 3 سنوات بتهمة بيع الشهادات الصحية وسرقة الأختام فتمّ استبداله. كذلك وظفت الوزارة (ل. ر.) قريبة أحد مرشحي القوات، كمراقبة صحية عن عمر يتخطى الخمسين عاماً، رغم أن شروط التعاقد تلزم الوزارة بأشخاص ما دون الـ 44 عاما حتى يتمكنوا من الخدمة 20 عاماً في ملاك الإدارة العامة. وحازت (ل. ر.) أيضاً منصب رئيسة دائرة الرقابة على المؤسسات العامة خلافاً للقانون الذي ينص على أن يشغل هذا المنصب إداري، وليس طبيباً فنياً. وتشمل صلاحيات هذه الوظيفة الاطلاع على كل محاضر المستشفيات الحكومية ومراقبتها.

- تشير مصادر في الوزارة إلى أن الاستنسابية في التوظيف والتعاقد تنسحب على المكافآت السنوية التي «توزع من دون تقويم جدي للموظفين من قبل رؤسائهم». ما عدا أن «مكافآت 2018 التي وزعت عن العام 2017 استفاد منها بعض الموظفين الذين لم يقوموا بأي عمل في هذا العام». وتضيف المصادر أن قرار توزيع المكافآت اتخذ «طابعاً حزبياً واعترض عليه رؤساء الدوائر والأقسام في الوزارة. لكنهم أجبروا على تسجيل القرار وإرساله الى وزارة المالية تحت طائلة فسخ العقود معهم إن رفضوا الانصياع للأوامر».

- منذ عامين أو أكثر، صدر قرار بمنع المستشفيات الحكومية من القيام بعقود شراء خدمات موظفين من دون الرجوع الى مجلس الخدمة المدنية، إلا في حالة واحدة وهي الاستعانة بممرضين لأن العدد الموجود في هذه المستشفيات لا يكفي. الا أن المستشفيات الحكومية في عهد الوزير القواتي تجري عقوداً عشوائية كما يحلو لها من دون الرجوع الى مجلس الخدمة المدنية.

- عزل أحد الناجحين في مباراة الخدمة المدنية (محمد دبوسي) عن وظيفة محاسب في ملاك مستشفى صيدا الحكومي والموافقة على «شراء خدمات» مستخدم آخر مكانه لأسباب مجهولة.

- تعيين محمد الجراح المتعاقد في وزارة الصحة كمفوض حكومة في مستشفى «أورانج ناسو» خلافاً للقانون: أولاً لأنه ليس موظفاً من الفئتين الثانية والثالثة كما يشترط القانون لهذا المنصب، بل مجرد موظف متعاقد مع الوزارة، وثانياً لأنه من البقاع الغربي وليس من الطوائف حيث يقع المستشفى. بالمناسبة، محمد الجراح هو أحد أقرباء وزير الاتصالات جمال الجراح.

- من واجب أي وزير نشيط أن يبادر الى اجراء استقصاء أسعار للأدوية أو مناقصات جديدة لتخفيض سعر الدواء قدر الامكان. وفي هذا السياق، آخر مناقصة واستقصاء للأسعار جرت في عهد وائل أبو فاعور، فيما انشغال حاصباني بـ«مكافحة الفساد» حال دون ذلك. أما أسعار الدواء التي انخفضت ويتباهى فيها حاصباني على أنها انجاز شخصي، فهي ليست سوى نتيجة انخفاض سعر اليورو في دول المنشأ. وتجدر الإشارة هنا الى أن انجاز الوزير القواتي شبه الوحيد في ملف الأدوية، باستثناء انقطاع أدوية الأمراض المستعصية والسماح للصيادلة بزيادة مبلغ 750 ليرة على أدوية الأوجاع اليومية التي يقل سعرها عن 23 ألف ليرة، شراء دواء فيروس الالتهاب الكبدي أو الـ«hepatitis c» من احدى شركات الأدوية التي تفيد المعلومات بوجود بعض الشركاء فيها من حزب القوات؛ برغم عدم دخول هذه الشركة في عروض المناقصات التي أجريت في عهد أبو فاعور لأنها غير مستوفية للشروط.

ضاعف حاصباني عدد أطباء الوزارة التي تغض اصلا بمتعاقدين عاطلين من العمل (الوكالة الوطنية للإعلام)

علم وخبر

الجراح يتبرأ من Acuative

علمت «الأخبار» أن وزير الاتصالات جمال الجراح أنكر معرفته بخطورة التعاقد مع الشركة الأميركية Acuative (أعطيت الشركة، التي يديرها إسرائيليون، حق الحصول على كل الداتا المتعلقة بشبكة الاتصالات اللبنانية)، كما أبدى استهجانه، في اجتماع عقده في الوزارة، لعدم اطلاعه على رسائل مدير المعلوماتية السابق توفيق شبارو الذي سبق أن حذر من تسليم الشركة الداتا المتعلقة بالشبكة اللبنانية، نظراً لحساسية المعلومات التي تتضمنها.

وكان الاجتماع قد عقد في غياب مستشار وزير الاتصالات نبيل يموت، الذي حمّله الجراح مسؤولية التعاقد مع الشركة، مستنكراً تمدد نفوذه في الوزارة، وعلى حساب الوزير نفسه.

ولأن لكريدية دوراً مباشراً في الفضيحة، بحسب ما هو مثبت في ردوده على الإحالات التي وردته من شبارو وبفضل فيها مخاوفه من «خطورة قرصنة معطيات مهمة عن المشتركين والمؤسسات في لبنان وخروقات في البريد الإلكتروني»، وخوفاً من أن يتحول إلى كبش محرقة، بصفته الحلقة الأضعف بين المتورطين، أي الجراح ويفوت وهو، كشف كريدية عن إحالة وصلته من وزير الاتصالات يطلب فيها تزويد «أكواتيف» بما تريده من معلومات «مع الإصرار والتأكيد».

كذلك تردد أن قائد الجيش العماد جوزف عون بحث مسألة الخرق الأمني مع رئيس هيئة أوجيرو عماد كريدية، الذي زاره قبل أيام قليلة. ووضع اللقاء في خانة متابعة قيادة الجيش لحجم الضرر الذي لحق بالشبكة اللبنانية.

خسائر اليوروبوندز وتدخل مصرف لبنان

رصدت جهات مالية في لبنان خروج أموال من لبنان خلال الأسبوعين الماضيين بقيمة لا تقل عن 200 مليون دولار. سبب خروج هذه الأموال أن المصارف التي تحمل سندات يوروبوندز اضطرت لتغطية خسائر تدني الأسعار أو ما يعرف بـ «Margin Call». وبحسب مصادر مصرفية مطلعة، فإن هذا الأمر دفع مصرف لبنان إلى التدخل في السوق عبر شراء شرائح مختلفة من سندات اليوروبوندز بقيمة لا تقل عن 130 مليون دولار وأوعز إلى مصارف لبنانية أن تشتري أيضاً هذه السندات من أجل منع انهيار سعرها، لا سيما بعدما تبيّن أن خسائر تدني الأسعار تجاوزت 600 مليون دولار.

إجازات مسبقة في وزارة الزراعة

لوحظ أن هناك خلافاً ناشئاً في وزارة الزراعة اللبنانية بين وزير الزراعة غازي زعيتر وبين المدير العام للوزارة لويس لحود، إذ إن هذا الأخير لا يقوم بأي عمل جوهري ولا يوقع أي ورقة ذات قيمة بل يأخذ إجازات عن فترات مقبلة من أجل التهرّب من توقيع الملفات المهمة. واللافت أن التوقيع الذي يكاد يكون الوحيد للحود على معاملات الوزارة، هو توقيع يتعلق بتشكيل لجان الاستلام حيث يمكنه التحكّم بقبول البضائع والخدمات الناتجة من المناقصات التي تجريها الوزارة أو باعتبارها غير منفذة، علماً أن زعيتر دعا لحود أكثر من مرّة للمشاركة في ملفات الوزارة لكن دعوته قوبلت بالمماطلة والتسويف.

12 عاماً على عدوان تموز: من الصمود إلى الردع

كلاوزفيتز في جبل عامل

عامر محسن

من الأمور المثيرة في سيرة كارل فون كلاوزفيتز، أنّه قد عاش في أكثر من عصر، وشهد بعينيه من أحداث التاريخ ومعاركه الشهيرة، ما أقنعه أنّ الحرب لا يمكن أن تقاربها عبر علوم الأقدمين (وهو يشبّه الحرب بالتِّجارة، نشاطٌ بشري اجتماعي تتصادم فيه المصالح ويكون في نهاية كلّ «صفقة» نتيجةٌ وحاصل؛ ولكن عملة الحرب، بدلاً من الذّهب، هي الدّم والموت).

بدأ كلاوزفيتز حياته العسكريّة (وهو في الثانية عشرة من عمره) ضمن «النّظام القديم» في أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر، حين كانت الجيوش صغيرة ومحترفة، يموّلها التّاج وتتبع مباشرة للأمير. كان أكثر الضّبّاط في هذه الجيوش من أبناء الأرستقراطية، بقايا مرحلة الاقطاع وتقاليد الفروسية، يتسلمون مناصبهم العسكرية ويتوارثونها ضمن العائلة. والحرب، أساساً، هي مشكلة بين الأمراء، لا تعني الشعب إلّا بمقدار تأثيرها المباشر عليه - والحال لا تختلف في الشرق حيث ظلّت الحرب، لقرون طويلة، مِيداناً حصرياً لفتيان متخصّصة كالمماليك، وطبقات محترفة من المقاتلين تشبه عسكر النبلاء في أوروبا، وغالبية «الشعب» خارج الموضوع تماماً.

هذا هو الجيش البروسي «القديم» الذي قاتل في حرب السنوات السبع (وقد أصبح والد كلاوزفتز، يومها، ضابطاً فيه، حين اضطرّ الملك إلى «توسيع» قاعدة الضباط عبر دمج نبلاء من الدرجة الثانية، ثم تمّ تسريحهم بعد نهاية الحرب)، وهو الجيش الذي انخرط فيه كلاوزفيتز الابن. ولكن، خلال سنواتٍ قليلة، كان كلاوزفيتز يراقب نمطاً جديداً من «الجيوش الثورية»، تجتاح المسرح الأوروبي؛ ونابليون يقود جحافل المواطنين المجنّدين، ويحطّم بها عروش القارّة.

دروس بروسيّة

في كتابٍ قصير (أقلّ من مئة صفحة) ولكنّه مفيدٌ لمايكل هوارد عن فكر كلاوزفيتز، يشرح هوارد أنّ رسائل الجنرال البروسي لزوجته تكشف جانباً من شخصيّته لا يظهر في سطور كتابه الشهير «عن الحرب»، على ما يبدو، بحسب هوارد، فقد عاش كلاوزفيتز في حالةٍ من الإحباط المستمرّ. هو قضى أكثر حياته في الكلية العسكرية ومناصب إداريّة أخرى، ولكنّ حلمه كان في أن يدير معركةً فعليّة. لا أن يخطّط لها، وأن تكون له قيادة مستقلّة، ويصبح هو «الجنرال» الذي وصفه في كتابه: يقف في عين المعركة ويقرأ ملامح الميدان ويضرب وفق خطّةٍ لا يراها غيره. ظلّ كلاوزفيتز يتحرّق لهذه الفرصة ولم يحصل عليها أبداً. بل، لسخرية القدر، حين خاض الضابط الشاب مواجهته الكبرى الأولى، بصفة مساعدٍ لأمير بروسي يقود كتيبة في الجيش الملكي، كان ذلك في معركة «بِنْا» أمام نابليون؛ الهزيمة العسكرية الأكثر جسامةً وإذلالاً في التاريخ البروسي، حين سار نابليون في طول البلد وعرضه وهو يحطّم الجيوش البروسية ويلاحق فلولها، ويأخذ الأسرى بعشرات الآلاف. وقع كلاوزفيتز وقائده في الأسر وأُرسل إلى السجن في فرنسا ليعاني من صدمة مزدوجة لم يتعافَ منها طوال حياته: النمط الجديد من الجيوش «الوطنية» التي سحقت العسكر القديم، وتجاهل أهل بلاده للهزيمة والإذلال الذين مرّ بهما جيشهم، كأنّ الحرب هي حرب الأمير ولا تعنيهم في شيء» (لاحقاً، شهد كلاوزفيتز، وهو ملحقٌ كمستشار في الجيش الروسي، معركةَ بورودينو وانسحاب نابليون من شرق أوروبا، وسلسلة المعارك التي أنهت مغامرته العسكرية).

مايكل هوارد، على الهامش، مؤرّخٌ عسكريٌّ مهمّ، ولديه كتابات مشهودٌ لها عن التاريخ الأوروبي وهو أيضاً ساهم في ترجمةٍ لعمل كلاوزفيتز. في مقدّمته عن فكر كلاوزفيتز (منشورات أوكسفورد)، يقتبس هوارد كلام المنظّر الألماني عن أنّ الحرب الحديثة قد تصعّد عنفها واشتدّ أوارها «بخروجٍ عن كلّ قيودها التقليدية»، تحديداً، بسبب نمط السياسات الجماعية و«المساهمة الجديدة للشعب في القضايا الكبرى للدولة (كالحرب)». ومن أراد الصمود فإنّ عليه التأقلم مع هذه الظروف التاريخية الجديدة. من الأساسي هنا، أن لا نخلط بين مفكّر مثل كلاوزفيتز وبين شخصيات من زمن آخر كصن تزو مثلاً. صن تزو لديه تشكيلة من الأقوال الجميلة، بعضها كونيٌّ يتجاوز الزمن، وهي تصلح كاقتباساتٍ في خطابٍ أو على بطاقات المعايدة (على طريقة كتابات جبران خليل جبران)، فيما كلاوزفيتز فيلسوفٌ حقيقي.

يشرح هوارد كيف أنّ كلاوزفيتز كان يحاجج أساساً ضدّ تيّارٍ «علميّ»، كان يصعد في الثقافة الأوروبية إجمالاً ويترك بصمته على علوم الحرب. الفكرة كانت أنّ الحرب فيها «قوانين» يمكن اكتشافها عبر الدراسة والملاحظة، وأنّها من الممكن أن تتحوّل إلى «علم»، كباقي العلوم، تُخاض وفق حساباتٍ مسبقة، تلغي العامل البشري والمخاطرة واللايقينَ. بل إنّ بعض المنظرين الذين كان كلاوزفيتز يكتب ضدّهم، مثل فون بُلّو، حاججوا بأنّه في الإمكان «عقلنة» الحرب و«تعقيمها»، وتخيّلوا مستقبلاً تجري فيه الحرب كلعبة الشطرنج: يقوم الخصم بحركة، فتردّ أنت بمناورة، فيناور هو من جديد ويضعك في موقع ضعف، فتفهم أنّك خسرت الحرب وتستسلم، وكلّ هذا من دون أن تُضرب طلقة مدفع واحدة.

جاء كلاوزفيتز ليخبرنا بأنّ الحرب لا تجري على الورق ولن تصبح يوماً «علماً» ولن يكون لها «كتيّب إرشاد». كلّ ما يمكن أن تتعلّمه عن الحرب عبر القراءة والدراسة هو أن تعرف ما حصل في الماضي، يقول كلاوزفيتز، وهذا لن يساعدك إلّا بقدرٍ محدود في ميدان معركةٍ لم يتكوّن بعد.

الفكرة هي أنّه توجد علاقة جدليّة، في الحرب كما في كلّ شيء، بين النظريّة والواقع. كلّ الخطط والحسابات والتدريبات العسكرية التي تجريها في رأسك لن تتحقّق على الأرض كما تتخيّلها. يصف كلاوزفيتز إدارة المعركة بالحركة ضمن سائلٍ أو في ماءٍ يحيط بك: كلّ حركةٍ تتبعها مقاومة، وكلّ خطوةٍ أو التفافةٍ لن تكون بالسهولة والسلاسة التي تصوّرتها. لأنّ الجيش مكوّنٌ من عددٍ هائل من الأجزاء المتحرّكة، فإنّ الخلل والمشاكل والعوامل التي لا يمكن توقّعها هي من صلب المعركة وجوهرها. العامل البشري، أي القائد، هو ليس من يحفظ الحسابات وزوايا القصف، بل من يعرف كيف يوجّه المعركة وهو في هذا السياق الصّعب، ويفهم وجهة المعركة فيما الآخرون لا يرون غير الفوضى، ويلمح «نقطة الارتكاز» عند العدوّ ويضرب بكلّ قوّته في اللحظة المناسبة (حتّى حين تكون المعلومات متضاربة، ولديه العديد من الأسباب حتى لا يثق بقراره).

هذه أمورٌ لا يمكن تعليمها وهي، يضيف كلاوزفيتز، ما يجعل الحرب أقرب إلى الفنّ منها إلى العلم، فأنت، على المستوى الأعلى للقيادة، عليك أن «تبدع» وترتجل، ولا معنى لأن يكون لديك جيشٌ مدرّب ومجهّز إن لم يتمّ توجيهه واستخدامه كما يجب. كلّ القدرات، يحاجج كلاوزفيتز، وكلّ التجهيز والمناورات والسياسة لن تنتج شيئاً من غير أن تتوّجها لحظة الامتحان: المعركة (يستخدم كلاوزفيتز بالألمانية تعبير «شلاخت» ـ Schlacht ـ وهو يعني أيضاً «المقتلة»، يكتب هوارد)، تماماً كما تجري المقاصّة في نهاية الصفقة التجارية، ويتم تبادل المال، ونعرف حينها من ربح ومن خسر (ولا يهمّ ما حصل قبل ذلك من مفاوضات وكلام ومناورات)، فإنّ المعركة هي الاختبار الحقيقي للتاريخ، وعليك أن تدفع ثمنها دماً، على الحديد، في المحصلة، أن يحتكّ بالحديد، وهنا لا شيء يعلو على الإرادة البشرية. من يحشد الإرادة والتصميم والقدرة على التضحية، ويستثمرها كما يجب في لحظة «المقتلة»، هو من ينتصر في نهاية الأمر.

عن البطولة ونقيضها

نُشر في «هآرتز» منذ أيّام مقالٌ للكاتب عوفري ايلاني عن أن المجتمع الإسرائيلي لم يعد لديه الاستعداد لخوض حروبٍ قاسية، وهو ينسب ذلك إلى تغيّرات في الثقافة والعقيدة العسكرية في إسرائيل. الكلمة ـ المفتاح التي يستخدمها إيلاني هو تعبير «المجتمع ما بعد البطولي»، ويقتبس من دراسات أكاديمية تقول بأنّ هذه الظاهرة، التي ابتدأت في أميركا، قد انتقلت إلى إسرائيل وجيشها. بحسب الباحث الإسرائيلي آفي كوبر (مجلّة Armed Forces & Society، 2015)، فإنّ «ما بعد البطولة» هي حالةٌ ما بعد حداثية، تظهر في المجتمعات الغربية المتقدّمة، وتتميّز برفض المجتمع لاحتمال أثمان ثقيلة من أجل الحرب، وجعل أولوية القيادة العسكرية في تقليل الضحايا إلى الحدّ الأقصى، والاعتماد على وسائط قتل بعيدة المدى، مثل الطيران والاغتيالات، تجنّب الجنود خوض مواجهاتٍ مميتة. يضيف كوبر بأنّ المجتمع الإسرائيلي، منذ أواخر السبعينيات، بدأ بإظهار هذه الأعراض واستنساخ النموذج الأميركي في الحرب (توجد أدبيات كثيرة عن «أمركة» المجتمع الإسرائيلي في العقود الأخيرة، على مختلف المستويات، منها كتابٌ طريف لتوم سيغيف اسمه «الفيس في القدس»).

أنت، في مجتمع «ما بعد البطولة» لا تملك سرديةً تبرّر الخسائر وتزيّنها. من يسقط في الجيش هو ليس «شهيداً»، بل «ضحيّة» تأسف عليه؛ إنسانٌ سيّئ الحظّ، وقف في المكان الخطأ في اللحظة الخطأ أو قُتل بسبب استهتار الضباط والسياسيين. من هنا، تصبح الحرب ميداناً لـ«المحترفين»، يقصفون عبر التكنولوجيا عن بعد، ويعتبرون أن السقوط في المعركة هو الاستثناء، و«الحادثة»، وليس احتمالاً قائماً، ولا يحتمل عقلهم فكرة أن تضحّي بألف جندي من أجل أن تحاصر خمسة آلاف. هناك أسبابٌ عدّة لهذه النّزعة، منها أنّ هذه الدّول أصبحت تخوض حروباً خارجيّة استعماريّة، لا يمكن أن تبرّر لشعبها التضحية الجماعيّة في سبيلها، بل إنّ أكثر الغربيين أصبحوا ينظرون إلى حروب دولهم، كما في أيّام كلاوزفيتز، على أنّها «حروب حكوماتهم»، لا حروبهم هم أو حروب الأمّة؛ يقرّرها سياسيّون كلبيّون لأهدافٍ نفعيّة، وليست معارك وجوديّة يمكن أن تضحّي لأجلها أو أن تجد في ثنايا صفة البطولة (هناك أسبابٌ أخرى في رأيي، ناقشتها في مقالٍ سابق عن الجيش الأميركي، وهي أنّ «الجيش الشعبي» يحتاج إلى عقيدةٍ قويّة، أو ديمقراطية فعليّة، أو مجتمع متجانس لا تعتريه التناقضات والكراهية).

قد يكون في وسع أميركا وإسرائيل، بسبب تفوّقهما المادي والكمّي، أن تنصرفا عن سرديات البطولة والتضحية، وتنسيا نصائح كلاوزفيتز، ولكنّ هذا ما لا يسعنا ـ نحن الضعفاء والفقراء ـ أن نفعله. كما يقول المنظّر البروسي، فإنّ الضعيف الدافع، لا القوي المعتدي، هو من يحتاج إلى التجهّز وحشد الموارد، بل وتوجيه الضربة الأولى في كثيرٍ من الحالات. القوي المهيمن، يقول كلاوزفيتز، يفضّل السّلم والسلاسة، فهو سيهزمك حين يشاء، حين تكون الأمور متساوية. مضيفاً أنّ «نابليون يفضّل أن يدخل بلدك بجيشه ويحتلّه بكلّ سلميّة»، المقاوم هو من عليه أن يتخندق ويطلق النّار. «العناصر المعنويّة»، التي يعتبرها كلاوزفيتز الأساس في تقرير مصير «المواجهة/المقتلة»، هي كلّ ما يملكه الضعيف المقاوم، وهي عامل تفوّقك الوحيد في وجه عدوٍّ «ما بعد بطولي». هنا أيضاً قيمة الرّموز والتقاليد والعقائد التي تعطي الشعوب هويّة جماعيّة، وثقةً بالنّفس، وإرادة للمقاومة، وهي تتعرّض للهجوم والسخرية و«التفكيك» على الدّوام. وهذا المعنى الحقيقي لـ «الحرب الثقافية»، أن لا تكون لك ثقافة تحضّ على التضحية والإيثار، وأن تفقد الإيمان بأنّ هناك شيئاً بطولياً في أن تعيش لأجل مبدأ أكبر منك، وأن تموت من أجله.

خاتمة

هذه العقليّة، ولا شيء آخر، هي ما هزم إسرائيل عام 2006، وهي ـ وليست الصواريخ ـ ما يردعها عن شنّ الحرب علينا. برغ كلاوزفيتز في كشف الصلات بين الحرب والسياسة وطبيعة النظام والتنظيم في كلّ مجتمع. الجنوبيّون لم ينتصروا ضدّ إسرائيل لأنّهم «أريُون»، أو مميّزون عن غيرهم، بل ـ على العكس تماماً ـ لقد كنّا، قبل عقودٍ قليلة، أضعف النّاس وأفقر النّاس، نعيش تحت ظلّ الاحتلال والهزيمة. هنا تحديداً درس جنوب لبنان وهو أنّ في وسعك، أيّاً كنت، في العراق واليمن ومصر وأي مكان، أن تنهض من الحضيض وتغيّر واقعك لو نظّمت نفسك وعرفت عدوّك وفكّلت إرادتك، وكنت مستعدّاً لأن تضحّي وتتعلم معنى البطولة.

لو أنّنا حلّلنا صراعنا مع إسرائيل بالمعايير «العلمية» والكميّة التي كان يستخدمها بعض محايلي كلاوزفيتز، فإنّ المعادلة العسكريّة يفترض أن تكون واضحة وسهلة. نحن في عصر تطوّرت فيه الصواريخ قصيرة المدى ودقيقة التوجيه، أي إنّ الحرب بين إسرائيل (المتفوّقة) والعرب لا تعدو أن تكون حرباً على القوّة النارية. من الممكن أن تُحسم في ساعاتها الأولى، إمّا أن تكون لديك القدرة على شلّ مطارات إسرائيل وضربها بالصواريخ أوّلاً، أو يتمكّن الطيران الإسرائيلي من تدمير منصّات صواريخك ومنعها من الوصول إلى سمائه. هنا أيضاً، لديك أفضليّة. فالمطارات مواقعها معروفة ولا يمكن أن تتحرّك، وأنت قادرٌ على شلّ غالبية الطيران الإسرائيلي، فعلياً، عبر إيقاف ثلاثة أو أربعة مطارات رئيسية عن العمل. ولكن، كما حاجج كلاوزفيتز (الذي برع في تبيان العلاقة بين الحرب والسياسة والمجتمع)، فإنّ حسابات حربنا مع إسرائيل ليست «تقنية»، والسؤال الحقيقي هو في مكان آخر.

العديد من أهل لبنان وفلسطين لا يعرفون، بسبب التاريخ الحديث والتقسيم والاحتلال، عمق العلاقة بينهم (أوّل استيطان عربي واسع لفلسطين كان عبر ثلاثة تجمعات قبليّة، لخم وجذام وعاملة، وقد سمّيت أرضنا في الجنوب على اسم الأخيرة). ولكنّ حرب 2006 كانت فصلاً تاريخياً يجمع، من جديد، بين مصائر شعبنا في هذا الإقليم. حرب تموز لم تكن حدثاً منفصلاً، بل هي جزءٌ من سلسلة. كما قال كلاوزفيتز، لا معنى لمناورة إلّا إن كانت تتوّج بمعركة، ولا معنى للمعركة إلّا إن كانت تخدم الهدف النهائي للحرب ـ وحرب تموز لا معنى لها إلّا إن كانت فصلاً في قصّةٍ نكتبها هدفها النهائي، والوحيد، هو هزيمة الصهيونيّة وتحرير فلسطين.

12 عاماً على عدوان تموز: من الصمود إلى الردع

جلسة 13 تموز الوزارية (2)

نصر الله وبري لأولوية مواجهة العدوان... بالوحدة الوطنية

أيلي حنا

أنتج عدوان تموز دينامية دولية وعربية ومحلية. إسرائيل وسّعت عدوانها بقصف مطار بيروت والمرافئ والبنى التحتية في 13 تموز. جورج بوش وفي أول تعليق له قال إنه من حق إسرائيل «أن تدافع عن نفسها». السعودية، وفي أول موقف من العدوان، حمّلت في بيانها الشهير المقاومة مسؤولية تصرفاتها «غير المسؤولة»، ودعت للتفرقة بين «المقاومة الشرعية وبين المغامرات غير المحسوبة». صارت مواعيد السفراء مفتوحة في السراي الحكومي. سعد الحريري انتقل من الصين إلى القاهرة. وليد جنبلاط اتخذ موقفاً لقي تقديراً عند «الثنائي» وأرفقه بدعوة أهل الجبل لفتح بيوتهم للنازحين. تواصل يومي بين الرئيس نبيه بري والسيد حسن نصرالله بواسطة «الخليلين». في الثالث عشر من تموز، بدا السنيورة مهتماً بصدور بيان «محدد الأوصاف». اتفق بري ونصرالله على السعي لإقفال أكبر قدر ممكن من أبواب الخلاف الداخلي «فمعركتنا ليست داخلية». الأولوية لمواجهة العدوان. المقاومة تدرك المطلوب منها ميدانياً. وعلى الرئيس بري إدارة ملف المفاوضات السياسية مع السنيورة. انتهت الجلسة الصباحية للحكومة، وفتح بري خطوطه مع السنيورة، بينما كان الوزير محمد فنيش يتواصل عبر الهاتف الداخلي مع السيد حسن نصرالله. حدّد حزب الله وحركة أمل سقفاً للتنازلات قاعدته الأساس أن ما لم تأخذه ولن تأخذه تل أبيب بالحرب «لن نقدمه لها بالسياسة».

كانت قضية إرسال الجيش اللبناني إلى منطقة الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة قضية إشكالية من تسعينات القرن الماضي، ولذلك، استحوذت على حيّز بارز من مناقشات الحكومة في جلستها المزدوجة في ذلك النهار التمّوزي

نشرت «الأخبار» في عدد السبت الماضي أبرز مناقشات جلسة مجلس الوزراء التي عُقدت في 13 تموز 2006، على دفعتين، أولى (حتى الثالثة والنصف عصراً)، وثانية (بدءاً من السادسة مساءً حتى قرابة التاسعة ليلاً). في بداية الجلسة الثانية، عُمّمت مسوّدة بيان، اقترح السنيورة صدوره عن الحكومة أخذاً بالاعتبار مناقشات الجلسة النهارية، حيث تمحور جزء كبير من النقاش على الفقرة المتعلقة بتأكيد واجب الدولة اللبنانية «في حماية الوطن والمواطنين، وبالتالي حقها في القرار والسيطرة على الأراضي اللبنانية كافة».

إميل لحود: دولة الرئيس (السنيورة)، معالي الوزراء طبعاً لديكم الكثير من العمل وبقدر ما نسرع منه كان يكون أفضل.

محمد فنيش: عندي ملاحظتان: نحن سبق أن تناقشنا بالجلسة الصباحية أن ما يتعلق بموضوع الخط الأزرق واحترام الشرعية الدولية لا يتعارض مع حق المقاومة في مواجهة الاحتلال في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، وهذا وارد في البيان الوزاري، أما الفقرة الخامسة، فلا يجب أن يفهم منها أن هناك قراراً أو مشروعاً لإرسال الجيش اللبناني إلى الشريط الحدودي.

مروان حمادة: لم نقل إننا نريد إرسال الجيش إلى الشريط الحدودي.

فنيش: لم يقل أحد هكذا، أقول: لا يجب أن يفهم من هذه الفقرة هذا المعنى، وهذا الذي توافقنا عليه اليوم. أريد أن يسجل بالمحضر ذلك.

لحود: قبل الظهر قال الرئيس السنيورة إنه لا يعني بهذه الفقرة إرسال الجيش إلى الجنوب، وكل ما يطلبه محمد (فنيش) أن يكون الذي قاله دولة الرئيس بالمحضر، ثانياً يقول إنه تكلمنا بالداخل بخصوص الخط الأزرق أنه ليس معناه أنه ممنوع المقاومة في مزارع شبعا.

احمد فتفت: أولاً، ما الهدف من هذا البيان؟ هل لنقول فقط للرأي العام إننا أصدرنا بياناً، أم أنها رسالة سياسية لها أبعاد ونتائج يمكن أن تساعد لوقف العدوان في مكان ما؟ هذا سؤالي، أريد أن أعرف لماذا أريد أن أتبنى هذا البيان أو لا، إذا فقط لنرضي أنفسنا، فلا لزوم لذلك، إذا كنا نقوم بخطوة، نحن مجتمعون هنا، الهدف الأساسي من اجتماعنا، وقف على دفعتين، أولى (حتى الثالثة والنصف عصراً)، وثانية (بدءاً من السادسة مساءً حتى قرابة التاسعة ليلاً)، في بداية الجلسة الثانية، عُمّمت مسوّدة بيان، اقترح السنيورة صدوره عن الحكومة أخذاً بالاعتبار مناقشات الجلسة النهارية، حيث تمحور جزء كبير من النقاش على الفقرة المتعلقة بتأكيد واجب الدولة اللبنانية «في حماية الوطن والمواطنين، وبالتالي حقها في القرار والسيطرة على الأراضي اللبنانية كافة».

إميل لحود: دولة الرئيس (السنيورة)، معالي الوزراء طبعاً لديكم الكثير من العمل وبقدر ما نسرع منه كان يكون أفضل.

محمد فنيش: عندي ملاحظتان: نحن سبق أن تناقشنا بالجلسة الصباحية أن ما يتعلق بموضوع الخط الأزرق واحترام الشرعية الدولية لا يتعارض مع حق المقاومة في مواجهة الاحتلال في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، وهذا وارد في البيان الوزاري، أما الفقرة الخامسة، فلا يجب أن يفهم منها أن هناك قراراً أو مشروعاً لإرسال الجيش اللبناني إلى الشريط الحدودي.

مروان حمادة: لم نقل إننا نريد إرسال الجيش إلى الشريط الحدودي.

فنيش: لم يقل أحد هكذا، أقول: لا يجب أن يفهم من هذه الفقرة هذا المعنى، وهذا الذي توافقنا عليه اليوم. أريد أن يسجل بالمحضر ذلك.

لحود: قبل الظهر قال الرئيس السنيورة إنه لا يعني بهذه الفقرة إرسال الجيش إلى الجنوب، وكل ما يطلبه محمد (فنيش) أن يكون الذي قاله دولة الرئيس بالمحضر، ثانياً يقول إنه تكلمنا بالداخل بخصوص الخط الأزرق أنه ليس معناه أنه ممنوع المقاومة في مزارع شبعا.

احمد فتفت: أولاً، ما الهدف من هذا البيان؟ هل لنقول فقط للرأي العام إننا أصدرنا بياناً، أم أنها رسالة سياسية لها أبعاد ونتائج يمكن أن تساعد لوقف العدوان في مكان ما؟ هذا سؤالي، أريد أن أعرف لماذا أريد أن أتبنى هذا البيان أو لا، إذا فقط لنرضي أنفسنا، فلا لزوم لذلك، إذا كنا نقوم بخطوة، نحن مجتمعون هنا، الهدف الأساسي من اجتماعنا، وقف العدوان بالطرق التي نجدها مواتية، هل هذا البيان يقدمنا خطوة نحو الإمام، أم أننا نصدر بياناً لنرضي بعضنا وبقي الشعب اللبناني باكياً؟

فؤاد السنيورة: دعني أجاوب. يا إخوان، هذا البيان . كما ترون . مؤلّف من عدد من الأمور. بداية، يؤكد الكلام الذي قيل بالأمس بشكل واضح، الأمر الثاني، يشجب هذا السلسلة من الاعتداءات، يرسل Message إلى المجتمع الدولي بأن لبنان ملتزم قرارات الشرعية الدولية.

محمد الصفدي: ولكن كان ملتزماً.

السنيورة: نقول الآن ما يعنيه البيان وملتزم احترام الخط الأزرق.

بيار الضاهر: كيف يمكن للحكومة أن تلتزم بالخط الأزرق وبالأمس حصلت حادثة على الخط الأزرق، أجمعنا كلنا أنه ليس بإمكاننا أن نضبط الخط الأزرق؟ كيف يمكننا اليوم أن نؤكد للمجتمع الدولي أننا نحن الحكومة، يمكننا أن نضبط أو نحترم الخط الأزرق، وبالأمس أصدرنا بياناً قلنا فيه أن لا علم لنا ولسنا مسؤولين ولا يمكننا أن نتبنى هذه الحادثة التي حصلت بالجنوب والتي أوصلت البلد إلى حرب؟ كيف يمكننا اليوم أن نطرح بياناً وزارياً نقول فيه، اليوم بعد الأمس، إننا كحكومة لبنانية نحترم الخط الأزرق؟

السنيورة: شيخ بيار (الجميّل) طبعاً لا أحد منا يستطيع أن يغير البارحة، اليس كذلك؟ نحن نتكلم الآن ليس عن البارحة، البارحة قلنا رأينا، نحن الآن نخاطب المجتمع الدولي، ونقول للمجتمع الدولي إننا نعلن التزامنا بالخط الأزرق، وأعلن التزامي كحكومة باحترام قرارات الشرعية الدولية، هذا الأمر صحيح، حصلت خروق بالأمس، الآن أنا أؤكد بهذا البيان احترام الدولة اللبنانية للخط الأزرق ولقرارات الشرعية الدولية.

الجميّل: هذا النص هو مدخل لحوار، لنقاش، لحل، لبحث لوقف إطلاق النار أم لا. لا أحد منا يتوقف عند كلمة، وإذا لا توجد ولا ضمانة فلا يجب أن نختلف مع بعضنا.

السنيورة: العبارتان اللتان استعملناهما، هما مادة للحوار بيننا وبين المراجع، احترام الخط الأزرق واحترام القرارات الدولية، نقطة على السطر، وغير ذلك ليس هناك في هذا البيان كلمة واحدة جرى البحث فيها أو رآها أحد إطلاقاً. نعم، يريدون منا أن ندين هذا الحادث الذي جرى على الخط الأزرق.

إلياس المر: ونعيد الأسرى

السنيورة: ونعيد الأسرى. يا إخوان، الجماعة ينقلون خبراً واضحاً أنهم يريدون من لبنان أن يدين ويستنكر، ونريد من لبنان أن يعيد الأسرى، نقطة على السطر.

طراد حمادة: هذا البيان إذا اتفقنا عليه بالصيغة الموجود فيها، هو ليس الضمانة ولكنه مدخل. لنكن واضحين، النص الخامس فيه شيء، يقول الإمام الغزالي: «الوضوح إذا طلب اختفى». نعم فيه أشياء ظاهرة كثيراً وواضحة لا تحتاج إلى الكثير من الفذلكة، عندما تريد الحكومة أن تتخذ قرارها بإنزال الجيش إلى الجنوب، أن يكون واضحاً أن الحكومة اللبنانية اتخذت قراراً بإرسال الجيش إلى الجنوب، وهذا الأمر غير وارد الآن، إذن الوارد الآن هي هذه الصيغة.

السنيورة: ولا يمنع الحكومة أن تتخذ قرارها عندما تريد.

فنيش: هذا لا يعني ذلك، لا أكثر ولا أقل.

طراد حمادة: ويمكن بعد 10 أيام أو شهر أن تتخذ الحكومة القرار. أقول إن هذا النص يمكن تأويله، نود أن نضع الإشارة بالمحضر، وهذا لا يمنع الحكومة بعد شهر أو اثنين.

مروان حمادة: هذه إشارة لإرسال أو لعدم إرسال الجيش، وبمجرد وضعها هنا ما معناه أن كل الفقرات عن القرارات الدولية سيقول لك مندوب الإمم المتحدة إنك مستحقها، لذلك أنا أقول أن نبقي هذا طرحه الشباب.

إميل لحود: لنتته منها.

فنيش: لا نريد أن نضيف، نريد أن نسجل ومتفقين عليه ضمناً.

شارل رزق: طالما انتقال إلى المرحلة الدبلوماسية من اجتماعاتنا، هذا النص الذي تفضل به دولة الرئيس هو نص دبلوماسي، ميزة النصوص الدبلوماسية أن تكون ambigue، هل تذكر فخامة الرئيس القرار 242 الشهير the Of accupied territory and occupied territory.

طلال الساحلي: اقترح زيادة جملة على البند الثالث: يؤكد مجلس الوزراء التزام لبنان بقرارات الشرعية الدولية وتمسكه باستقلاله وسيادته ووحدة أراضيه وكذلك التزام باحترام الخط الأزرق (وفقاً لمنطوق البيان الوزاري).

رزق: ماذا نريد من منطوق البيان الوزاري؟

جهاد أزعور: نحن أصدرنا البيان، ولكن ماذا بعد؟ ما هي الخطوات المقبلة؟

معوض: لنتفق أولاً على البيان.

أزعور: الوضع على الأرض يتطور كل دقيقة.

السنيورة: يا إخوان، اسمحوا لنا أن نقرأها، هناك القليل من التعديلات البسيطة ولكنها لا تغير شيئاً بل هي إضافات للتحسين (وتلا الصيغة المعدّلة لبيان الحكومة).

فنيش: إذا كان هذا هو الطرح نحن نسجل اعتراضنا.

السنيورة: إما نضعه كله أو لا نضعه.

خالد قباني: لا يجوز أن نكرر كل يوم ذات الكلام وكأننا غير واثقين من أنفسنا وكأننا لم نصدر شيء بالأمس.

الصفدي: لدي صيغة هي الآتية: تؤكد الحكومة اللبنانية على مسؤوليتها، في حماية الوطن والمواطنين وفي المحافظة على أمنهم وسلامتهم وممارسة سيادتها على كامل أراضيها.

> **السنيورة: الجماعة ينقلون خبرا واضحاً... نريد من لبنان أن يعيد الأسرى. نقطة على السطر**

السنيورة: جلسة مجلس الأمن ستعقد غداً، واليوم ستبدأ المشاورات.

غازي العريضي: اعتقد أن البيان بالصيغة التي طرح فيها باخر قراءة من قبل دولة الرئيس هو أفضل ما يمكن أن نخرج به. الإخوان لديهم ملاحظة أن توضع إشارة بالبيان، بالمحضر، على هذه الكلمة، وهذا لا يعني أننا غداً صباحاً سنرسل الجيش إلى الجنوب، أعتقد هذا الكلام أصبح عليه تأكيد من قبل الجميع ولا مانع أن توضع هذه الكلمة، لا أحد يتكلم للغد أو بعد غد، أريد أن أصل إلى ما هو أبعد من ذلك.

الساحلي: يجب أن تسجل بالمحضر.

العريضي: رغم كل خلافاتنا حول أمور هي بالنهاية معظمها داخلية، وإن كانت ارتباطاتها أو تداعياتها أو بعض عواملها المؤثرة خارجية تنعكس بالداخل، ولكن أريد أن أقول شيئاً وبالأمس قلتها أمام دولة الرئيس (السنيورة) وبعض الزملاء الوزراء، نحن أمام إسرائيل، مع احترامي وتقديري لإخواننا الفلسطينيين، لا نقبل التعاطي معنا كرسل عندها، أو ننفذ طلبات هذا أو ذلك لما فيه مصلحة إسرائيل، نحن قلنا لا نقبل أن يتعاملوا معنا مثل أبو مازن ولا مثل أخونا إسماعيل هنية، رغم أنني أريد أن أقول إنه رغم ظروف الفلسطينيين الأصعب بكثير بكثير بكثير من الذي نحن فيه، لم يوافقوا على ما طلب من قبل الإسرائيليين في ما يخص الأسير (الإسرائيلي) أو أي شيء آخر، في ظل هذا الاجتياح الكبير وهذا العدوان الكبير الذي تمشي فيه إسرائيل على الشعب الفلسطيني. لذلك الآن هذا الموقف هو موقف مبدئي بالنسبة إلينا، مهما كانت خلافاتنا عاصفة في الداخل، في مواجهة العدوان الإسرائيلي، في حماية المدنيين اللبنانيين، لا يستطيع أحد في لبنان مهما كان موقفه سلبياً من الآخر أن يتفرج على مئات المدنيين يسقطون في مجازر جماعية. ليس لهذه القصة علاقة بأي أمر من الأمور التي تحصل على الساحة الداخلية. عندما نقول عدوان مفتوح، نحن فعلاً لأنه عدوان مفتوح وشامل، ولا توجد أية محرمات بالنسبة للإسرائيليين.

محمد جواد خليفة: لتوضيح بعض المواقع، والنقاش استغرق وقتاً كافياً، وبعض الأسئلة التي طرحناها بالأمس سألها اليوم أيضاً زملاء، الموضوع كان يطرح أنه، هل توجد مبادرة أو أي شيء لتقديمه على أساسه أي خطوات أو تنازلات، ولكن كلا الوضع كما هو واضح، أن هناك وضع أرضية لتحرك دولي الذي يمكن أن يخرج لبنان من هذه المحنة، وهذا كما يقولون لبنان يقدم الأرضية من خلال هذا البيان الحكومي الذي نحن طبعاً نصرّ على أن يكون بالإجماع، لأن أية تجزئة داخلية اليوم بهذا الموضوع، ونحن نعلم كيف كلام وهناك اختلاف بوجهات النظر، وهذا قبل سابقاً وسيستمر بعد الخروج من المحنة، بما يتعلق بالمقاومة والتوقيت واتخاذ القرارات، ولكن طبعاً نعلم أيضاً أن هناك ضغوطات واضحة، لا نريد أن نخبئ أمور، كيف يمكن أن يكون إذا تقولون إن هذا البيان يمكن أن يكون أحسن أو أقل، أنا أقول فقط هناك أيضاً شق داخلي وشق دولي، كما تفضل دولة الرئيس.

(...) لا أود أن أغيّر بالبيان ولكن أود أن أقول أن لا نشعر بالذنب أننا لم نتخذ بياناً قاسياً لأن كل هذه الدول لديها الوقت الكافي لو أرادت أن تنجح الحكومة بهذا الموضوع كانوا جلبوا هؤلاء الأسرى الثلاثة ودعوا الحكومة تفاوض وقطعة الأرض تصفى، ومن ثم كيف نصفي أمورنا، ولكن لا توجد نوايا لأحد ليساعدنا، وهذا المجتمع لو أنه حساس جداً للأمور الدولية، يفرم الفلسطينيون يفرموا على ماكينة اللحمة، فأن يفرم الشخص خلال القتال وأن لا يفرم عندما يكون راكعاً على الأرض.

فتفت: أكرر سؤالي، ما هو الهدف من البيان، وإلى أين يوصلنا، لا أريد جواباً، موافقون على البيان وعليه إجماع، ولكن نشعر أننا نستطيع أن نشرح للبنانيين بالخارج لماذا وضعنا هذا البيان، أنا بصراحة لست قادراً على أن أشرح للرأي العام لماذا وضعنا هذا البيان.

الجميل: أنا أؤيد رأي الوزير فتفت.

سامي حداد: وأنا أيضاً.

الصفدي: وأنا أيضاً.

نائلة معوض: وأنا ايضاً.

وبعد أخذ ورد شارك فيه عدد من الوزراء، اعتُمد البيان الآتي:

انطلاقاً من الموقف الذي أعلنه لبنان أمس، وتأكيداً عليه، ومع استمرار العدوان الإسرائيلي المفتوح وتوسعه ضد المدنيين والمنشآت الحيوية في البلاد، والذي أوقع عدداً كبيراً من الشهداء والجرحى، والخسائر المادية.

أولاً، يشجب مجلس الوزراء هذا العدوان الذي يتعارض مع كل القرارات والقوانين والمواثيق والأعراف الدولية.

ويعتبر أنه ليس صحيحاً أنه يأتي في سياق الدفاع المشروع عن النفس...

ثانياً، يحيي مجلس الوزراء أرواح الشهداء وصمود اللبنانيين وحرصهم على تضامنهم ووحدتهم التي تشكل العامل الأساسي في مواجهة العدوان وحماية الوفاق الوطني.

ثالثاً، يؤكد مجلس الوزراء التزام لبنان بقرارات الشرعية الدولية ...، وكذلك التزامه باحترام الخط الأزرق.

رابعاً، يدعو مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار شامل وفوري لوقف إطلاق النار وفك الحصار، وبطالب بوضع حد للعدوان الإسرائيلي ... كما يطلب إلى المجتمع الدولي العمل فوراً لمعالجة شاملة للأزمة الراهنة.

خامساً، يرحب مجلس الوزراء بمبادرة الأمين العام للأمم المتحدة إلى إرسال وفد رفيع المستوى للعمل على التخفيف من حدة التوتر وإعادة الاستقرار...

سادساً، اعتبر مجلس الوزراء أن استمرار عمليات التدمير والقتل التي تمارسها إسرائيل لن تحلّ المشكلة، بل ستزيد الأمور صعوبة وتعقيداً...

سابعاً، تؤكد الحكومة على مسؤوليتها في حماية الوطن والمواطنين، وفي المحافظة على أمنهم وسلامتهم، وعلى ممارسة سيادتها على كامل أراضيها وفي اتخاذ قرارها الوطني في الداخل والخارج.

معضم وزراء 14 آذار: صدر البيان... ماذا نقول للناس غداً؟ (هيثم الموسوي)

ما بعد حرب 2006: خيارات وأوهام هُدِّمت... ومسارات تأسست

لم يعد وصف نتائج حرب تموز 2006، بأنها محطة مفصلية في حركة الصراع مع إسرائيل، مجرد تقدير نظري. ننتظر المستقبل حتى نكتشف مفاعيلها. حركة الواقع تشي بأكثر من ذلك

علي حيدر

بعد مُضيّ 12 عاماً على عدوان تموز 2006، بات بالإمكان الحديث عن خيارات سقطت، وأخرى انكشفت أبعادها الكارثية، من جهة إسرائيل وخصوم خيار المقاومة في آن واحد، فيما أكدت حركة الواقع الإقليمي طوال السنوات التي تلت، أن لهذه الحرب نتائج تتجاوز معادلات الردع بين لبنان وإسرائيل، رغم أنها تستند إليها في إحداث مفاعيل تأسيسية في مجمل حركة الصراع مع العدو، وهو ما جعلها الركيزة التي ساهمت في بلورة معادلات المنطقة.

صحيح أن ساحة الاختبار الأولى لهذه الخيارات الاستراتيجية في التحرير والدفاع والردع كانت لبنان، لكن أبعادها التأسيسية تتجاوزه إلى فلسطين والبيئة الإقليمية، حتى لو تأخر تظهيرها في بعض الساحات بفعل الحصار السياسي والإعلامي المضروب على هذه الانتصارات. لا بل إن كون لبنان ساحة الاختبار، يشكل دليلاً إضافياً على أنه الأكثر ملاءمة للتحرير والدفاع والردع، انطلاقاً من أن لبنان، بالقياس إلى محيطه العربي ـ وتحديداً دول الطوق العربي المتاخم لفلسطين ـ هو الأضعف على مستوى الإمكانات، والأصغر مساحة، والأقل عدداً... وهي كلها عوامل حاسمة في أيّ معارك عسكرية، وتحديداً عندما يكون هناك تفوق هائل لطرف على آخر.

أية أبعاد تأسيسية مفترضة لأي خيارات استراتيجية أنتجت انتصارات، لا تأخذ هذه الصفة إلا إذا هُدمت تصورات وتقديرات بديلة مطروحة في مقابلها. فما الخيارات التي هدمتها المقاومة في لبنان، وكيف؟ على الرغم من أنّ للتصور الأول المهدوم أنصاراً ما زالوا يتمسكون به، وهو أمر مفهوم.

عام 2000 تاريخ تأسيسي

لا يكتمل المشهد من دون الحديث أولاً عن بعض الأبعاد التأسيسية الأخرى لتحرير عام 2000، الذي هدم بدوره رؤى وخيارات، وأثبت أخرى في أول انتصار للمقاومة على الاحتلال الإسرائيلي، وتجلى ذلك بتحرير الأراضي اللبنانية المحتلة (باستثناء مزارع شبعا وتلال كفرشوبا). إلى جانب الدور الاستنهاضي لفعل المقاومة، سواء بهدف التحرير أو الدفاع والردع، أسقطت المقاومة في لبنان مقولة أنه لا يمكن تحرير أراض تحتلها إسرائيل من دون توازن استراتيجي مع كيان العدو، المتفوق تكنولوجياً وعسكرياً ودولياً، أو من دون أثمان سياسية وأمنية تُقدَّم للعدو، وبالتالي، شكلت المقاومة نموذجاً يقتدى من موقع التجربة المدويّة في نجاحها.

في الدائرة الأوسع، قدّمت المقاومة خياراً استراتيجياً ناجعاً من أجل تحرير الأرض، أثبت جدواه على أرض الواقع، بالرغم من التفوق الذي يتمتع به العدو. واستطاعت أن تشكل بديلاً نظرياً وعملياً من خلال انتصارها الذي هدم البديل المطروح في مواجهتها، عبر الخضوع للواقع القائم وشرعنته تحت شعار التقليل من الخسائر والقبول بالحدّ الأدنى، وهو ما يُروَّج له تحت عنوان «السلام» المزوّر. ويستندون في ذلك إلى أن البديل من هذا التسليم بالوقائع، حرب تحرير شعبية، لا تتوافر مقوماتها، وتحديداً بعد سلسلة الهزائم التي واجهتها الأنظمة العربية منذ تأسيس الكيان الإسرائيلي حتى عام 2000.

في مقابل هذين البديلين، الأول، يعمّق الخسائر ويحولها إلى كارثة تاريخية، والثاني، غير واقعي في هذه المرحلة التاريخية، أثبتت المقاومة بالتجربة أنها تشكل بديلاً ناجعاً للتحرير من دون انتظار استراتيجية عربية مشتركة، ومن دون الخضوع والتسليم بوقائع صنعها الاحتلال.

قدمت المقاومة للعالم العربي خيارات بديلة يمكن بالاستناد إليها إحداث تغيير جذري في معادلات الصراع

العدو يدرك الأثمان التي سيدفعها

صحيح أن التحرير أنهى التهديد الذي يمثله الاحتلال العسكري المباشر، لكن التهديد الإسرائيلي المحدق بلبنان ودول المنطقة، لا يقتصر فقط على الاحتلال.

وإذا كان دور المقاومة التقليدية يتبلور في مواجهة الاحتلال العسكري، وهذا ما أثبتته كافة التجارب التاريخية، لكن زوال الاحتلال العسكري المباشر، وتحديداً في الحالة اللبنانية، لا يلغي مروحة تهديدات إسرائيلية نظرية وواقعية محدقة بلبنان. تكفي الإشارة إلى نموذج حصار غزة، الذي تفرض إسرائيل في ضوئه حصاراً بحرياً وجوياً وبرياً، تضغط فيه على سكان القطاع وفصائله المقاومة، حتى من خلال حبة الدواء ولقمة العيش وأبسط مقومات الحياة. ولعل نموذج العدوان السعودي الأميركي المتواصل منذ سنوات على اليمن لإخضاعه، عبر الجو والبر والبحر، دليل إضافي...

في المقابل، لدى العدو الإسرائيلي الدافع والقدرات والسوابق لشنّ الاعتداءات، والضغط بمختلف الوسائل، بل إن الساحة اللبنانية لها الأولوية في ذلك، وليلمس قادة العدو أنفسهم، لولا قدرات المقاومة ومعها حسابات الخسارة، التي تدفع العدو إلى الامتناع عن اعتداءاته. كذلك، إن قدرات العدو وسوابقه تعزّز حاجة لبنان أكثر من غيره، لكونه يعاني من نقاط ضعف تكوينية في الجغرافيا والديموغرافيا والإمكانات، إلى استراتيجية فعالة تشكل مظلة حماية له، في مواجهة مروحة واسعة من التهديدات والسيناريوات التي لم يكن امتناع العدو عنها قراراً ابتدائياً أو طوعياً، بل لإدراكه للأثمان التي سيدفعها. وهكذا يصبح واضحاً أن المقاومة بما هي تشكيلات تتبنى تكتيك «حرب العصابات»، الذي أثبت جدواه في مواجهة الاحتلال المباشر، لا تصلح لمواجهة هجوم معاد بالنيران عن بعد أو حتى اقتحام بري واسع أو حتى لمواجهة فرض حصار جوي وبحري... ذلك أن هذا الدور التقليدي للمقاومة يترجم على أرض الواقع في أعقاب الاحتلال.

استراتيجية دفاعية وردعية

مع ذلك، استطاعت المقاومة في لبنان أن تطور تكتيكاتها وقدراتها، بما مكّنها من أن تشكل خياراً استراتيجياً دفاعياً وردعياً، ناجعاً في مواجهة مستويات متعددة من التهديد والعدوان الاسرائيلي الذي جرّبه ويجربه في ساحات أخرى، والتاريخ الذي صنعته نتائج حرب عام 2006، وقبلها تحرير عام 2000، خير مثال تطبيقي على جدوى هذه الاستراتيجية وفعاليتها. وهكذا شكلت بديلاً أكثر واقعية (نضالية) من الخيارات التي يُسوَّق لها بأن شعوب المنطقة ليس أمامها إلا خيار التسليم بموازين القوى الدولية – والخضوع للوقائع التي فرضها الاحتلال أو التعرض لمختلف أنواع العدوان والتهديد الخارجي، في ظل موازين قوى إقليمية ودولية لمصلحة الكيان الإسرائيلي، وفي أحسن الأحوال استمرار حالة الحرب التي تستنزف شعوب المنطقة ودولها، من دون نتائج مرجوة على مستوى التحرير والدفاع.

في المقابل، ثبت طوال السنوات الماضية أن الخيارات الأخرى كانت خيارات عقيمة وأكثر كلفة على المدى البعيد، ولم تستطع أن تحقق حتى الحد الأدنى من الشعارات التي رفعتها، والتي كان منسوب التنازل فيها هائلاً. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن عوامل تأخير انتصار المقاومة في فلسطين لا يعود بالدرجة الأولى إلى تفوق الإسرائيلي والأميركي، بقدر ما يعود إلى الطوق العربي والتنسيق الأمني بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية الرسمية، والأجهزة الأمنية الإسرائيلية في الضفة الغربية، وهو معطى ينبغي أن يكون حاضراً في تقويم تجربتي المقاومة والخيار التسووي العقيم.

لقد أُسقطت رهانات وخيارات عززتها في الأذهان هزائم ولّت، وهو ما تجلى في موقف رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو، (قبل أن يتولى منصبه)، في الذكرى السنوية الأربعين لحرب 67، (موقع يديعوت أحرونوت/ 2007/6/6)، بقوله: «في أعقاب نتائج حروب الستة أيام، ويوم الغفران (حرب 1973) تغلغل في وعي جزء من العالم العربي أن إسرائيل دولة لا يمكن التغلب عليها. النصر والردع الإسرائيليان شكّلا عاملاً حاسماً بأن تتوصل دول عربية إلى فهم أنه ينبغي الاعتراف بوجود دولة إسرائيل وعقد سلام معها. وهكذا وقّعنا على اتفاقيات سلام مع مصر والأردن، وأيضاً وصلنا إلى مؤشرات مصالحة مع الفلسطينيين. لكن منذ الانسحاب الأحادي من لبنان (عام 2000)، ومروراً بالانسحاب الأحادي من قطاع غزة (عام 2005)، وحالياً بعد حرب لبنان الثانية، انقلب الاتجاه، والآن من الواضح أن إسرائيل ليست دولة لا يمكن التغلب عليها. وعلامات الاستفهام عادت ترفرف فوق استمرار دولة إسرائيل، ليس فقط لدى الأعداء، بل أيضاً لدى الأصدقاء».

> **نتنياهو: علامات الاستفهام عادت ترفرف فوق استمرار دولة إسرائيل، وليس فقط لدى الأعداء، بل أيضاً لدى الأصدقاء**

2006: تبديد الأوهام

بعد 18 عاماً على التحرير، و12 عاماً على انتصار عام 2006، وبعد تحرير غزة، والصمود الذي أظهرته المقاومة في فلسطين، رغم الحصار الخانق المضروب حولها، وربطاً بنتائجها التي تثبت ويعاد إثباتها يوماً بعد يوم، بات بالإمكان أكثر من ذي قبل توصيف هذه المحطات التاريخية بالمفاصل الأساسية في تاريخ الصراع مع إسرائيل، ودليلاً دامغاً يُستند إليها، لمواجهة خيار الاستسلام والخضوع، مهما جرى العمل على تجميل توصيفاته.

ويمكن إجمال الدلالات والأبعاد التي انطوت عليها نتائج حرب 2006، بأنها بدّدت العديد من الأوهام التي زرعتها حملات تضليل وتشويه استمرت عقوداً من الزمن، من ضمنها ما يتصل بالنظرة إلى الذات، وإلى العدو، بل وبنظرة العدو إلى نفسه، وإلى غيره، ونظرة حلفائه إليه.

تحقيق

كانت «زمبيلي» واحدة (قفّة شباك) تحمل في جوفها 13 كيلوغراماً من سمك السلطان ابراهيم. اليوم، صار من ياتي بربع تلك الكمية عند ميناء برج حمود ــ الدورة سلطاناً. بعد السلطان ابراهيم، راح اللقّز الرملي والحفش والجراوي وغيرها الكثير. «ذابت» كلها بعدما استحال البحر مزبلة بسبب مشروع «راس المال» لردم البحر. صيادون كثر يبحثون عن رزقٍ آخر. فيما بقي هنا فقط «طويل الروح»... وحجر الاساس الذي وضعه وزير الأشغال العامة والنقل السابق غازي العريضي لمشروع توسعة الميناء

صيادو السمك تحوّلوا جامعي خردة

ميناء برج حمود ـ الدورة

«الرمق الأخير»

رجانا حمية

بيديه المجبولتين بخمسة وخمسين عاماً من التعب، يرمي شاكر شباكه في البحر، كآخر محاولة ينهي بها يوم عمله الطويل. قبل تلك المرّة، رمى الثمانيني شباكه ثلاث عشرة مرّة، لم يأتِ منها بكسرة تسدّ جوعه. مع ذلك، سيكمل آخر محاولات خيبته المستمرة منذ عامين. منذ «رموا أوّل رفش زبالة بالبحر». هكذا، يؤرّخ شاكر لنهاية رحلته مع البحر، تلك التي بدأت في خمسينيات القرن الماضي عند ميناء الصيادين في برج حمود ـ الدورة. وفي المرة الأخيرة، سيعود شاكر بلا غلّة ولا حول ولا قوة. سيرمي شباكه عند «عتبة» البحر، ويلجأ إلى كوخ الواح «الزينكو» ليربح تعبه قبل أن يعود إلى العمل الخائب قبل الغروب بوقتٍ قليل. يعني «الساعة 6». هو لا يملك ساعة يد، لكنّه يرقب موقع الشمس عندما يرجع إلى عمله. هكذا، يحفظ شاكر الوقت.

شهر وثمانية عشر يوماً من العمل هناك، لم يأتِ منها سوى بـ120 ألف ليرة... بالتقسيط. يعني «شي 5 آلاف كل نزلة»، هي أصلاً بلا قيمة. مع ذلك، سيكمل عدّ أيامه هناك بلا ظفر، كما «سانتياغو»، الصيّاد العجوز في رواية «الشيخ والبحر» لإرنست همنغواي، الذي أمضى في البحر ثمانين يوماً من دون أن «يظفر» ولو بسمكة واحدة. هو مثل سانتياغو أيضاً، لأن لا مكان آخر له غير هذا البحر، وإن كان يصرّ في كلّ مرّة على التذكير بأن البحر «مات». يشير بيده إلى المياه أمامه، ويقول بنبرة حاسمة: «البحر خلص راح. تعيشوا، إلا طويل الروح ما رح يضل». يكمل سرد حكايته التي بدأها في عمر مبكر: «صرلي 55 سنة بالمي، بس بعد ما شفت مثل هالوقت». شاكر هو الصياد الأعتق في الميناء. هو «يا نمرة 1 يا نمرة 2»، يقول، ويعرف متى وصل البحر إلى موته. يذكر أنه «قبل عامين، وتحديداً عندما بدأوا يرمون «زمبيلي» واحدة (قفّة مكوّنة من النفايات في البحر، بدأت أشعر بأن الرزق لم يعد بخير، بعدما فقدنا أنواعاً كثيرة من السمك مثل اللقّز الرملي».

في إحدى المرات سحب شبكه مليئاً بالنفايات «والتنك والحديد». يومها، لم يجد شيئاً ليفعله «سوى فرز النفايات وبيع الحديد والتنك لأكل». تحوّل من صيّاد الى بائع خردة، يلملم من البحر ما ترميه الشاحنات المحمّلة بالنفايات فيه. هذه ليست حالته وحده. هي حال الكثير من الصيادين الذين وجدوا أنفسهم محاصرين بين جبل نفايات وبركة استحدثت فوق ما ردم من البحر قبل عامين لطمر النفايات.

شاحنات «الزبالة الفلت»

هكذا، لم يبقَ من مهنة الصيد البحري سوى الإسم في الميناء هناك. يترجم الصيادون هذا الواقع بما يعطيهم إياه البحر هذه الأيام. من هؤلاء جورج طوق، الذي يرافق البحر منذ العام 1980. يومذاك، كان طوق يرمي «زمبيلي» واحدة (قفّة مكوّنة من ثماني شباك)، ليأتي منها بـ«13 كيلو سمك سلطان ابراهيم». اليوم، صار «السلطان ابراهيم حلماً، ولا بـ20 زمبيلي ببعلق سمكة». أقصى ما قد يصل إليه الصيادون في الموسم كلّه هو «2 الى 3 كيلو سلطان». ومن يأتي، أصلاً، بهذه الكمية ــ على ضآلتها ــ «بيكون مادد عدّة بشي 10 آلاف دولار»، يقول طوق. لكن، لا أحد اليوم يملك تلك العشرة، جلّ ما يفعله هؤلاء للملمة رزقهم، الذي صار شحيحاً، هو الإستدانة من محال الشبك المجاورة «عدّة لكل يوم بيومه». وما يعلق من سمكٍ في الشبك يباع لسداد جزءٍ من اللائحة التي تطول يوماً بعد يوم.

منذ سقط أوّل «رفش» نفايات في البحر، يتكئ الصيادون على ذاكرتهم. لم يعودوا يملكون سوى الحكايات يروونها لمن يسأل عن حالهم اليوم. طوق، مثلاً، في مثل هذه الأيام التي بات معها موسم «سمك الجراوي»، يستعيد أمام جالسيه «الليالي اللي كنت إرجع فيها حامل سمك جراوي بمليون و300 ألف». اليوم، لم يعد يأتي من الموسم كلّه بأكثر من 100 ألف ليرة. البحر لم يعد يضحك، وفيه أطنان من «الوحل والنايلون والزبالة».

اللقّز الرملي صار أشبه بالحلم أيضاً، حتى «الشرك بـ150 صنارة لا يأتي بكيلو واحد»، والحفش أيضاً انتهى. باختصار «الوضع تعتير»، يستطرد طوق. ولأنه كذلك، «حصّل» الأخير مركبه إلى الشاطئ للصيانة. ولكن، على ما يبدو أن انتظار ذلك المركب سيكون طويلاً عند عتبة البحر، لعدم توفّر المال مع صاحبه. يقول طوق «تبلغ تكلفة صيانته 3 آلاف دولار لا أملك منها فلساً».

سيأوي طوق إلى غرفة الزينكو إلى حين توفّر مال الصيانة، فيما الشاحنات المحمّلة بالنفايات ستكمل عملها في عقر دار رزقه، محميّة من الصيادين أنفسهم. هذا ما يقولونه هناك. تمرّ الشاحنات من أمام مركزي التعاونيتين (اللتين فصلتهما السياسة ومن ثمّ أزمة النفايات والمال واللتين تضمان 558 صياداً بينهم 450 هاوياً و61 أصحاب مراكب)، وكان لا شيء يحدث. جلّ ما يفعله الصيادون تحت هو عدّ الشاحنات والتأفف. وفي غالبية الأحيان، ينسى هؤلاء إلى أين وصلوا في العدّ لكثرة الشاحنات العابرة. خلال ساعة ونصف ساعة من الوقوف هناك، مرّت عشرون شاحنة: واحدة تأتي محملة بالنفايات تسلك الطريق المختصرة التي توصلها إلى حيث البركة المستحدثة. ترمي ما تحمله وتعود أخرى من هناك محمّلة بالردم تسلك طريقاً فرعية نحو «الجبل» المقابل وتختفي خلفه.

يتحدّث الصيادون عن «مصاري يتقاضاها «البحرية» من المتعهّد دانيي خوري لتسهيل مرور الشاحنات، (كل شهر 10 ملايين ليرة بيوزعوها على بعضهن)»، يقول الصياد وسام فرنسيس. لا تهدأ الحركة بين البركة والجبل. شاحنات تأتي محملة وتعود محمّلة. عادة، ما تكثر حركتها بين الرابعة عصراً والسادسة صباحاً. في تلك الفترة، ينزل الصيادون إلى البحر. غالباً، ما يترك بعضهم الصيد ليتفرّج على الشاحنات وهي تحوّل هيئة البحر. على مقربة من الجزء المردوم من البحر «الريحة بتقتل وبتضل توصل لحدود 3 كيلومتر بعيداً عن المكان»، يقول فرنسيس.

تعبق رائحة النفايات ليلاً. ولذلك سببان، بحسب فرنسيس، أولها «هوا الليل بيقلب شمال فيتصير الريحة تجي صوبنا». أما الثاني والمفجع، فهو تهريب النفايات «الفلت» لرميها هناك ومن ثم إخفائها بالرمال والردم. وثّق فرنسيس تلك «اللحظات» بكاميرا هاتفه ونشرها كإخبار للقضاء، لكن أحداً لم يتحرّك، حتى الدعوى التي رفعتها مجموعة من الصيادين على الشركة المتعهدة لـ«مشروع النفايات» منذ العام 2016، لا تزال عالقة في مكتب القاضية غادة عون. وهي التي أرفقوها بتقرير مصدّق لنتائج عيّنات المياه «التي فحصتها الطبية في الجامعة الأميركية في بيروت نجّاة صليبا وعادت بنتائج كارثية». مع ذلك، توقفت الشكوى.

مرّ الموسم الأول والصيادون في موسمهم الثاني. «النفايات الفلت» على عين القانون تدفن في البحر. البحر ميت. البحريون يقبضون ثمن موت البحر. والقضية عالقة في إحدى غرف قصر العدل. ولا أحد سيتحرّك. يتحدّث فرنسيس عن عصارة النفايات التي «تهرول» مسرعة نحو البحر. صوّرها وأرسلها إلى النائب بولا يعقوبيان. صنعت منها الأخيرة «فضيحة». كان ذلك أول «إنجازاتها». لكن، الردّ جاء هزيلاً: سدّ ممرّ «زوم» النفايات بالتراب. فرنسيس، الذي يرافق البحر منذ كان في العاشرة، انتقل مؤخراً من صيد رزقه إلى صيد الشاحنات بكاميرا هاتفه. حفظ الصيّاد كيف يجري ردم البحر بالنفايات. يقول «بيحطوا الزبالة المكبّسة بالإكسباس تحت وفوقها الزبالة الفلت وفوقها الرمل ويبحدلوها». يحدث هذا في الليل. صباحاً، «تتفرطح» النفايات في البحر ومعها عصارة النفايات التي تأتي على «شكل رغوة».

وماذا يفعل الصيادون؟ «لا شيء»، يقول فرنسيس. «إما بقبضون أو غير قادرين». يقول الأخير بأنه حرم من عضوية النقابة لأنه يقول «الأشياء بأسمائها». يتحدّث عن فضائح ومافيات «آخر إبداعاتها بيع مواقف لمراكب الصيد بما بين 3 آلاف و5 آلاف دولار للموقف الواحد». زاد غلّة تلك التجارة «مع زيادة عدد المواقف من 316 موقف إلى 730 مؤخراً».

البحر «ما بيضحكش»

«قرّب لنقلهن وين كان البحر»، يطلب «الريّس» فرنسيس من علي، سائق المركب الخشبي «لونا» أن يسير بمركبه باتجاه «السيتي مول». تبدأ الرحلة إلى البحر من موقف المراكب. هنا، عند «باب» البحر، تنبئ هيئة المواقف بما سيكون عليه البحر. مراكب متهالكة محشورة في المواقف التي تكاد تسدّ الروح في الميناء، ترسو فوق مياه انقلب لونها إلى رمادي. ممر ضيّق للعبور إلى البحر، وعلى جانبيه نبتت الكثير «من الأشغال العجيبة»، يقول فرنسيس، منها مثلاً الأملاك العامة التي يستغلّها البعض لصيانة يخوت الأغنياء والسياسيين والأملاك الأخرى «المباعة» لصناعة المراكب أو استخدامها كمواقف.

شيئاً فشيئاً، يتسع الممر ليفتح على البحر. لكنه، لم يعد يشبه «الإتساع ما قبل العام 2016»، تحديداً منذ بداية مشروع ردم البحر. يتيقّن الصيادون بأنه «قريباً سيردم هذا المدخل». هذا ما يشي به مدخل المشروع، الذي يلتصق بمواقف المراكب. من هناك حتى الـ«سيتي مول»، ردم البحر وبنيت بركة عملاقة لتجميع النفايات. لا تهدأ حركة العمل فيها وعلى أطرافها تقام جدران الدعم، التي لا وظيفة لها سوى إخفاء جريمة قتل البحر بالنفايات. على مقربة من الضخور العملاقة التي نقلت لطمر البحر، طفت رائحة النفايات على رائحة البحر. واختلطت المياه بالأوساخ من أكياس نايلون إلى الأخشاب العائمة على سطح المياه إلى أدوات التجميل إلى الثياب. «بتاع كلّو»، يقول الصيادون. أما ما «يحرق القلب»، فهو الرغوة العائمة، تلك التي «تفرطحت» من عصارة النفايات. وبقع الزيوت التي خلفتها المراكب الكبيرة. رؤية البحر عن قرب «مش متل السمع»، على ما يقول المثل.

عبارة شاكر التي قالها عن موت البحر بدت لافتة في المياه التي اختلطت بنفايات مشروع الدولة لردم البحر. يطلب «الريّس» من علي أن يخفّف سرعة مركبه كي يأخذ عيّنة من المياه ليسلمها للمختبر. ينحني إلى المياه ويملأ سطلاً من النفايات. لم يتقصّد أن يلتقط هذا الكم من النفايات، إذ لم يكن بحاجة لذلك، مع تحوّل البحر إلى مزبلة. من هناك، يمكن رسم صورة لما يحدث، خصوصاً مع «المشاهدة الحيّة» للشاحنات وهي ترمي أحمالها. ينتظر فرنسيس بكاميرته كيف سيكشف الغطاء عن النفايات «الفلت» التي رميت في البركة وردمت بالرمل، وكأنّ شيئاً لم يكن.

مات البحر. الرائحة لا تطاق. مع ذلك، اعتادها الصيادون. لكن، ما لم يعتده هؤلاء هو كيف فقدوا رزقهم؟ يتذكر فرنسيس أنه خلال الموسم الذي يبدأ في نيسان حتى «تشارين»، كان يجني «من 60 إلى 70 ألف دولار». اليوم، خفّ الرزق «90%». وهذه ليست مبالغة. هذا واقع يختبرونه في كل يوم. فرنسيس الذي يقضي في عمله من الساعة الرابعة بعد الظهر حتى الثامنة صباحاً من اليوم التالي، جنى من مركبه «318 ألف ليرة، منها 150 ألف ليرة للوقود، فيما الباقي يقسّمه بينه وبين العاملين معه وعددهم 5». يعني «شي 30 ألف ليرة لكل حدا».

في أيام العزّ، رهن فرنسيس منزله لشراء مركب كبير بقيمة 40 ألف دولار. في حينها، كان العمل «ماشي». استطاع أن يشتري من عمله في المركب مركبين كبيرين آخرين و8 مراكب صغيرة. اليوم، لم تعد تجني له هذه الأخيرة شيئاً، عرض مركبيْ منها للبيع «النعيش»، ويفتّش عن عملٍ آخر، وإن كان حتى اللحظة لم يجد ما يناسب. اعتاد الأخير صحبة البحر. لا يعرف كيف يعمل بعيداً عنه. هو «ريّس» هنا. يصعد إلى مركبه. يقول «يا رب وبمشي وبنجي الرزقة». لا يعرف بديلاً.

عندما بدأ فرنسيس عمله في البحر كان عمره 10 سنوات، كان يجرّ جاروفة البرّ بخصره. عملت فيها سنوات طويلة وكان يجني منها، إلى أن جاء وزير الزراعة في حينها، حسين الحاج حسن، وأوقف جواريف البحر. كانت تلك الصفعة الأولى التي لحقتها صفعة مشروع الدولة مؤخراً. انتهى كلّ شيء. بقي حجر الأساس عند مدخل الميناء الذي وضعه وزير الأشغال العامة والنقل السابق، غازي العريضي، والذي كان يهدف إلى توسيع الميناء. وغرف الصيادين التي لم يكتمل العمل فيها منذ أربع سنوات. يقول فرنسيس «ياتون في كل يوم يضعون بلاطتين ويرحلون». 4 سنوات، فيما «الإتنين» الذي أهداه يوماً النائب السابق ميشال فرعون للغرف المبعثرة خلف المشروع الجديد تتساقط أجزاء منها كل يوم.

بعد موسمين بلا عمل، بات الصيادون على يقين أن البحر مات وأن من يأتي إلى هنا «يا ببروح ميّت يا الدولة بتطلّعو».

لم يبقَ من مهنة الصيد البحري سوى الإسم في ميناء برج حمود ـ الدورة (مروان طحطح)

توقفت الدعوى التي رفعتها مجموعة من الصيادين على الشركة المتعهدة في مكتب القاضية غادة عون

فضائح ومافيات آخر إبداعاتها بيع مواقف لمراكب الصيد بما بين 3 آلاف و5 آلاف دولار للموقف الواحد

في البحر أطنان من الوحل والنايلون والزبالة وبعض أنواع الأسماك صار أشبه بالحلم (مروان طحطح)

قضية

دكتوراه اللبنانية
محاصصة طائفية أم تحديد لـ«فورة الدكاترة»؟

هذا العام، رافق سجال محموم إعلان قبول 90 طالباً من أصل 389 مرشحاً لدخول المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعة اللبنانية. السجال تناول تأهل مرشحين على حساب آخرين لأسباب غير أكاديمية، وفرض شروط تعجيزية تقود إلى الهروب إلى الجامعات الخاصة، مثل تحديد عدد المقبولين سلفاً، ورفع معدل النجاح إلى 80 من 100

تحديد عدد المقبولين سلفاً أثار احتجاجاً في صفوف البعض (هيثم الموسوي)

فاتن الحاج

«الحيوية البحثية» التي يعمل عليها المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، تصطدم بكلام للطلاب عن الإستنساب في اختيار المقبولين على أساس مراعاة التوزيع الطائفي. هذا العام، مثلاً، طال انتظار أديب محفوض، مرشح للدكتوراه في التربية، موعد المقابلة الشفهية بعدما قام، كما يؤكد، بما يلزم من قراءات واستعدادات لضمان مستوى جيد في النقاش. لكنه فوجئ بأن اللجنة البحثية أنهت أعمالها وأصدرت النتيجة من دون استدعائه للمقابلة. مرشح «الحقوق» سأل: «إذا كان السبب الفعلي لإستبعادي هو إلغاء إدارة المعهد «للمسارات المفتوحة» (الطالب يستطيع نيل الدكتوراه في التربية مهما كان اختصاصه)، فلماذا قبلت اللجنة مرشحاً آخر رغم أنّ اختصاصه هندسة؟». لافتاً الى ان المرشح المقبول في إحدى المؤسسات التربوية المحسوبة على أحد الأحزاب السياسية.

استبعاد غير أكاديمي؟

ماجد جابر، أحد «المستبعدين» من لجنة التربية أيضاً، والحائز شهادتي ماجستير بحثية من الجامعة اللبنانية، تحدث عن «ملابسات» رافقت حكاية التسجيل. بعدما خضع للمقابلة الشفهية، كانت النتيجة القبول شرط إجراء بعض التعديلات (وهو يملك مستنداً خطياً بذلك). وينقل عن رئيس اللجنة أنه أبلغه بأن بعد نفسه من المقبولين ويستعد للتسجيل. تواصل مع المشرف ووضعه في صورة التعديلات، فطلب منه الأخير إضافات تغني البحث العتيد، وعليه جمع معلومات إحصائية لمدة 3 أشهر ونصف شهر. بعدها، رفع 5 نسخ معدلة إلى المعهد، بناءً على طلب المشرف، تمهيداً للتسجيل. بعد نحو شهر، فأرسل له المشرف يبلغه عبر البريد الالكتروني بعدم إمكان مباشرة تسجيله الإداري لهذا العام بسبب تجاوز العدد الأقصى المسموح به للتسجيل تحت إشرافه (4 طلاب). بحث جابر عن مشرف آخر وحين اختار أحد الأساتذة المتقاعدين في مجال اختصاصه قيل له إنّ ثمة مشكلة في المشرف كون الوقت الذي تستغرقه أطروحات الدكتوراه تحت إشرافه يطول كثيراً. بعد عناء، وضع اسم مشرف ثانٍ رُفض هو الآخر لكون اختصاصه ليس ضمن الاختصاص الدقيق للمرشح. المفارقة التي يتحدث عنها الطالب أن ملفه اختفى من المعهد بعد اقصاء المشرف الأول!

معايير قبول علنية

بالنسبة إلى فئة واسعة من الطلاب اللبنانيين، يشكل المعهد العالي للدكتوراه في الجامعة اللبنانية الفرصة الوحيدة للترقي المهني والاجتماعي، وبالتالي فإنّ تحديد عدد المقبولين سلفاً أثار احتجاجاً في صفوف البعض باعتبار «أن الدكتوراه درجة علمية ولا يحق لأحد أن يمنعنا من متابعتها حتى لو أردنا تعليق الشهادة على الحائط».

إلا أن لعميد المعهد بالتكليف، محمد محسن، والفريق البحثي رأياً آخر. إذ لا يدرجون الدكتوراه في باب حق التعلم وديموقراطية التعليم، «فليس من العدل أن يأخذ الجميع دكتوراه، لكونها شهادة تتطلب إضافة معرفة جديدة إلى المخزون المعرفي للإنسانية، وبالتالي مهمة اللجان البحثية هي استكشاف البنية المعرفية للطالب وقدرته على القيام ببحث معمق».

من هنا فإنّ التسجيل، بحسب محسن، ليس أوتوماتيكياً، بل يمر في مراحل ثلاث وهي: دراسة الملف (20 علامة)، المقابلة الشفهية (20 علامة) ودراسة مخطط البحث (60 علامة). وتدرس 13 لجنة بحثية تضم 103 أساتذة مشاريع الأطروحات في 27 اختصاصاً، ومن ثم ترفعها إلى المجلس العلمي الذي يقر النتائج. وكشف أنّ هناك توجهاً لترشيق عدد أعضاء اللجان.

لكن ما حكاية «المطبخ النهائي» الذي يغربل الأسماء وفق اعتبارات سياسية وطائفية؟ يستغرب محسن هذه الضجة جازماً بأن «القياس علمي بحت والاختيار يجري وفق معايير أكاديمية علنية وشفافة، ولدي ملء الثقة باستقلالية اللجان وبعدها عن الاستنسابية الطائفية والحزبية». وأكد أنه يعكف، منذ توليه العمادة قبل سنتين ونصف سنة، على «إنجاز التنظيم الإداري للمعهد بمجموعة تعاميم وإجراءات تطويرية بدأنا تطبيقها بخطوات ثابتة وإن بطيئة، ضمن خطة إعادة هيكلة واضحة». تقليص العدد، وفق محسن، يندرج في خانة «مراعاة الطاقة الاستيعابية، فالبناء غير مؤهل والمكتبة صغيرة، وعدد الأساتذة المشرفين برتبة أستاذ لا يكفي». ولفت إلى «إصدار التعميم 22 الذي يسمح للأستاذ المشرف بـ7 طلاب كحد أقصى، في حين أنه في الماضي كان الأستاذ يتابع 17 طالباً و24 طالباً في السنة الواحدة، وهذا غير منطقي أكاديمياً ومالياً».

فتح المسارات بين الاختصاصات

يؤكد محسن «أننا نخوض هذا العام تجربة جديدة وهي فتح المسارات بين الموضوعات وليس بين الأساتذة، أي أنّ الطالب يجب أن يختار الأستاذ من اللجنة البحثية لاختصاصه، وبدأنا نعتمد سياسة المحاور البحثية وإن كان بعض الطلاب لا يزالون يختارون موضوعاتهم من خارجها». وعزا الاقبال الكثيف على الدكتوراه إلى تشعب المسارات وزيادتها من دون دراسة فعلية لحاجات الجامعة والسوق.

ماذا حصل هذا العام؟ يوضح محسن أنها المرة الأولى التي يحال فيها مخطط البحث إلى قارئ أول وقارئ ثان لضمان حقوق الطلاب، فيما عدد المقبولين (90 طالباً) «حدده مجلس الجامعة في السنة الماضية وليس نحن. ما جرى عملياً أننا راعينا الحاجات في توزيع الكوتا على الاختصاصات. ففي اللغة العربية وآدابها مثلاً لدينا حالياً نحو 220 طالب دكتوراه في طور انجاز الأطروحات، لذلك أخذنا 10 طلاب فقط من 75 مرشحاً، علماً بأن معدل نجاح المقبولين كان 86 وما فوق، وهو ما أثار النقمة علينا لكون هناك 20 مرشحاً آخرين نالوا 80 من 100 (معدل القبول المعتمد) ولم نأخذهم. في المقابل، الكوتا المحددة لطلاب اللغة الإنكليزية وآدابها كانت 3 طلاب، إلا أننا أخذنا 8 من أصل 10 مرشحين، نظراً لحاجة الجامعة لهؤلاء، وكذلك بالنسبة إلى اختصاص الجغرافيا، إذ أخذنا 8 من أصل 26 مرشحاً». وعن أعداد الطلاب من خارج الجامعة اللبنانية، قال إنّ هناك 18 من الجامعات الخاصة (20 %) و4 طلاب عرب (4,4 %).

> عميد المعهد بالتكليف: القياس علمي بحت والاختيار يجري وفق معايير أكاديمية علنية وشفافة

مفكرة

اعتراضات على تمديد موسم الصيد
تشريع إبادة جميع الطيور الصغيرة المغرّدة!

لبنان يستهلك اربعين مليون طلقة صيد تؤدي إلى قتل ما يزيد على 2,6 مليون طائر سنوياً

في حين يعقد وزير البيئة في حكومة تصريف الأعمال طارق الخطيب، الحادية عشرة قبل ظهر اليوم مؤتمراً صحافياً في مكتبه في الوزارة، للإعلان عن فتح موسم الصيد البري لعام 2018، كان عدد من الجمعيات البيئية رفع الصوت قبل أيام، معتبراً «أن قرارات المجلس الأعلى للصيد البري المنعقلة بموسم الصيد وتحديد الطرائد، تعيد لبنان عشرين سنة إلى الوراء، بدل التقدم باتجاه تطبيق الصيد المسؤول، وحسن انفاذ قانون الصيد البري رقم 580 الصادر عام 2004». اعتراض الجمعيات جاء على خلفية معطيات تشير إلى تمديد الموسم لنحو شهرين إضافيين وتعديل في لائحة الطرائد. وهو ما اعتبرته، في بيان مشترك، «سابقة خطيرة». وأشارت إلى أن المجلس «عدّل في لائحة الطرائد والذديات المسموح صيدها ليضم اليها طائر الترغل المهدّد بالانقراض، وطائر التيّان الذي يفيد المزارع لما يأكله من حشرات، ما يفتح المجال واسعاً أمام إبادة جميع الطيور الصغيرة المغرّدة، والتي تعاني في الأساس من الصيد الجائر وغير القانوني على مدار العام».

وحمّل المعترضون مسؤولية الوضع الراهن إلى وزارة البيئة، التي «لم تأخذ العبرة من نتائج فتح أول موسم للصيد، والبحث في الأسباب التي أدت إلى تراخي الضابطة العدلية في إنفاذ القانون على أوسع نطاق ومراقبة أعداد الطيور المصطادة وأنواعها وقمع الآف المخالفات للقانون عبر الصيد أثناء الليل واستخدام الدبق وأجهزة المناداة والأنوار والشِباك والدخان، وقتل الآف الأنواع من الطيور المقيمة والمهاجرة». وحذرت من «رضوخ» الوزارة «لمطامع ورغبات تجار الخرطوش وأسلحة الصيد بتحقيق المزيد من الأرباح والاستمرار في تشريع إبادة الطيور عبر استهلاك ما يقارب أربعين مليون طلقة صيد تؤدي إلى قتل ما يزيد على 2,6 مليون طائر سنوياً». ورأى البيان أن «ضعف وارتباك أجهزة الوزارة المعنية في إصدار رخص الصيد ضمن المهل المحددة»، أدّى إلى «تقدّم 16 ألف صياد من أصل عشرات الآلاف للحصول على رخص الصيد القانونية التي تجيز الصيد ضمن الموسم وبحسب الأصول المرعية الاجراء».

واشترطت في التوقيع على البيان جمعية حماية الطبيعة في لبنان ـ بيرد لايف لبنان، التحالف اللبناني للمحافظة على الطيور، التجمع اللبناني لحماية البيئة، الحركة البيئية اللبنانية، جمعية الثروة الحرجية والتنمية، الجنوبيون الخضر، جمعية طيور لبنان، ومركز الشرق الأوسط للصيد المستدام.

أهالي كفروة طالبوا بحلّ لتكدّس النفايات

أصدر أهالي بلدة كفروة ـ النبطية، بياناً حول مشكلة تكدس النفايات في شوارعها جاء فيه «النفايات تنتشر في شوارع كفروة ولا من مغيث، الروائح الكريهة بدأت تنبعث منها كونها مكدّسة منذ أكثر من أسبوعين، ولا يبدو أن هناك حلولاً في الأفق». وأضاف البيان «لا من يسأل ولا من يفتّش عن حلول، لذلك لا بدّ من التحرّك والدعوة إلى اعتصام، وإذا لزم الأمر حرق إطارات وإقفال طرقات». ورفض الأهالي ما وصفوه «العيش بين أكوام النفايات»، مطالبين مختار البلدة «باطلاع الأهالي على الاجراءات والمراجعات التي قام بها ونتيجتها ليبنى التحرك على أساسها».

تخريج دفعة من طلاب الحقوق في الحدث

احتفلت كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية، بتخريج دفعة من طلابها في قاعة المؤتمرات في مجمع رفيق الحريري الجامعي في الحدث، برعاية رئيس الجامعة البروفسور فؤاد أيوب، وحضور النائب العام المالي القاضي الدكتور علي ابراهيم، نقيب المحامين فهد مقدم، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية الدكتور كميل حبيب، سفير الجزائر في لبنان أحمد بوزيان أعضاء مجلس الوحدة في الجامعة اللبنانية وعدد من العمداء، المديرين، الأساتذة وموظفي الجامعة اللبنانية وأهالي الطلاب. وجرى توزيع الشهادات على الخريجين.

85 لاعباً في بطولة صيدا الدولية في الشطرنج

نظمت أكاديمية نادي الأهلي صيدا للشطرنج بطولة صيدا الدولية الثانية في الشطرنج السريع للفئات العمرية، بعد البطولة الأولى في الشطرنج الخاطف التي نظمتها الجمعة الماضي، في قاعة القصر البلدي للمدينة بمشاركة نحو 85 لاعبة ولاعباً من فلسطين والأردن وسوريا ولبنان، بحضور رؤساء بعثات الدول المشاركة وحكام ومدربين دوليين وحكام من الجيش اللبناني، برعاية شركة «جبيلي أغروتيك» وإشراف الاتحاد اللبناني للشطرنج. وقسم المشاركون إلى فئات عمرية، وفاز بالمركز الأول لاعب أكاديمية الأهلي صيدا أديب أرقدان عن فئة الذكور، ورضا الشيحاوي من سوريا عن فئة الإناث.

منبر

مجموعة السبعة في نقابة الأطباء

أصدر أعضاء «مجموعة الـ 7» في مجلس نقابة الأطباء بياناً أوضحوا فيه حيثيات قرارهم بعدم مشاركتهم في إجتماع المجلس بتاريخ العاشر من تموز الجاري، فأكدوا أنهم يحاولون «منذ أكثر من عام من داخل مجلس النقابة مكافحة الفساد والمخالفات القانونية التي حصلت منذ 3 سنوات ولكن لا حياة لمن تنادي، بالرغم من تبيان الأدلة والبراهين التي كنا نبيّنها للنقيب، وكنا نقابل في كل مرة بالوعود الطنانة الرنانة وبالتسويف والمماطلة لأسباب أصبحت مكشوفة، برغم حرصنا على إبقاء الأمور داخل أروقة النقابة وعدم نشر الغسيل هنا وهناك».

وأوضحوا أنه «من حق أي عضو (في المجلس) الإعتذار المشروع عن عدم حضور أي جلسة، وهذا حق ديمقراطي»، غير أن «التلميح باتهامنا ان عدم حضورنا هو بسبب المحاصصة أو تقاسم المراكز والمناصب، مردود ومرفوض شكلا ومضمونا»، وأعطوا دليلا على ذلك ما قاله نقيب الأطباء ريمون صايغ بأنه لم تعقد الجلسة «بحسب ادعائه لإفساح المجال أمام مشاركة الغائبين، وهذا ليس صحيحاً، والحقيقة هي أنه لم يعقد الجلسة لأن الذين حضروا كانوا على علم مسبق بعدم انعقاد الجلسة وحضروا للتشاور، ايضا ولأنه لم يكن ضامنا الحصول على المراكز التي يريدها».

الدليل الآخر «هو أننا لسنا سعاة للمراكز أو للمناصب إنما هدفنا هو إنقاذ النقابة من حالة الاهتراء ومحاولة إخراجها من الحضيض الذي تتخبط به منذ سنوات ومعالجة الفساد واستئصال المفسدين والفاسدين وإلغاء المركز الإداري الوظيفي المستحدث والذي تحوم حوله الشبهات والذي يصادر صلاحيات المجلس وأعضائه المحددة في القانون. وكنا قد أبلغنا النقيب بهذا المطلب مباشرة من قبل أحد الأطباء (ينتمي إلى حزب الله) وعبر رئيس الدائرة القانونية، وطالبنا بإقالة المديرة الإدارية ويحصل النقيب على كل المراكز والمناصب، ولم يفعل شيئاً تجاه هذا المطلب الوحيد. ألا يطرح عدم تجاوبه التساؤلات»؟

وإذ عبرت «المجموعة» عن إحترامها لمسؤولي المهن الحرة، أعلنت رفضها «أن تدار الشؤون الداخلية في النقابات من قبلهم ولا نقبل اي تدخل منهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بعمل مجلس النقابة و المقايضة بين النقابات. فالنقابة يديرها مجلس النقابة وليس أي جهة أو أي مستخدم». وختم البيان بدعوة «جميع الأطباء إلى العمل المتجرد من أي انتماء لانقاذ ما تبقى وفي سبيل مصلحة الجميع».

كأس العالم

روسيا 2018

النهائي

فازت فرنسا في روسيا. هذا عنوان أول. فازت ولم تمحو مرارة سقوط نابليون في «واترلو». خسرت كرواتيا «الطموحة» النهائي. وهذا عنوان ثانٍ. عنوان ثالث: روسيا فازت لأن التنظيم كان براقاً. ويمكن رصف العناوين على رفوف المونديال رصفاً. لكن فرنسا فازت في روسيا. لا مفر من العودة إلى هذا العنوان. لماذا فازت؟ ليس لأنها اقصت ليونيل ميسي. ولا لأنها واقعية. بل لأنها لعبت وفق قاعدة منطقية: افضل طريقة للدفاع هي الدفاع. كل شيء آخر ليس دفاعاً. حتى في الحرب. لهذه الاسباب يقتنع الناس بكرة القدم. لهذه الاسباب يشجعون. يفضّلون أن يختاروا معاركهم بأنفسهم. وقد اختار مدرب فرنسا أن يدافع جيداً. الكروات شجعان. اختبروا سابقاً. انقسموا إلى قتلة وإلى ضحايا. لكنهم تعلموا كيف يصيرون ضحايا في النهاية. لا تفرز الحرب إلا الضحايا. وهاهم يتعلمون اليوم أن يصيروا خاسرين مجدداً. في كأس العالم هناك رابح واحد وليس هناك قتلة. وفي لائحة الجوائز. هناك لاعب واحد هو الأفضل. لوكا مودريتش الذي هرب طفلاً من المجزرة وامس وقف على المنصة. على نقيض مودريتش العائد من طفولته الطويلة. اختارت فرنسا جزءاً من لاعبيها الاسباب. واختارها هؤلاء اللاعبون لاسباب أخرى. اختارتهم كما اختارت الذهب من مناجم بلادهم. واختاروها لكي يحلموا خلالها بالذهب. بعد المونديال الذي ربحه «المهاجرون». يبقى ان يتاح للاطفال ان يحلموا احلاماً حقيقية. اي ان لا يتدخل العالم في صناعة احلامهم. يبقى ان يحلم الذي سيرثون بول بوغبا ومبابي وتوليسو ونبيل فقير برفع كأس العالم. يوماً ما. مع غينيا والكاميرون وتوغو والجزائر. ان يدخلوا النادي المغلق الذي «تسيّجه» اسوار الفيفا. ويكتفي العالم بمشاهدة ما يسمح به «النظام العالمي».

فازت فرنسا للمرة الثانية في تاريخها. وفي المرة الاولى كان ديشان لاعباً وامس كان مدرباً (أ ف ب)

زيدان 1998 ـ بوغبا ومبابي 2018

مهاجرو فرنسا يعيدون كأس العالم إلى باريس

مبابي صاحب الاصول الافريقية هو ثاني اصغر لاعب يسجّل في النهائي بعد بيليه (أ ف ب)

حسن رمضان

كما تنتهي الأشياء الجميلة بسرعة، كانت المباراة بين المنتخبين الفرنسي والكرواتي هي الأخيرة في المونديال. لم ننتبه لما نحن سنقدم عليه الآن إلا بعد النهاية: انتهى كأس العالم. البطولة التي حملت معها أكثر الأمور غرابة في تاريخ بطولات الكاس الذهبية الأغلى، جامعةً إياهم في واحدة. من خروج ألمانيا من الدور الأول، للمهزلة التي تعرّض لها ميسي ورفاقه وخروجهم من الدور الثاني، لهدف دي بروين الذي قص به ظهر البرازيليين، وصولاً إلى الروح الروسية وأهداف تشيرشيف التي لم يتوقّعها أكثر المتفائلين الروسيين. انتهت كل هذه الأحداث، لتبقى في ذاكرتنا المتواضعة صورة واحدة: هوغو لوريس يرفع كأس العالم.

لكنها لحظة سبقتها لحظات طويلة، آخر فصولها كانت في مباراة أمس. بعد حفل كبير في افتتاح المباراة النهائية والأخيرة من المونديال، وبغناء الممثل الشهير ويل سميث للـ«راب» قبل بداية المباراة، إضافة إلى مشاهدتنا للضحكة التي غابت كثيراً، ضحكة لاعب برشلونة السابق وأحد أبرز اللاعبين في تاريخ كرة القدم، «الساحر» رونالدينيو الذي كان موجوداً في حفل الختام، بدا الشوط

> لم يكن كانتي في مستواه الذي ظهر به طوال فترة البطولة

الأول. ونقطة التحول في المباراة النهائية لم تكن في الهدف الثالث الذي سجّله بول بوغبا لفرنسا. وكما كان متوقعاً، حدث ضغط كرواتي مكثف في الربع ساعة الأولى، حيث أن المهاجم أنطوان غريزمان لم يلمس الكرة سوى في مناسبة واحدة. استمر الضغط الكرواتي العالي واستغل لاعبوه وجود أفضل اللاعبين في خط وسطهم (لوكا مودريتش، إيفان راكيتيتش، مارسيلو بروزوفيتش)، إلا أن ما عوّدنا عليه ديشان والمنتخب الفرنسي قد نجح. الفوز لا يأتي دائماً لمن يلعب الكرة الجميلة ولمن يسيطر ويستحوذ على الكرة.

وهكذا حدث فعلاً، فبعد مرور 17 دقيقة كرواتية، ارتكب بروزوفيتش خطأً أمام غريزمان. الأخير أرسل كرة عرضية لتصل إلى أحد أطول اللاعبين على أرضية الملعب. لم تصل الكرة إلى فاران، أو أومتيتي أو حتى جيرو، رست الكرة على الرأس الخطأ، ليسجّل ماندزوكيتش بالخطأ في مرماه. لم يأس المنتخب الكرواتي، بل استمر على نفس المنوال. ضغط كرواتي أسفر عم هدف التعادل من تسديدة متقنة من أحد أفضل اللاعبين الكرواتيين في البطولة، إيفان بيريزيتش. بعد هدف كرواتيا، بتنا نتوقع بأن «الديوك» الفرنسية ستصيح، لكن هذا الأمر أيضاً لم يحدث. بقي ديشان على رأيه الذي لم يغيّره طوال السبعة مباريات التي خاضتها فرنسا في كأس العالم. الدفاع المغلق مع استغلال (قاتل) للمرتدات. كما غيرها من البطولات، دائماً ما تكون للحظ حصّة فيها. بطريقة «مبهمة» لمست الكرة بيد إيفان بيريزيتش. الحكم لم يحتسب، لكن تلقى الكرواتيون كغيرهم من المنتخبات الأخرى في هذه البطولة المصير ذاته، مصدر الرّعب الأكبر في المونديال: تقنية الـ«Var». احتسب الحكم الأرجنتيني بيتانا ركلة الجزاء ليسجلها غريزمان بكل برودة دم معلناً عن تقدّم فرنسا في النتيجة لينتهي الشوط الأول معها.

في الشوط الثاني، قام المدرب ديشان بتبديل مهم جداً، فعلى غير العادة، لم يكن لاعب الارتكاز نغولو كانتي في يومه. تلقى اللاعب ذو «الرئات الثلاث» إنذاراً في الشوط الأول. ولم يكن كانتي الذي عرفناه في البطولة. ولكن البديل جاهز: العملاق نزونزي كان البديل المناسب في المكان المناسب بالنسبة لديشان. لم يكن أحد منها ليتوقع بأن كرواتيا النارية ستنهار. وكان بشبح مباراة الأرجنتين قد لاح فوق سماء ملعب لوجنيكي. هدفان متتاليان، الأول من الغيني الأصل ولاعب مانشستر يونايتد بول بوغبا، ليليه هدف لأفضل لاعب شاب وأفضل لاعب في البطولة برأي الكثيرين، كيليان مبابي. هنا أصبحت الأمور جداً صعبة على كرواتيا. شاهدنا الملامح الكرواتية كما لم نشاهدها من قبل في البطولة الروسية، ملامح الانهزام، ملامح الانكسار. هدف ماندزوكيتش الذي استغل من خلاله الخطأ الفادح لحارس مرمى المنتخب الفرنسي هوغو لوريس، الذي أشعل أرض الملعب من جديد لم يساعد في شيء. في الواقع، نقطة التحول في مباراة موسكو النهائية، كانت في ضربة الجزاء التي احتسبها الحكم الأرجنتيني نستور بيتانا وسجّل منها أنطوان غريزمان. عندما أصبحت النتيجة 2-1، بعدما كانت متعادلة، وأحبطت من عزيمة الكروات. عاد الحكم إلى تقنية الفيديو، وشاهد بعينيه، وبالإعادة البطيئة، كيف أن اللاعب الكرواتي لم يتعمد لمس الكرة بيده، لكنه احتسب الركلة التي لم يتوقف الكثيرون عندها، إلا أنها الكرة التي شكّلت منعطفاً حاسماً. كانت لقطة «مبهمة» لكنها حاسمة. لم ينقذ هذا الجيل الذهبي كرواتيا في النهائي. قدّم نجم ريال مدريد في المباراة النهائية كل ما يستطيع مجداً. نالت منه 63 كيلومتراً قطعها في البطولة. ولكن الحق ظهر بفوزه بجائزة أفضل لاعب في البطولة. إذاً، انتهى المونديال، فاز بوغبا وغريزمان ومبابي وكانتي وماتويدي وفاز أيضاً مهاجم المنتخب الفرنسي، جيرو، الذي لم يسجّل أي هدف، وحتى بعد انتهاء كأس العالم، لم يفهم أحد، ما الذي كان يفعله هناك. كأس العالم الثانية لفرنسا بعد زيدان، كأس عالم أحرزها المنتخب الفرنسي بعد أن شاهد الأطفال المونديال الألماني في 2006، يوم نجح الطليان بالظفر باللقب الأغلى في تاريخ كرة القدم. واليوم، فرنسا الدفاعية، أو «فرنسا الإيطالية» فازت بالمونديال، بينما فازت كرواتيا بقلوب الكثير من مشجعي كرة القدم.

فرنسا 1998 ـ فرنسا 2018

1- يديه ديشان، القائد السابق في الميدان لجيل زين الدين زيدان، والمدرب الحالي لجيل كيليان مبابي. بين الحقبتين تبدل عالم كرة القدم مع صفقات الانتقال الخيالية وتزايد أهمية مواقع التواصل. إلا أن ديشان (49 عاماً) يبقى «أب الكرة الفرنسية» التي قادها أيضاً الى نهائي كأس أوروبا 2016.

2- ضمت التشكيلة الفرنسية في 1998 لاعبين واعدين لم يتجاوزا العشرين من العمر: تييري هنري ودافيد تريزيغيه. أما فرنسا 2018 فلديها الموهبة الصاعدة كيليان مبابي ابن الـ 19 عاماً. لا مفر من المقارنة بين هنري ومبابي، لا سيما أن كليهما دافع عن ألوان نادي موناكو، ويتميزان بالسرعة الكبيرة في اختراق دفاعات الخصم.

3- في 1998 كان ستيفان غيفارش هو رأس الحربة في التشكيلة الفرنسية، وفي 2018 هو أوليفييه جيرو. قال الأخير خلال المونديال: «ستيفان غيفارش لم يسجل في مونديال 1998، أما (كريستوف) دوغاري فسجل هدفاً واحداً». وبإمكان المهاجم الحالي لتشلسي الإنكليزي الذي يتقن الكرات الهوائية واللعب وظهره إلى المرمى، أن يستند إلى أرقامه مع الديوك: 80 مباراة دولية، 31 هدفاً، رابع أفضل هداف في تاريخ المنتخب الفرنسي.

4- نقل ديشان معه من إيطاليا الفلسفة الكروية المعتمدة على الدفاع الصلب، والتي طبقها المدرب ايميه جاكيه في التشكيلة الفرنسية عام 1998. حينها، اعتمدت التشكيلة على ثلاثي خط الوسط الدفاعي كريستيان كارومبو وديدييه ديشان وإيمانويل بوتي، أمام قلبي الدفاع مارسيل دوسابي ولوران بلان وخلفهما الحارس فابيان بارتيز. في 2018 اعتمد المنتخب على نغولو كانتي، لاعب الوسط الدفاعي الذي لا يتعب، والى جانبه بول بوغبا، ويتولى بليز ماتويدي الربط بين الخطوط والعودة الى الدفاع.

5- سمح مونديال 2018 للظهيرين بالبروز: بنجامان بافار ولوكاس هرنانديز. قبل مونديال 1998، وخلال كأس أوروبا 1996، فرض ليليان تورام وبيكسنتي ليزارازو نفسيهما في التشكيلة حينذاك. وجه الشبه بين بافار وتورام، أنهما قلبا دفاع في الأساس، تحولا للعب في مركز الظهير الأيمن. في روسيا، سجل بافار هدفاً رائعاً في مرمى الارجنتين. تورام سجل هدفين في مرمى كرواتيا (2-1) في الدور نصف النهائي لمونديال 1998. علّق تورام على هدف مواطنه قائلاً: «لم أكن لأحلم يوماً بتسجيل هدف مماثل لهدف بافار!». وكما في مونديال 1998 مع تورام، ليزارازو وبلان، سجل ثلاثة مدافعين فرنسيين في مونديال 2018: بافار، فاران، وأومتيتي.

◄ «فروج» تدافع عن جيرو

لم يسلم أوليفييه جيرو من الانتقادات بسبب انعدام فعاليته التهديفية، إلا أن أهالي بلدة «فروج» الفرنسية يساندون «ابنهم»، في شوارع البلدة القريبة من غرونوبل، حيث خطا مهاجم منتخب «الزرق» خطواته الأولى، يتذكر الجميع بفخر المسيرة الرياضية لهذا «الشاب المتواضع والكريم»، ولا يتقبلون الانتقادات التي تطاوله.

◄ راكيتيتش: القلب كرواتي

بين سويسرا التي ولد فيها وكرواتيا مسقط رأس والديه، كان إيفان راكيتيتش مصيباً عندما قرر الدفاع عن ألوان بلده الأم. ولد في رابنفيلدن، في كانتون ارغاو القريب من بازل. ترعرع في موهلين، البلدة الصغيرة التي يبلغ عدد سكانها 11 الف نسمة، حيث أسس والده الهارب من الحرب في يوغوسلافيا، نادي بايدي موهلين عام 1993. هناك كانت البداية.

◄ كاين يتعلّم ويتجهز

قال هاري كاين قائد ومهاجم إنكلترا، إن منتخب بلاده لا يزال في مرحلة التعلم، وأن الهدف الآن أن يكون جاهزاً لبطولة أوروبا 2020، بعد خسارة المركز الثالث في مونديال روسيا لكرة القدم أمام بلجيكا بهدفين دون رد. وفي تصريح تلفزيوني، أكد كاين أن الوقت ما زال أمام «الأسود الثلاثة» للتحسن.

كأس العالم

«مودريتش الأفضل في العالم»

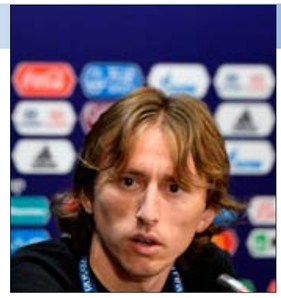

حسن عطية

أعاد فيه الذاكرة الكرواتية 20 عاماً، وأحيا آمال الكرواتيين بقيادته منتخب بلاده إلى النهائي في روسيا. مباراة روسيا في الدور الربع النهائي كانت ثاني المباريات التي تخوض فيها كرواتيا أشواطاً إضافية لعب فيها مودريتش 120 دقيقة، ممرراً 102 تمريرة بنسبة صحيحة بلغت 87%، صنع هدفاً واستطاع النجاح في 10 مراوغات أكثر من أي لاعب، منها 8 ناجحة وقطع 8 كرات، كذلك خرج بتقييم وصل إلى 8,8 ليفوز بجائزة أفضل لاعب في المباراة، حيث كانت هذه المباراة أفضل مباريات مودريتش من حيث الأرقام. استطاع مودريتش وزملاؤه التفوق على نيجيريا والأرجنتين وأيسلندا في الدور الأول ثالثة انتصارات لتتصدر كرواتيا المجموعة. الدوري الثاني كان مختلفاً حيث عاش مودريتش لحظات صعبة، منح الحكم ركلة جزاء لكرواتيا في الدقيقة 116 حيث كانت النتيجة متعادلة (1ـ1)، لكن مودريتش لم ينجح في تسجيل الركلة لتذهب المباراة إلى ركلات الترجيح. لم يستسلم مودريتش وكان أول من سدد من جانب المنتخب الكرواتي لكنه في المرة الثانية لم يضع ركلة مظهراً شخصية متماسكة حيث لم يختبئ أو يتوارى عن الأنظار إنما كان نعم قائد المنتخب وطني.

ودع كل من كريستيانو رونالدو وليونيل ميسي المونديال مبكراً في دور الستة عشر ولحق بهما نيمار في دور المئة الأخيرة بعد سقوط البرازيل أمام بلجيكا، ووصل مودريتش إلى النهائي ليس من السهل أن يلقبك جمهور كرة القدم «كرويف كرواتيا» حيث كان ذلك منذ بداية اللاعب مسيرته الكروية في دينامو زغرب، الأسماء ثلاثة التي ذكرت آنفاً ودعت كأس العالم مبكراً وبقي مودريتش لتعلو الأصوات في الكثير من الوسائل الإعلامية الرياضية: «امنحوا مودريتش جائزة أفضل لاعب في العالم». ديان لوفرين زميله في المنتخب قال بعد مباراة روسيا: «لو كان يلعب لصالح ألمانيا أو إسبانيا كان سيحظى باهتمام أكبر وربما اختير اللاعب الأفضل في العالم، ولكن بما أننا بلد صغير فهو يحظى باهتمام أقل مما يستحق».

وإذا كان مودريتش (32 عاماً) الأفضل في البلد الذي لا يتجاوز عدد سكانه الأربعة ملايين والنصف، فإنه شغل في ريال مدريد منصب «رجل الظل»، لكن محللي كرة القدم ومتابعيها يعرفون أنه لا يقل قيمة عن أي من زملائه وأن ريال مدريد بدون مودريتش مختلف تماماً عن وجوده. نجح لوكا في حصد أربع بطولات في دوري أبطال أوروبا مع «الملكي» في المواسم الخمسة الأخيرة، لكن نسبة التمرير الصحيحة في البطولة الأخيرة كانت الأفضل بالنسبة له. لعب 11 مباراة مرّر فيها بنسبة صحيحة بلغت 90%. رقم يستحق التأمل. أخطاؤه يمكن إحصاؤها بعدّها على أصابعك.

أصبح مودريتش اليوم أقرب من أي وقت لكسر ثنائية ليونل ميسي وكريستيانو رونالدو اللذين سيطرا على جائزة أفضل لاعب في العالم والكرة الذهبية لعشر سنوات متتالية، تقاسما فيها الجائزة بالتساوي (خمس لكل منهما)، وربما حان الوقت لكي نسمع اسماً جديداً على منصة الأفضل.

النهائي

«الليغا» الإسبانية تسيطر على النهائي

بعدما اعتقد الجميع أن لاعبي الدوري الإنكليزي سيحظى باهتمام أكبر وربما اختير اللاعب الأفضل في العالم، ولكن بما أننا بلد صغير فهو يحظى باهتمام أقل مما يستحق».

وإذا كان مودريتش (32 عاماً) الأفضل في البلد الذي لا يتجاوز عدد سكانه الأربعة ملايين والنصف، فإنه شغل في ريال مدريد منصب «رجل الظل»، لكن محللي كرة القدم ومتابعيها يعرفون أنه لا يقل قيمة عن أي من زملائه وأن ريال مدريد بدون مودريتش مختلف تماماً عن وجوده. نجح لوكا في حصد أربع بطولات في دوري أبطال أوروبا مع «الملكي» في المواسم الخمسة الأخيرة، لكن نسبة التمرير الصحيحة في البطولة الأخيرة كانت الأفضل بالنسبة له. لعب 11 مباراة مرّر فيها بنسبة صحيحة بلغت 90%. رقم يستحق التأمل. أخطاؤه يمكن إحصاؤها بعدّها على أصابعك.

أصبح مودريتش اليوم أقرب من أي وقت لكسر ثنائية ليونل ميسي وكريستيانو رونالدو اللذين سيطرا على جائزة أفضل لاعب في العالم والكرة الذهبية لعشر سنوات متتالية، تقاسما فيها الجائزة بالتساوي (خمس لكل منهما)، وربما حان الوقت لكي نسمع اسماً جديداً على منصة الأفضل.

الفرنسي بإجمالي 9 لاعبين بواقع ثلاثة لاعبين من باريس سان جيرمان هم كيليان مبابي والفونس أريولا وبريسنسيل كيمبيمبيز، بالإضافة إلى ثلاثة لاعبين من موناكو هم الكرواتي دانييل سوباشيتش والثنائي الفرنسي جبريل سيديبي وتوماس ليمار، بالإضافة إلى ثلاثة لاعبين من مارسيليا هم فلوران توفان وستيف مانداندا وعادل رامي.

واللافت، أن نهائي كأس العالم شهد عادةً تتكرر منذ 36 عاماً، وذلك بوجود لاعبين من فريقي إنتر ميلانو الإيطالي وبايرن ميونيخ الألماني، حيث سيكون النهائي ممثلا بلاعب على الأقل من كلا الفريقين منذ نهائي 1982 الذي أقيم في إسبانيا. ويلعب الفرنسي كورينتين توليسو في بايرن ميونيخ الألماني، فيما يلعب الثنائي الكرواتي إيفان بيريزيتش ومارسيلو بروزوفيتش في إنتر ميلانو الإيطالي، إضافة إلى لاعبين كرواتيين آخرين يلعبون في الكالتشيو، مثل سترينيش، الظهير المنتقل حديثاً من سمبدوريا إلى ميلان، وماريو ماندزوكيش، الذي ينشط ضمن صفوف العملاق الإيطالي يوفنتوس. وفي الحديث عن كرواتيا، قال السلوفيني الكسندر تشيفرين رئيس الاتحاد الأوروبي لكرة القدم (يويفا)، السبت، إن المنتخب الكرواتي حقق معجزة كروية بعد تأهله إلى المباراة النهائية لبطولة كأس العالم في روسيا. وفي تصريح للتلفزيون الروسي، أكد تشيفرين أن «مسيرة كرواتيا إلى نهائي كأس العالم لا يمكن وصفها إلا بالمعجزة، إذ يبلغ عدد سكان كرواتيا 4,2 مليون نسمة اعتباراً من عام 2016، وهي أصغر بلد يصل إلى صراع اللقب منذ أوروغواي في عام 1950 حيث أن الدول الأصغر تتمتع بضوء على المسرح العالمي». ولم يفت تشيفرين التذكير بعائدات كرة القدم، إذ أكد: «نجني الكثير من المال في جميع منافساتنا»، معتبراً أن الاتحاد الأوروبي «يستثمر في مشاريع على البنية التحتية لتطوير القطاع الفني لكرة القدم، ونرى أنها الطريقة الصحيحة لتحقيق النجاح وتنمية اللعبة». واختتم رئيس (يويفا) تصريحاته على نحو عاطفي، لا يخلو من نزعة «استعمارية»، حين قال: «يمكن رؤية كل طفل في أوروبا الآن كموهبة، وأنا لست متأكداً مما إذا كان هذا موجوداً في كل مكان حول العالم أم لا».

(الأخبار)

جوردان بيكفورد

كانت القيمة السوقية للحارس الإنكليزي تبلغ 10 إلى 14 مليون إسترليني قبل المونديال، لكن سعره اليوم يراوح ما بين 35 إلى 40 مليون إسترليني، بحسب طلب ناديه الإنكليزي إيفرتون. وجاء ذلك بعد أدائه الجيد في المونديال. ما يجعلنا نصنف بيكفورد كأفضل حارس في البطولة، أنه يشارك للمرة الأولى في كأس العالم، لكنه رغم تلقيه لثمانية أهداف، نجح في التصدي للعديد من الكرات، منها واحدة أمام كولومبيا. وأظهر الحارس صاحب الـ 24 عاماً شخصية، كما لو أنه شارك في أكثر من مونديال، وهو الاختيار الأفضل لإنكلترا.

ديان لوفرين

تعرض لوفرين للكثير من الانتقادات مع ليفربول، وذلك نظراً للأخطاء التي كان يرتكبها، حتى إنه هدد بالقتل بعد مباراة الذهاب مع فريقه ليفربول أمام مانشستر سيتي في الموسم الماضي. وفي وقت سابق أيضاً رفض لوفرين المشاركة في كأس أوروبا مع منتخب بلاده، لأنه كان يرغب في اللعب أساسياً. في كأس العالم في روسيا ظهر لوفرين واحداً من أفضل المدافعين في البطولة، إذ لم يفقد تركيزه طوال المدة التي لعبها، وبلغت نسبة تمريراته قبل المباراة النهائية 84,9%، وبلغ معدّل تفوقه في الكرات الهوائية 5,3 كرات هوائية.

ديغو لاكزالت

من لا مكان، ظهر ديبغو لاكزالت، لكنّ متابعي الدوري الإيطالي يعرفون لاعب جنوى جيداً، وإن كانوا يعرفونه لاعباً في خط الوسط هناك، إلا أن أوسكار تاباريز اكتشف سرعته وقدرته على إخراج الكرة، فصنع منه ظهيراً أيسر مميزاً في البطولة، رغم خروج أوروغواي في ربع النهائي أمام فرنسا. بلغت نسبة تمريراته الصحيحة 71%، كذلك فاز به 65% من الثنائيات المشتركة. لاعب يمتاز بالشراسة، إضافة إلى امتلاكه لفنيات مقبولة، إلا أن نقطة ضعفه كانت في العرضيات، ولكنه لا يلام على ذلك، فهو في الأساس لاعب خط وسط في الأساس.

شيمي فرساليكو

نجح الظهير الأيمن الكرواتي في الموسم الماضي في التتويج بالدوري الأوروبي مع فريقه أتلتيكو مدريد، وكان سبباً في نجاح منتخب بلاده في الوصول إلى النهائي في مونديال روسيا. لعب فرساليكو 517 دقيقة، وصنع هدفاً وحيداً، وبلغت نسبة تمريراته الصحيحة 79%، كذلك بلغ معدل تفوقه في الكرات الهوائية 2,8، أرقام فرساليكو وأداؤه على أرض الملعب من الأفضل من بين الأظهرة المشاركة في المونديال. أظهر فرساليكو قدرة عالية على التركيز، خصوصاً في الأشواط الإضافية حيث خاض فريقه 6 أشواط إضافية في الدور الثاني.

رافيل فاران

تُوِّج فاران مع ناديه ريال مدريد في دوري أبطال أوروبا في المواسم الثلاثة الماضية، ونجح هذا العام في الوصول إلى النهائي مع منتخب بلاده فرنسا. قدم فاران مستوى لا يقل عن ذاك الذي قدمه لوفرين مع منتخب كرواتيا، لكن سعره اليوم يراوح ما بين 25 إلى 30 مليون إسترليني، بحسب طلب ناديه الإنكليزي إيفرتون. وجاء ذلك بعد أدائه الجيد في المونديال. ما يجعلنا نصنف بيكفورد كأفضل حارس في البطولة، أنه يشارك للمرة الأولى في كأس العالم، لكنه رغم تلقيه لثمانية أهداف، نجح في التصدي للعديد من الكرات، منها واحدة أمام كولومبيا. وأظهر الحارس صاحب الـ 24 عاماً شخصية، كما لو أنه شارك في أكثر من مونديال، وهو الاختيار الأفضل لإنكلترا.

أنطوان غريزمان

يهدوئه العالي على أرض الملعب، يتميّز أنطوان غريزمان عن باقي زملائه في المنتخب الفرنسي. بالإضافة إلى الهدوء، يُعَدّ غريزمان من بين أكثر اللاعبين انسجاماً مع خطة المدرب ديديه ديشان الدفاعية، كيف لا وهو ابن أتليتيكو مدريد. سجّل المهاجم «الوهمي» الفرنسي ثلاثة أهداف، منها اثنان من ركلات جزاء، بالإضافة إلى صناعته لهدفين، ليصبح مشاركاً في خمسة أهداف من أصل 10 أهداف سجّلها منتخب «الديوك» في المونديال قبل النهائي، ما يعطينا فكرة عن مدى أهمية اللاعب ذي الأصول الأوروغوايانية في تشكيلة ديشان.

إدين هازارد

بعد الأداء الكبير الذي قدمه صانع الألعاب البلجيكي، رشّح كثيرون إدين هازارد لجائزة أفضل لاعب في المونديال، الذي سجّل خلاله ثلاثة أهداف، وصنع تمريرتين حاسمتين، إضافةً إلى قيامه بأربعين مراوغة ناجحة. لكنّ هازارد قال في تصريح له إنه يفضّل التتويج بلقب كأس العالم لكرة القدم في روسيا على الفوز بلقب أفضل لاعب في المونديال. وإن كان ذلك قبل خسارة المباراة نصف النهائية، فإنه يدلّ على «تواضع» النجم البلجيكي، وأحقيته بقيادة «الشياطين الحمر». أما عن الموسم المقبل، فقد نرى هازارد في فريق غير تشلسي.

نغولو كانتي

نتحدّث دائماً عن أهداف غريزمان الحاسمة، وسرعة مبابي وقصّات شعر وفكاهة بوغبا، لكن لا نذكّر دائماً الدور الكبير الذي يقوم به لاعب ارتكاز المنتخب الفرنسي نغولو كانتي. يُعَدّ كانتي من بين أفضل ثلاثة لاعبين في مركزه في العالم، إن لم يكن أفضلهم. نجح نغولو في استعادة الكرة في 48 مناسبة أكثر من أي لاعب آخر في كأس العالم. نغولو الذي كان له الدور الأساسي في فوز نادييه ليستر وتشيلسي بلقب الدوري الإنكليزي، قد يكون هو العنصر الأهم والأكثر تأثيراً في فوز منتخب بلاده بالمونديال هذه السنة.

كيليان مبابي

يبلغ كيليان مبابي 19 عاماً، وهو من بين أصغر ثلاثة لاعبين شاركوا في بطولة كأس العالم في روسيا. لكن العمر لم يكن حاجزاً أمام اللاعب الفرنسي، الذي بدوره يشكّل ثنائياً مميزاً برفقة زميله أنطوان غريزمان في خط المقدمة. سجّل مبابي حتّى الآن ثلاثة أهداف، منها ثنائية مؤثّرة في مسار المنتخب الفرنسي في البطولة أمام ميسي والأرجنتين في دور الـ16. لاعب سريع يمتلك مهارات فردية عالية ساعدته في أن يكون أحد أفضل اللاعبين في البطولة الروسي. فمنذ ميسي ورونالدو، لم نرَ لاعباً بأدائه وفي هذا العمر.

هاري كاين

رغم تسجيله 6 أهداف في المونديال، وتتويجه بلقب هداف المونديال، أبدى هاري كاين قائد المنتخب الإنكليزي ومهاجمه، حزنه الشديد وإحباطه البالغ لعدم تأهل بلاده إلى نهائي كأس العالم لكرة القدم المقامة في روسيا، وخسارته في نصف النهائي أمام كرواتيا بهدف لهدفين. حصل كاين على 21 خطأً لمصلحته، وسجّل هدفاً كل 96 دقيقة لعبها، إلا أنه قام بمراوغتين ناجحتين فقط، ما يجعله «لاعباً داخل الصندوق» بامتياز، وأن «صناعة اللعب» ليست من اختصاصه أبداً. كاين باقٍ في فريقه الحالي توتنهام في الموسم المقبل غالباً.

«لوجنيكي» التاريخي

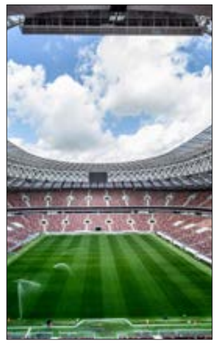

يعد ملعب لوجنيكي والذي احتضن نهائي البطولة من أكثر الملاعب التاريخية في العاصمة الروسية موسكو، ويتّسع أكبر ملعب روسي إلى ما يقارب 89 ألف متفرج، وعلى مدى ستّة عقود، يعتبر الملعب الأكثر شهرة في روسيا، وكان الملعب الرئيسي عندما استضافت موسكو دورة الألعاب الأولومبية 1980. سبق للملعب أيضاً أن استضاف نهائيات كأس الاتحاد الأوروبي 1998، بالإضافة إلى نهائي دوري أبطال أوروبا سنة 2008 وبطولة العالم للألعاب القوى 2013. ويمارس عشرات الآلاف من سكان موسكو مختلف الأنواع الرياضية في مجمع لوجنيكي الأولمبي.

ألمانيا البرونزية

يعتبر المنتخب الألماني أكثر المنتخبات حصولاً على المركز الثالث في تاريخ بطولة كأس العالم، حيث أنهت ألمانيا مشوارها في كأس العالم باحتلالها المركز الثالث 4 مرّات (1934، 1970، 2006، 2010). بينما تمكنّت 4 منتخبات من الحصول على المركز الثالث في مناسبتين وهم: فرنسا والسويد والبرازيل وبولندا. وفي حديث عن مباراة تحديد هويّة صاحب المركز الثالث في المونديال، لا يمكننا أن ننسى نسخة 1930، فتعتبر هذه النسخة هي الوحيدة التي لم تشهد مباراة ما بين المنتخبين الخاسرين في المباراة النصف نهائية.

المونديال الشتوي

أعلن رئيس الاتحاد الدولي للفيفا جياني انفانتينو عن اقامة بطولة كأس العالم المقبلة (قطر 2022) في فصل الشتاء. وفي مؤتمر صحفي قال انفانتينو : «مونديال قطر سيقام في الفترة بين 21 نوفمبر/ تشرين الثاني و18 ديسمبر/ كانون الأول عام 2022». وحول زيادة عدد المنتخبات المشاركة في البطولة إلى 48 منتخباً، قال إنفانتينو: «هذا الأمر لم يتم حسمه حالياً، حيث سيتم عقد جلسة مع مسؤولي الرياضة القطرية خلال الفترة المقبلة، والتعرف منهم على إمكانية تنظيم النسخة القادمة بـ48 منتخباً من عدمه».

زعماء النهائي

شاربا رامي

قبل كل مباراة للمنتخب الفرنسي منذ بداية دور الـ16، اعتاد اللاعبون وخصوصاً المهاجم انطوان غريزمان على لمس شاربي رامي، ليصبح الأمر كجالب للحظ بالنسبة لفرنسا. وعلى غرار تقبيل المدافع السابق لوران بلان صلعة الحارس فابيان بارتيز في مونديال 1998 عندما أحرزت فرنسا لقبها الوحيد. تقليد بدأه أحد أفضل لاعبي المنتخب الفرنسي كيليان مبابي قبل مباراة الارجنتين، فسجل هدفين ليسير على خطى الأسطورة البرازيلية بيليه. اقترح مبابي الأمر على غريزمان، ليسجل نجم أتلتيكو مدريد الاسباني هدفاً ويمرر كرة حاسمة.

الفرصة السعودية

أعلن الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» أنه سيتخذ إجراءات قانونية في السعودية بحق قناة «بي أوت كيو» والتي تقوم بقرصنة فيديو بث مباريات كأس العالم. وقد دعا الاتحاد السلطات الرسمية للعمل على الحد من أعمال كهذه. من جهتها تملك قناة «بي إن سبورتس» القطرية حقوق بث منافسات المونديال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكانت قد دعت في وقت سابق الاتحاد الدولي إلى اتخاذ اجراءات للحد من قرصنة البث من قبل القناة. وفي هذا السياق، أعلنت السعودية عن مصادرتها لـ12 ألف من أجهزة القرصنة.

حضر نهائي بطولة كأس العالم بين كل من كرواتيا وفرنسا 14 زعيماً من رؤساء ومسؤولين وغيرهم، في ملعب لوجنيكي في موسكو. وكان من بين الحاضرين رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بالإضافة إلى أمير دولة قطر تميم بن حمد بن خليفة ال ثاني ورئيس دولة السودان عمر البشير. وإلى جانبهم كان كل من رئيس ابخازيا، رئيس أرمينيا، رئيس بيلاروسيا ، رئيس وزراء المجر، رئيس الغابون، رئيس وزراء قيرغيزستان، رئيس مولدوفا، رئيس سان تومي وبرينسيبي، رئيس فرنسا، رئيسة كرواتيا ورئيس جمهورية أوسيتيا الجنوبية.

«حركات» نيمار

انتقد النجم الهولندي وأسطورة ميلان السابق ماركو فان باستن مبالغة المهاجم البرازيلي نيمار بالسقوط خلال النسخة الروسية من كأس العالم، والتي خرج «السيليساو» من دورها الربع النهائي. وعن سقطات لاعب باريس سان جرمان المتكررة خلال المباريات، والتي اعتبرها كثيرون انها أشبه بحركات تمثيل استدعت الكثير من الأشرطة الساخرة عبر مواقع التواصل، قال عضو مجموعة الدراسة الفنية في الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» «إذا كان هناك الكثير من العروض المسرحية، فهذا لن يساعد». في اشارة منه إلى سقوط نيمار المتكرر.

جذور مبابي

من والده الكاميروني الأصل ويلفيرد (المدير الفني في نادي باريسي)، ووالدة جزائرية الجذور (فايزة العماري) محترفة كرة اليد سابقاً، يعد كيليان مبابي ابن عائلة رياضية بامتياز. أربعة أفراد هو عدد عائلة مبابي. فبالاضافة إلى والديه، لدى الموهبة الفرنسية شقيق بالتبني هو جيريس كيمبو ايكوكو المحترف في تركيا وفي السنوات الست الماضية في الملاعب الخليجية. لدى كيليان عم يدعى بيار مبابي الذي كان المدير الرياضي في نادي سيدان. أما شقيقه الأصغر ايثان مبابي فقد انضم إلى فريق الناشئين في باريس سان جرمان.

انفانتينو يشكر بوتين

أشاد رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» جياني انفانتينو بروسيا ورئيسها بوتين على تنظيم «أفضل كأس عالم على الاطلاق». وقال إنفانتينو: «قبل أعوام قلت أن المونديال هذا سيكون الأفضل في التاريخ، ويمكنني أن أقولها اليوم بقناعة: هذه أفضل كأس عالم على الاطلاق». حيث أوضح رئيس الاتحاد الدولي أن «روسيا تغيرت، أصبحت بلداً حقيقياً لكرة القدم، ليس فقط مع كأس عالم نظمت على أعلى مستوى، لكن أيضا لأن كرة القدم باتت جزءاً من الحمض النووي للبلاد بفضل أداء المنتخب الوطني».

لا منشطات

أعلن الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» أن كل الفحوص التي أجراها قبل وخلال نهائيات كأس العالم والتي بلغت أكثر من2000 فحصاً، جاءت نتائجها جميعها سلبية. وأشار الاتحاد في بيان له إلى أنه «في الوقت الذي تقترب فيه نهائيات كأس العالم من نهايتها، أصبح الفيفا اليوم قادراً على الإعلان عن أن نتائج التحاليل قد أسفرت عن نتائج سلبية». ومنذ كانون الثاني/يناير الماضي، تم إجراء 2037 فحصاً من قبل الفيفا وسلطات مكافحة المنشطات في البلدان المعنية والاتحادات القارية، وذلك في اطار «البرنامج الأكثر شمولاً».

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - الصدير الحسنوك: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق السادس
■ للفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 - 01/666314 - 03 / 828381
■ الموقع الإلكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

الأبحاث الجينية الصهيونية وحقيقة اليهود الأشكناز

علاء اللامي *

تنبهت الحركة الصهيونية منذ عدة سنوات إلى أهمية المكتشفات الحديثة في ميدان التحليل الجيني «DNA» ضمن علم الأحياء الجزئي، والذي تقترب نتائجه من درجة عالية من الصحة، لا يمكن التشكيك بها في تقرير العلاقات القرابية والوراثية بين الجماعات البشرية. ولهذا قررت هذه الحركة، عبر ذراعها العلمي والبحثي، التدخل فيه واستعماله سلاحاً أو سنداً لسلاحها الأيديولوجي التقليدي بعد سنين طويلة من الصمت. لقد جاء هذا التدخل بعد أن تكاثرت الأبحاث والفحوصات الجينية الأوروبية، وحتى الإسرائيلية الموضوعية والمحايدة، ووجهت ضربة قاسية إلى المزاعم العنصرية القائلة بأن الأشكناز هم يهود جزيرتين «ساميون» وليسوا شعوباً أو بقايا شعوب من أصول سلالية أخرى، تركية أو صينية أو سلافية أو مختلطة من كل هذه الأصول، وقد تهودت لاحقاً. وعلى هذا، لا حق لها ادعاء النسب العبراني الجزيري «السامي»، ولا علاقة لها بالمزاعم التوراتية في ما يسمى «الوعد الرباني لبني إسرائيل في أرض فلسطين»، والذي لا صدقية له ولا يلزم أحداً من معتنقي الديانات الأخرى غير اليهودية أصلاً. خصوصاً بعد أن ثبت أن الأشكناز ليسوا من «بني إسرائيل» العبرانيين، والذين، كما تقدم معنا في هذا الكتاب، أنهم شعب انقرض في غالبيته الساحقة، كما انقرضت وذابت شعوب أخرى كالأكديين والآراميين والكلدانيين والأشوريين ولم يتبق منهم إلا مجموعات رمزية صغيرة في مواطنهم الأصلية. وهذا ما يجعل الحركة الصهيونية الأشكنازية أبشع صورة من صور ما يسمونه «معادة السامية» التي يتهمون بها أعداء الصهيونية غالباً، بدليل أنها تعادي الجزيريين الساميين الحقيقيين من الفلسطينيين العرب الذين شردتهم من وطنهم، وارتكبت بحقهم مجازر عديدة. بل هي تعادي أيضاً اليهود المزراحيم «الشرقيين» وهم في غالبيتهم من بقايا العبرانيين الحقيقيين الذين يعاملون في داخل دولة «إسرائيل» معاملة بشر من الدرجة الثانية أو الثالثة ويمارس ضدهم تمييز عنصري فاقع.

ويقيناً، فنحن حين نتصدى لهذا الميدان العلمي الخاص بأصول مجموعة بشرية معينة، لسنا من المغرمين بالموضوع العنصري وحججه، ولا من المحبذين له أو الراغبين في التعويل عليه كسلاح في الدفاع عن الشعب الفلسطيني ووطنه فلسطين، بمقدار ما نحن مضطرون إلى كشف الخطاب الصهيوني التلفيقي الذي بات يعتمد هذا السلاح العنصري الجيني بمفرداته وأدواته العلمية، لنبين تهافته وندحضه بوسائله ذاتها، ومن خلال عرض وترويج دراسات جينية موضوعية مقابلة له، وأكثر صدقية وموضوعية منه. معلوم أن الأشكناز اليهود في أوروبا وأميركا وغيرهما، يمثلون بحسب الإحصائيات العالمية الأكثر شهرة وموثوقية، ومنها إحصائية «أوستر 2001» التي يستشهد بها الباحث الإسرائيلي إيران الحايك، ما نسبته 90% من يهود العالم في دولة الكيان الصهيوني «إسرائيل» وخارجها والبالغ عديدهم نحو ثلاثة عشر مليون نسمة. ومن هؤلاء الأشكناز جاءت الأغلبية الساحقة من قيادة وقاعدة الحركة الصهيونية المعاصرة وأركان دولة «إسرائيل»، فيما بقي اليهود المزراحيم «الشرقيون» والسفارديم الأوروبيون ذوو الأصول الشرق أوسطية، يمثلون أقلية ذات دور محدود وعرضة للتمييز العنصري داخل الدولة الصهيونية ومن قبل الأشكناز أنفسهم.

وفي سنة 2000، حاول علماء الأحياء الصهاينة حسم الموضوع بطريقة ملفّقة وغير علمية. فقد نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» تقريراً صحافياً في عددها ليوم 9 نيسان 2000، يقلم نيكولاس وايد «1»، استعرض فيه نتائج ما وصفه بعملية تحليل جيني باستعمال الكروموسوم الذكوري (Y)، لأشخاص من اليهود الأشكناز، قام بها عدد من علماء الأحياء بقيادة ميكائيل همر، و بدعم قوي من لورنس شيفمان، رئيس قسم اللغة العبرية والدراسات اليهودية في جامعة نيويورك.

ندرج أدناه، الخلاصات الرئيسية الأهم من هذا التقرير، الذي يحمل اسم كاتبه نيكولاس وايد، حول الموضوع مع التعليق عليها. ولنا عودة إلى تقارير ودراسات جينية أخرى أكثر رصانة وموثوقية علمية، تدحض تقرير وايد دحضاً نهائياً وحاسماً. وسيتخذ عرضنا لحقائق وتفاصيل هذا الملف لغة صحافية وصفية مبسطة، دون الخوض في دقائق الموضوع العلمية الجينية، لبعد هذا التخصص العلمي عن مجال اهتمامنا وتخصصنا.

> في سنة 2000، حاول علماء الأحياء الصهاينة حسم الموضوع بطريقة ملفّقة وغير علمية

- يعلن تقرير نيكولاس وايد، وقد اعتمدنا ترجمتنا الشخصية للفقرات المقتبسة

- منذ البداية - أن نتائج هذه التحاليل الجينية جاءت متفقة مع (التاريخ والتقاليد اليهودية، وتدحض نظريات مثل تلك التي تقول إن المجتمعات اليهودية تتكون في الغالب من المتحولين من الديانات الأخرى، أو أنهم ينحدرون من الخزريين، وهم قبيلة تركية من القرون الوسطى والتي اعتمدت الديانة اليهودية). ونسجل، هنا، أولاً، اعترافاً صهيونياً بوجود هذه النظرية المسكوت عنها صهيونياً حتى ظهور هذا التقرير، ونسجل، ثانياً، أن مهمة هذه التحاليل الجينية جاءت لتدحض هذه النظرية التي أقلقت الحركة الصهيونية بقوة.

- يسجل التقرير المذكور، النتيجة التالية للتحاليل، حتى قبل أن يشرح طبيعتها وطرائقها وإثباتاتها بلغة مهنية، كما تفعل الأبحاث العلمية المحايدة في هذا الميدان، فهو يقول (ويوفر التحليل شهادة جينية بأن هذه المجتمعات -الأشكنازية - قد احتفظت، إلى حدّ كبير، بهويتها البيولوجية منفصلة عن سكانها المستضيفين). أي إن الجماعات الأشكنازية عبرانية وجزيرية «سامية» الأصول وليست خزرية تركية أو صينية أو قوقازية أو سلافية كما تقول النظريات الأشهر حول أصول الخزر.

- و يعترف التقرير، ولأغراض أيديولوجية واضحة، أكثر منها أحيائية علمية، أن التحاليل أثبتت تشابه المجتمعات اليهودية مع بعضها ومع المجتمعات العربية في فلسطين وسوريا ولبنان. أي إنه يجعل من السكان الفلسطينيين وجيرانهم في دول المشرق العربي حجة ومستنداً لمزاعمه. بمعنى أنه بعد أن سرق الأرض من الفلسطينيين الجزيرين «الساميين» وسرق حتى اسم «إسرائيل» الكنعاني وليس العبراني، يحاول الآن الاعتماد على قرابتهم الجينية المزعومة في هذه الدراسة الملفقة لليهود الأشكناز الذين لا علاقة لهم بالعبرانيين القدماء، دليلاً على ساميتهم فيقول: «وثمة نتيجة أخرى، مفارقة وغير مدهشة، هي أن مقاييس الكروموسوم Y، تشبه المجتمعات اليهودية في العالم، ليس فقط بعض هذه الجماعات بالبعض ولكن أيضاً بالفلسطينيين والسوريين واللبنانيين، ما يوحي بأن الجميع ينحدرون من سكان أسلاف مشتركين يسكنون الشرق الأوسط قبل نحو أربعة آلاف سنة».

واضح هنا غرض التقرير وهو منح المزيد من المصداقية لمزاعمه بجزيرية «سامية» الأشكناز الخزريين، بربطهم أو تشبيههم مع الجزيريين «الساميين» الأصليين العرب. بل ويجمع د.همر العرب واليهود في صنف جيني واحد، فيقول التقرير: «وكان من بين الأسلاف الرئيسيين في السكان العرب اليهود من الأجداد الرجال الذين حملوا ما دعاه الدكتور همر النسب «MID»».

- ثم يذكر د. همر أن «هذا الكروموسوم Y موجود في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط وأوروبا، وربما تم نشره من قبل البشر في طور اختراع الزراعة في العصر الحجري الحديث، أو ربما من خلال رحلات الناس عبر البحر مثل الفينيقيين». ويمكننا أن نجد في هذه الفقرة من تقرير وايد، محاولة ساذجة لتأكيد أن الفروقات ستكون محدودة بين اليهود الأشكناز وسكان حوض البحر الأبيض المتوسط، رغم عدم وجود قرابة جغرافية بين منطقة البحر الأبيض المتوسط وجنوب روسيا وشرق تركيا او شمال القوقاز، حيث قامت مملكة الخزر وتهود ملوكها في منتصف القرن الثامن الميلادي حتى سقوطها في القرن العاشر، وحتى لو افترضنا صحة هذا الزعم، بوجود قرابة جينية بين سكان المتوسط وسكان شمال القوقاز الروسي او الشرق الأقصى التركي، فإنه سيكون فارغاً من المحتوى، ولا يؤكد أيّ تميز أو اختلاف لأصول الأشكناز.

يضيف التقرير «وهناك سلالة أخرى مشتركة في الجينات العربية واليهودية تجمع الجينات بين الإثيوبيين اليوم، وربما وصلت إلى الشرق الأوسط من خلال المهاجرين الذين سافروا إلى أسفل النيل. لكن اليهود الإثيوبيين الحاليين يفتقرون إلى بعض السلالات «الإنسابَ» الأخرى الموجودة في المجتمعات اليهودية الأخرى، ويشبهون عموماً الإثيوبيين غير اليهود من السكان اليهود الآخرين، على الأقل من حيث نمط كروموسوم Y». وهذه الحقيقة، تصيب التقرير والتحاليل الجينية التي أجريت في مقتل خطير، وتثبت أنها فارغة تماماً من المعنى ومتناقضة؛ فهي تنفي أية صلة جينية بين اليهود الأشكناز والبيهود الإثيوبيين، وهذا قد يكون صحيحاً، ومتوقعاً علمياً، فكيف تريد أن تثبت صلة جينية ما بين الأشكناز القادمين من أقاصي أسيا أو جنوب أوروبا والعبرانيين الجزيريين في فلسطين؟ أيهما بالأحرى أقرب الى الأصل الجيني الجزيري السامي يهود أثيوبيا المجاورون ليهود اليمن أم الخزر المتهوّدون في شمال القوقاز؟

- يؤكد تقرير نيكولاس وايد، وجود اختلافات جينية «اسلافية» بين العرب واليهود، من جهة، والأوروبيين والأفارقة في جنوب القارة من جهة أخرى، فيقول: «يمكن التعرف إلى نمط الأسلاف من أسلاف السكان العرب واليهود في الوقت الحاضر، ولكنهم يختلفون عن السكان الأوروبيين، كما أن المجموعتين تختلفان اختلافاً واسعاً عن الأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى». ثم يؤكد ما هو عكس ذلك، أي وجود اختلافات بين نمط أسلاف اليهود ونمط أسلاف العرب، ولكنه يعود ويؤكد وحدة النمط الجيني والأسلافي بين اليهود من العصر الروماني والأشكناز، فأي لخبطة علمية هذه، طالما هو لم ينشر التفاصيل العلمية لأنواع التحليلات والفحوص التي أجراها؟

دعونا ندقق قليلاً في هذه الفقرة الغامضة، فمؤدّاها الأول هو أن هناك تماثلاً جينياً بين أسلاف اليهود الرومان، والأرجح كما أسلفت، أنه يقصد اليهود الذين هجّرهم الرومان من مقاطعتهم في فلسطين الى أوروبا خلال الاحتلال الروماني لفلسطين بعد ما يسمى في التاريخ بثورة الميكابيين و ثورة السامريين خلال القرن الميلادي الثاني ، وبين اليهود الأشكناز الأوروبيين. وهو هنا يسكت تماماً عن الخزر المتهودين بعد أن اعتبرهم جزءاً ذائباً في الأشكناز ربما. والمؤدّى الثاني، هو وجود اختلافات بين العرب واليهود من جهة، وبين الأشكناز الأوروبيين من جهة أخرى، وهو هنا يكاد يقترب من الاعتراف بالأصل اللاجزيري «اللاسامي» للإشكناز، ولكنه لا يجرؤ على ذلك، لأنه يكون قد انتحر أيديولوجيا وسخر من صهيونيته المنادية بجزيرية «سامية» جميع يهود العالم.

إن الخلاصة التي يحب كاتب التقرير وصاحب الدراسة الجينية د. همر إعلانها وتكرارها تقول: «على الرغم من الإقامة الطويلة لليهود الأشكناز في أوروبا، فإن توقيعهم Y ظل متميزاً عن الأوروبيين غير اليهود». ولكن كيف ذلك؟ وعلى أي أساس؟ هل يريد صاحب الدراسة من الناس التسليم بتجربة او دراسة تطبيقية جينية، أجراها هو، دون أن يطلعوا على تفاصيلها العملية الدقيقة؟

إن هذا التقرير والعمليات التحليلية الجينية، التي يستعرضها ويد، يثير الكثير من الأسئلة والشبهات والاعتراضات العلمية. فالمعروف، أن أي تحليل من هذا النوع أقرب الى عمليات سبر الآراء واستقصاءات الصحافية المحددة المساحة، إذْ لا يعقل أن التحاليل شملت كل الجالية اليهودية الاشكنازية، وهي بالملايين، ولا بمن يقابلهم من العرب والأوروبيين والأفارقة والخزريين، الذين لا نعتقد أنهم شملوا بها فهم مستبعدون منذ البداية لأن هدف الدراسة هو دحض وجود أية صلة جينية بينهم وبين الأشكناز.

وإذا ما علمنا أن الأشكناز الذين يشكلون 90% من يهود العالم، وفق بعض الإحصائيات، سيشكل اليهود المزراحيم الشرقيون و اليهود السفارديم القادمون الى أوروبا من إسبانيا والبرتغال بعد سقوط الدولة العربية الإسلامية في الأندلس، وهم بحدود 10%، حتى لو أضفنا إليهم اليهود الذين هُجّروا أو هاجروا الى أوروبا في العهد الروماني، والذين لا توجد أية إشارات أو تأكيدات تاريخية لحدوث هجرات كثيفة لهم باستثناء مجاميع من الأسرى بعد القضاء على التمرد الميكابي، فإن تركيز الاختيار على هؤلاء وعلى اليهود المزراحيم «المشارقة العرب وغير العرب»، يبقى جزءاً صغيراً من القصة، ولا قيمة علمية له. كما أن عدم ذكر أي معطيات عن بلدان الأشكناز، الذين شملتهم الفحوصات والتحاليل الجينية، وخصوصاً يهود أوروبا الشرقية وروسيا تحديداً، يصبح غير ذي جدوى، وأشبه بأن يقوم العنصري أفيغدور ليبرمان باستفتاء على شعبية نتنياهو في داخل مؤتمر لحزب الليكود ليس إلا!

فماذا قال علماء الجينات والموروثات المنصفون والموضوعيون ومنهم الباحث المولود في الدولة الصهيونية والمتخصص في هذا العلم إيران الحايك في هذا الصدد وكيف قلب «الطاولة الجينية» على د.همر وأمثاله؟ هذا ما سنتوقف عنده في مقالة أخرى قريباً.

■ هذه المقالة هي جزء من دراسة ملحقة بمخطوطة كتاب «موجز تاريخ فلسطين منذ فجر التاريخ وحتى الفتح العربي الإسلامي» قيد التأليف لعلاء اللامي.

1- تقرير نيكولاس وايد في «نيويورك تايمز»، العدد 2000/05/09، حول بحث التحليل الجيني لليهود الذي زعم د. همر أنه قام به.

* كاتب عراقي

تحت مضطرون إلى كشف الخطاب الصهيوني التلفيقي (أ ف ب)

رأسمالية «طريق التطور اللارأسمالي»

محمد سيد رصاص *

بعد أربعة أيام من حركة الضباط المصريين في 23 يوليو (تموز) 1952 ضد الحكم الملكي، أصدر «الحزب الشيوعي المصري» (الراية) بياناً قال فيه: «قادة حركة الجيش يلعبون دور البرجوازية الكبيرة وهم دعاة الاحتكارية أعوان الاستعمار. محمد نجيب، ديكتاتور العصر ومبعوث العناية الأميركية لتحطيم ثورة الشعب».

كان رأي حزب «الراية» قد انبنى على أن الحركة الشعبية ضد الحكم والإنكليز قد أنتجت أزمة مصرية عميقة منذ مظاهرات 1946، وزاد هذا بعد إلغاء معاهدة 1936في أكتوبر (تشرين الأول) 1951وبدء حرب عصابات ضد الإنكليز في منطقة القناة، وأن الولايات المتحدة التي تسعى لوراثة الانكليز في زعامة الغرب هي الداعمة للحركة العسكرية باعتبار أن النظام القديم غير قادر على مواجهة المد الشعبي المصري. وكان استناد «الراية» في ذلك مبنياً على واقعة إخبار السفير الأميركي مسبقاً بالتحرك العسكري ضد الملك قبل وقوعه، ثم اشتراك السفير مع العسكريين في توديع الملك فاروق عند ترحيله بحراً إلى المنفى.

في المقابل، كان هناك تنظيم شيوعي مصري آخر، هو «الحركة الديموقراطية للتحرر الوطني» (حدتو)، ليس فقط مؤيداً للانقلاب، بل كان تنظيمه العسكري مشتركاً عبر بعض ضباطه في عضوية «تنظيم الضباط الأحرار»، وكان أحدهم، أي خالد محيي الدين هو الذي كتب الوثيقة البرنامجية له عام 1951 المسماة «أهداف الضباط الأحرار»، وكان لأحد ضباط «حدتو»، وهو يوسف صديق، الدور الرئيسي في الحركة لما احتل مقر قيادة الجيش واعتقل كبار الضباط. كان رأي «حدتو» أن «حركة 23يوليو» ونظامها سيقودان إلى ثورة وطنية ديموقراطية تنهي الملكية وتضرب الإقطاع وتنهي التخلف.

في 8 يناير (كانون الثاني) 1958، اتحدت «الراية» و«حدتو» و«حزب العمال والفلاحين» في «الحزب الشيوعي المصري»، ثم انشقت «حدتو» في أيلول على خلفية رفضها النزعة الصدامية ضد نظام جمال عبد الناصر التي شارك فيها الشيوعيون السوريون والعراقيون والمصريون بدعم سوفياتي، في وقت كانت فيه القاهرة تقترب من واشنطن. وفي ليلة رأس سنة 1959، شن الرئيس عبد الناصر حملة اعتقال للجناحين الشيوعيين المصريين (ومعهم في الليلة نفسها شيوعيي سوريا). وفي 1965، إثر إخراج الشيوعيين المصريين من السجن مع زيارة خروتشوف إلى مصر في مايو (أيار) 1964، حلت «حدتو» و«الحزب الشيوعي» تنظيميهما عقب مؤتمرين منفصلين، وانضموا فراداً إلى تنظيم «الاتحاد الاشتراكي».

لم يكن هذا التحول عند الشيوعيين المصريين مبنياً أساساً على آلام وآثار السجن، سواء عند «حدتو» رموز «الراية»، مثل فؤاد مرسي وإسماعيل صبري عبد الله، والأخيران أصبحا وزيرين، بل على مقولات نظرية أنتجها السوفيات في عامي 1963و1964مثل وصف أنظمة عبد الناصر وحزب «البعث» في دمشق وبن بيللا في الجزائر وعبد السلام عارف في بغداد بأنها «أنظمة ديمقراطية ثورية»، وبأنها تسير في «طريق التطور اللارأسمالي». أو كما وصفته عام 1971 وثيقة «الملاحظات السوفياتية على مشروع برنامج الحزب الشيوعي السوري»، وهي وثيقة شارك فيها قادة سوفيات كبار مثل سوسلوف وبوناماريوف مع آخرين مثل رئيس الوزراء الروسي في التسعينيات بريماكوف: «الطريق اللارأسمالي: وصول الديموقراطية الثورية إلى السلطة مع وجود الحزب الشيوعي بشكل يؤثر ويوجه تطور البلاد... وله مرحلتان: الأولى مرحلة التحول الديموقراطي الثوري، والثانية البناء الاشتراكي» (توجد الوثيقة في ص. 131-184ضمن كتاب «قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري»، دار ابن خلدون، بيروت 1972).

في صيف 1964، جرى الضغط السوفياتي على الشيوعيين العراقيين للاقتراب من نظام عارف وهو ما أنتج «خط آب 1964» الذي سرعان ما ثارت غالبية الشيوعيين العراقيين ضده عام 1965. كان دخول الشيوعيين السوريين والعراقيين في التحالف الجبهوي مع البعثيين في دمشق 1972وبغداد 1973مبنياً على تلك التوجهات النظرية السوفياتية أيضاً. في تلك الوثيقة السوفياتية، التي أعطيت للشيوعيين السوريين في مايو (أيار) 1971، هناك نقد لعبد الخالق محجوب (سكرتير «الحزب الشيوعي السوداني») بسبب صدامه مع النميري، وكان وقتها في السجن قبل أن يتم تهريبه أواخر يونيو (حزيران)، وتجرى حركة 19يوليو 1971 التي أعدم إثرها محجوب والشفيع أحمد الشيخ. استند المناوئون لمحجوب في الحزب، مثل معاوية إبراهيم وأحمد سليمان وفاروق أبوعيسى، إلى المقولات السوفياتية المذكورة في انشقاقهم عن الحزب عام 1970وتعاونهم مع النميري، واثنان منهما كانا وزيرين.

في 2014، أصدر الدكتور سمير أمين، وكان عضواً في «الحزب الشيوعي المصري» (الراية)، كتاباً بعنوان «قضايا الشيوعية المصرية: وثائق الحزب الشيوعي المصري (الراية) 1955-1957». في ذلك الكتاب، يطرح الدكتور أمين سؤالاً جوهرياً لا يشمل القاهرة فقط، بل يشمل تجربة «البعث» في سوريا وتجربة بن بيللا وبومدين (1965-1978) في الجزائر: هل كان أنور السادات يمثل ثورة مضادة، أم اتجاهات كامنة في الناصرية؟ كانت تلك الوثيقة السوفياتية قد وصفت ميثاق 1962، الذي انبنى على أساسه «الاتحاد الاشتراكي» في مصر بأنه «برنامج ديموقراطي ثوري يمكن تسميته بمجمله طريق التطور اللارأسمالي»، مع تثمين سوفياتي لمحتويات الميثاق المذكور من خلال تبنيه «الاشتراكية العلمية»و«قبول الاشتراكية كشكل للتحول الاجتماعي».

غالبية بنية ومؤسسات نظام عبد الناصر وقفت مع السادات في حركة 15 مايو 1971 ضد علي صبري ومن وقف معه. لم يقد السادات تحولاً من موسكو نحو واشنطن ومن المواجهة مع إسرائيل للتسوية معها فقط، بل قاد حراكاً اقتصادياً اجتماعياً حوّل مصر من «رأسمالية الدولة» إلى «اقتصاد السوق». الأرجح أن الأمر الثالث هو الذي قاد إلى الأول والثاني. عملياً لم يكن هناك شيء فعلي اسمه «طريق التطور اللارأسمالي»، بل كان هذا مجرد مقولة نظرية سوفياتية صنعت على عجل لتسويغ المصالحة مع عبد الناصر عام 1964 بعد صدام سوفياتي - مصري أعقب ثورة 14 تموز 1958، ونمو قوة الشيوعيين العراقيين الذين تصادموا مع البعثيين والعروبيين بسبب موضوع «انضمام العراق للوحدة المصرية- السورية».

منذ 1964 تركزت العلاقات السوفياتية - العربية في شكل علاقات مع أنظمة من دون البعد الثالث الممثل في الأحزاب الشيوعية العربية. وقد أرادت موسكو من أطروحات أوليانوفسكي (صاحب نظرية «الديموقراطيون الثوريون») وسوسلوف (صاحب نظرية «طريق التطور اللارأسمالي») ضبط هذا البعد الثالث على إيقاع علاقات الكرملين مع الأنظمة، في المحصلة العامة. قاد «طريق التطور اللارأسمالي» إلى رأسمالية واضحة المعالم، وليست تحت أسماء أخرى، كانت فيها «السلطة» طريقاً إلى «الثروة» أو الأولى مظلة للثانية. هذا شمل القاهرة ودمشق والجزائر. في مصر، التي هي بوصلة العرب منذ عام 1919، قاد التحول من «رأسمالية الدولة» إلى «اقتصاد السوق»، إلى تحولات مرافقة في السياسة الخارجية وفي «الأيديولوجية الرسمية»، وفي اسم الحزب الحاكم. لم يحدث هذا بعد، ولأسباب عدة متشعبة، في دمشق والجزائر.

* كاتب سوري

> حين نتصدى لهذا الميدان العلمي، لسنا من المغرمين بالموضوع العنصري وحججه

فلسطين

المواجهة المفتوحة بين المقاومة الفلسطينية والعدو الإسرائيلي تضاف إليها نقطة جديدة في رصيد الأخيرة. إذ إن انتهاء جولة اليومين الماضيين من دون خضات تحصل عليه إسرائيل بوقف الحرائق في «غلاف غزة»، أو منع الفصائل من ترسيخ معادلة «القصف بالقصف». يعني أن عُقدة غزة مستمرة، وأن الحرب المؤجلة لن تحسم ما لا يمكنها حسمه قبلها

المقاومة تعيد العدو إلى «قواعد الاشتباك»

اختبار الحقها القصف الإسرائيلي بقرية «الفنون والحرف» غربي غزة (الأناضول)

غزة ـ هاني إبراهيم

كشفت المواجهة الأخيرة، على مدى اليومين الماضيين، بين المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة والعدو الإسرائيلي، عن حجم الضغط الميداني الذي يمارسه الطرفان لتثبيت «قواعد الاشتباك» المناسبة لكليهما، وفرض شروط جديدة، في ضوء معرفة كل طرف بعدم رغبة الآخر في الذهاب إلى مواجهة شاملة حالياً. التصعيد الإسرائيلي بدأ مساء الجمعة الماضي بذريعة إلقاء متظاهرين قنبلة تجاه جنود إسرائيليين كانوا على الحدود، ما أدى إلى إصابة قائد كتيبة في جيش الاحتلال بجراح متوسطة، فشرعت الطائرات الإسرائيلية في قصف مواقع للمقاومة داخل القطاع، فيما ردت المقاومة في اللحظات نفسها بقصف مستوطنات «غلاف غزة»، وفق معادلة «القصف بالقصف»، التي تم تثبيتها في نهاية أيار الماضي.

ولأول مرة، كان الضغط الإسرائيلي على المقاومة أكبر من أي تصعيد منذ حرب 2014 التي تصادف ذكراها الرابعة هذه الأيام، إذ وصل القصف إلى منشآت ومواقع عسكرية جديدة لم تستهدف من قبل، بما في ذلك لأول مرة مواقع للأكاديمية العسكرية التابعة للجناح العسكري لحركة «حماس»، «كتائب القسام»، ومنزل يعود إلى قيادي في الذراع العسكرية لـ«الجهاد الإسلامي»، «سرايا القدس»، شرق مدينة خانيونس (جنوب). لكن الجديد الأكبر كان قصف مبنى «دار الكتاب» (غير مكتمل البناء) في ساحة الكتيبة غربي غزة، بأربعة صواريخ من طائرات حربية، ما أدى إلى استشهاد فتيين وإصابة أكثر من 20 آخرين، وإحداث دمار في عدد من المباني الحكومية وآخر يتبع لجمعية تركية خيرية. ووفق التقارير العبرية، كانت محصلة ما استهدفه العدو «40 هدفاً استراتيجياً لحماس»، بخلاف أكبر الحملات السابقة التي قصف خلالها 25 هدفاً.

ومن لحظة ما تبنين شدة الغارات، دارت وساطات عدة طوال السبت، قادت أبرزها مصر التي نقلت رسالة الحكومة الإسرائيلية إلى «حماس»، بأن شرطها لوقف إطلاق النار هو وقف البالونات الحارقة من غزة. الأمر الذي رفضته الحركة. بعد ذلك، زاد الضغط ميدانياً بتكثيف الغارات، وهو ما قابلته المقاومة بزيادة القصف في «غلاف غزة»، ومن ضمنها مستوطنة «سيديروت» شمال القطاع، حيث أصيب ثلاثة مستوطنين، الأمر الذي رد عليه العدو باستهداف موقع للمقاومة غرب بيت لاهيا (شمال)، ما أدى إلى تدميره وجميع ملحقاته، بما في ذلك مبان ومستودعات، ثم تجدد القصف المتبادل لساعات قليلة فجر الأحد قبل أن يتوقف كلياً.

تقول مصادر في «حماس» لـ«الأخبار» إن محاولات جرت لاحتواء الموقف عبر جهات دولية، لكن الوساطات عادت وتركزت لدى المصريين الذين حاولوا تضمين قضية الطائرات والبالونات الحارقة في الاتفاق. وتضيف المصادر: «في ساعات العصر أبلغت الفصائل المصريين أن المقاومة مستعدة لإيقاف الصواريخ في حال أوقف الاحتلال النار من دون أي شروط أخرى، وهو ما وافق عليه الاحتلال»، لتسري تهدئة حذرة ما بعد ليلة السبت.

تأكيداً لهذه الصيغة، واصل الشبان الفلسطينيون منذ صباح أمس إطلاق البالونات الحارقة تجاه «غلاف غزة»، ما أدى إلى عدد من الحرائق في مستوطنات «كرميا» و«باد مردخاي»، الأمر الذي رد عليه جيش الاحتلال باستهداف مجموعة كانت تطلق البالونات بصاروخ من طائرة استطلاع، أصيب جرّاءه أحد الشبان بجراح طفيفة شمالي القطاع غزة، ثم توالت الاستهدافات عبر الطائرات من دون طيار في مناطق أخرى أمس.

هنا تشدد مصادر في المقاومة على أن عودة الاحتلال إلى استهداف مطلقي البالونات الحارقة بصورة مكثفة خلال الأيام الماضية، قد يؤدي إلى تصاعد موجات جديدة من المواجهة، علماً بأن صحيفة «هآرتس» نقلت أن «المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر» (الكابينيت) أوعز إلى الجيش بإنهاء ما وصفه بـ«إرهاب الطائرات الورقية الحارقة».

وما يعزّز احتمالات تجدد المواجهة قريباً أن المتحدث باسم جيش الاحتلال أعلن أمس أنه «وفقاً لتقييم الوضع الأمني، قرر الجيش تعزيز نشر بطاريات القبة الحديدية في منطقة غوش دان والجنوب، كما تقرر استدعاء قوات الاحتياط لدعم قوات الدفاع الجوي».

> تدل المؤشرات كافة على إمكانية تجدد المواجهة في وقت قريب

وفي سياق التهدئة، وصل أمس المنسق الخاص للأمم المتحدة لـ«عملية السلام» في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، إلى القطاع، حيث التقى قيادة «حماس». وقال رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية، خلال تشييع شهداء القصف الإسرائيلي أمس، إنه «في لقائنا مع ملادينوف، الذي بحثّ كيفية احتواء الوضع، جوابنا كان واضحاً ومحدداً برفع الحصار... لم نعد نؤمن بالوعود والروايات والمشاريع ومسيرات العودة مستمرة حتى تحقق كل أهدافها، وفي مقدمتها إنهاء الحصار». وعقب اللقاء، أشار ملادينوف إلى «جهود كبيرة بذلت السبت للابتعاد عن شبح الحرب»، داعياً الفصائل الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي إلى «التراجع عن الحافة (حافة حرب حقيقية)، ووقف التصعيد».

القاهرة لـ«حماس»: نحن بوابتكم الوحيدة

أشبه بيبم السمك في البحر. هكذا تراوح العلاقة مكانها بين القاهرة و«حماس»، في ظل جمود سياسي وضغط اقتصادي متواصل في غزة. كان الكل ينتظرون صفّارة «صفقة القرن» ليحددوا مواقفهم ويعلنوا ردود أفعالهم. وما تطلبه مصر حالياً هو ألا تبادر الحركة إلى قبول أي عرض من دون المرور عبر بوابتها

غزة ـ هاني إبراهيم

انتهت الجولة الأخيرة، والجديدة، من اللقاءات بين حركة «حماس» والقيادة الجديدة للملف الفلسطيني في جهاز «المخابرات العامة» المصرية على نسق الوعود ودراسة العروض. تخطت الزيارة مبدأ التعارف، بين اللواء أحمد عبد الخالق، الذي تسلّم الملف خلفاً للواء سامح نبيل، ووفد الحركة، لتنتقل إلى مربع «القلق» المصري من أن تتجاوب القيادة الحمساوية مع عروض أخرى تأتي من البوابة الأمنية أو القطرية، طالبين أن تكون القاهرة «العنوان الرئيسي» الذي ستنفذ به أي خطوات تحسينية لغزة، خاصة أن رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية، ورئيسها في غزة يحيى السنوار، اعتذرا عن عدم القدوم.

وعلمت «الأخبار» أن الوفد الحكومي من غزة، الذي زار القاهرة قبل قرابة أسبوعين، أي قبل زيارة وفد «حماس» في الأيام الماضية، كان قد تلقّى عروضاً مصرية لتحسين الواقع الاقتصادي ولدفع «حماس» إلى قبول صيغة التحسينات مقابل ضمان الهدوء في غزة ووقف «مسيرات العودة» والطائرات والبالونات الحارقة. آنذاك، اقترحت السلطات المصرية على الوفد، الذي ترأسه وكيل وزارة المالية في غزة يوسف الكيالي، إدخال جميع ما يحتاج إليه الغزيون من مصر، من بضائع ومحروقات وغاز، وأيضاً زيادة كمية الكهرباء المصرية إلى أكثر من 100 ميغاوات بدلاً من 22، وهي التفاصيل التي أعيد طرحها مع قيادة «حماس» التي جاءت غالبيتها من مكتب الخارج.

مع ذلك، أكثر ما كان يشغل بال الوفد جملة من الإشكالات، على رأسها منع قيادة المكتب السياسي في الداخل من إجراء جولة خارجية، والتضييق المتعمد في السفر على جميع عناصر الحركة، بما في ذلك الحالات الإنسانية والمرضية، وكذلك إيقاف ملف التنسيقات الخاصة بالفصائل الفلسطينية للممنوعين من السفر، وهو ما سمعوا بشأنه وعداً بالعمل على حله «من دون أن يؤثر في الأمن القومي المصري». كذلك، تكرر البحث في الملف الأمني وتطوير تأمين المنطقة الحدودية بين غزة ومصر، ومواصلة العمل ضد تنظيم «داعش» في سيناء، والتضييق على العناصر المتطرفين، وهو ما أبدت الحركة بشأنه انفتاحاً كاملاً للتعاون.

الملف العالق

أما بشأن المصالحة، فقال مسؤولو «المخابرات العامة» إنه لا مشكلة لديهم بشأن المقترحات الحمساوية حول «إقامة حكومة وحدة وطنية من الفصائل يتم تمكينها في غزة والضفة تجهز لانتخابات فلسطينية تشمل الرئاسة والتشريعي والمجلس الوطني» كعرض شامل لحل المشكلات كافة، لكنهم نقلوا الشروط التي قدمتها قيادة «فتح» خلال زيارتها للقاهرة قبل أسبوعين، برئاسة عضو «اللجنة المركزية» للحركة عزام الأحمد، التي طالب فيها بتمكين السلطة كلياً في غزة. هنا أكدت «حماس» للمصريين أن الظروف الأخيرة تدفعها إلى تجاوز إكمال عملية التسليم والتسلم، وكذلك قضية التمكين بالمفهوم الفتحاوي، وأن الخيار الأفضل هو الذهاب إلى «حكومة وطنية غير متحازة تعمل على حل جميع الإشكالات، بضمان من القيادة المصرية، وبسقف زمني».

> إذا لم تقبل السلطة أن تمر الحلول عبرها، فستكفل القاهرة ذلك

أما عن الخطة «ب» في حال لم تستطع «حماس» و«فتح» الاتفاق، فتم الاتفاق على «تشكيل حكومة جديدة تجهز لانتخابات، فيما سيضغط المصريون على (رئيس السلطة) محمود عباس لقبولها، وإلا فسيُبحث في خيارات أخرى» لم تتم تسميتها، لكنها بعيدة عن جو المصالحة.

في المقابل، قال أمين سر «اللجنة المركزية لفتح»، جبريل الرجوب، إن وفداً من حركته سيتسلم ردود «حماس» عقب لقاء مع المخابرات المصرية (يتوقع أن ينجز ما بين الليلة واليوم). وأضاف، في حديث إذاعي أول من أمس، أن «الكرة في ساحة حماس، ونأمل أن يراجعوا موقفهم ويفكروا جدياً في إطار ومصلحة الوطن ومستقبل قضيتنا... بعيداً عن سياق الأجندات الخارجية والأيديولوجية». وبشأن لقاء مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، قال الرجوب: «بوتين استمع إلى الرئيس عباس عن موقفه لبناء الشراكة من خلال مصالحة وتوافق وطني يرتكز على برنامج الدولة وبرنامج فيه... سلوك المقاومة ذات الطابع الشعبي»، مستدركاً: «أبلغنا الروس وكل الأطراف أن المصريين هم المكلفون والمنتدبون من الجامعة العربية على مدار السنوات الـ11 الماضية لقيادة هذا الحوار».

العروض الدولية والقطرية

فيما يتعلق بالعروض الدولية، والقطرية، لتحسين الواقع في غزة، ناقش المصريون مع «حماس» ما ورد أخيراً إلى الحركة، بما فيها أفكار المنسق الخاص للأمم المتحدة لـ«عملية السلام» في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، التي لا يزال يُعمل على إيجاد تمويل دولي وعربي لها، وهو قد أنهى جولة خليجية في هذا الشأن. هنا شددت القاهرة على أن «أي حلول يجب أن تكون مصر عنوانها وبوابة تنفيذها، وأن يكون للسلطة الفلسطينية سيادة في غزة لتنفيذها، وإلا فستكون عبر مصر حصراً». لكن «حماس»، التي لم تعترض على ذلك، طالبت بضغوط مصرية على «فتح» للعودة إلى المصالحة بشرط «تحمل كامل الاستحقاقات، بما في ذلك الموظفون والمؤسسات ورفع العقوبات... أو أن يبدأ المجتمع الدولي تنفيذ مشاريعه ويتجاوز السلطة».

أعادت «حماس» طرح الملفات التي وعد المصريون بحلها ولم ينفذوا ذلك (أ ف ب)

تحليل إخباري

رسائل التصدي من «غلاف غزة»... إلى «صفقة القرن»

علي حيدر

مرة أخرى يفشل العدو الإسرائيلي في الخروج من الدائرة المغلقة التي وجد نفسه داخلها في مواجهة قطاع غزة؛ فلا هو مستعد لتحمّل نتائج وتداعيات أثمان مواجهة واسعة وصولاً إلى إعادة احتلال القطاع، خاصة أنه أخفق مراراً في كسر معادلة الردع التي أرستها فصائل المقاومة، ولا هو قادر على التكيف مع استمرار النضال الشعبي الذي تتجاوز مفاعيله ورسائله محيط القطاع إلى ساحات الانتشار الفلسطيني، وإلى عواصم حياكة مخططات «صفقة القرن». مع ذلك، تجد إسرائيل نفسها مضطرة إلى تكرار محاولات القمع والردع، وهي في كل مرة تحاول اجتراح رهان جديد، لكن النتيجة نفسها: العودة إلى المعادلة السابقة.

إزاء هذا المستوى من الاعتداءات التي شهدها القطاع، عادة ما يُبحث عن المستجد الذي يدفع صانع القرار في تل أبيب إلى اتخاذ قرار بهذا الحجم. ويتعزز الدافع إلى معرفته في ضوء أن المؤسسة الإسرائيلية بكل عناوينها السياسية والاستخبارية والعسكرية تركز أولوياتها في هذه المرحلة على الجبهة الشمالية، وأغلب القادة السياسيين والعسكريين يتجنبون الذهاب بعيداً في مواجهة عسكرية مع غزة.

على هذه الخلفية، كشف العدوان الإسرائيلي، الأوسع منذ «الجرف الصامد» قبل أربع سنوات، عن أن مفاعيل النضال الشعبي تتفاعل في الساحة الإسرائيلية، وفرضت نفسها على جدول أعمال المستويين السياسي والأمني إضافة إلى الرأي العام الإسرائيلي. ويبدو أن القيادة الإسرائيلية باتت مضغوطة بفعل عوامل متعددة، من ضمنها التداعيات التي تركها استمرار النضال الشعبي (مثل الطائرات والبالونات الحارقة) الذي تتخوف تل أبيب من أن يتواصل تصاعدياً، وهو ما شكّل عبئاً على المؤسسة الأمنية، وعزّز ضغوط مستوطني «غلاف غزة»، إضافة إلى السجال السياسي الداخلي الذي يتفاقم على خلفية الموقف من غزة.

يؤكد حجم العدوان، والحملة السياسية والإعلامية التي واكبته، أن ما حدث لم يكن تدحرجاً بفعل ردّ موضعي على حادث هنا أو هناك، بل ترجمة لقرار مسبق وفي إطار مخطط ومدروس، وهو ما أكده المعلق السياسي في صحيفة «معاريف» بن كسبيت، الذي قال إن الأجهزة الأمنية استعدت منذ أسبوعين لهذا الهجوم، ما يعني أن ما حدث «عملية عسكرية خطط لها الجيش» في أعقاب تعليمات وجهها وزير الأمن أفيغدور ليبرمان، بـ«تغيير التوجه إلى شنّ هجوم واسع ضد حماس، حتى لو كلف تصعيداً أو جولة عنف أخرى».

في المقابل، كشف الرد الفلسطيني المكثف والسريع، أكثر من 180 صاروخاً وقذيفة، عن تصميم المقاومة على مواصلة حماية شعبها، وعزمها على الرد على القصف بالقصف، ومنع العدو من أن يفرض معادلته مع القطاع. وبلحاظ الضوابط التي التزمها الطرفان خلال تبادل النيران، يمكن التقدير أن ما حدث شكل ارتقاءً كمياً في القصف من دون تجاوز خطوط حمر محدّدة للطرف الآخر (باستثناء أن القصف طاول وسط غزة وأوقع أضراراً كبيرة وشهداء)، الأمر الذي حضر بوضوح لدى المعلقين العسكريين الإسرائيليين، بقولهم إن مديات القصف وضوابطه تدل على أن الجانبين لا يتجهان نحو مواجهة واسعة. ولفت هؤلاء إلى أن «حماس لم تطلق صواريخ طويلة المدى، وإنما باتجاه مستوطنات غلاف غزة». في المقابل، قصفت إسرائيل «على نحو مدروس» مواقع للحركة وفصائل أخرى، من دون التسبب في سقوط عدد كبير من الشهداء.

في كل الأحوال، من الواضح أن القيادة الإسرائيلية عندما درست خياراتها، توصلت إلى صعوبة التكيف مع الواقع القائم، وفي الوقت نفسه الحرص على تجنب خوض عملية واسعة تستمر أسابيع، وتؤدي إلى قصف العمق الإسرائيلي، ثم إعادة التوصل إلى تفاهمات مشابهة لما مضى، هذا بالإضافة إلى أن التدحرج نحو عملية بهذا الحجم سيكون مثل السقوط في الفخ، ويربك أداءها على الجبهة الشمالية التي تدرك بشأنه أن كل اعتداء هناك قد يتحول في أي لحظة إلى مواجهة واسعة، خاصة في حال كان لدى الإسرائيلي نيات تصاعدية في هذا المسار.

ما حدث يشكل، في الوقت نفسه، ارتقاءً في الرسائل المتبادلة، وذلك في سياق مسار تصاعدي، وهو ما قد يؤشر ويمهد لجولات لاحقة، لكن إسرائيل ستبقى مضطرة إلى أن تبقى مضبوطة تجنباً لردود تتجاوز قدرتها على التحمل. وفي ضوء الإرباك الذي تشهده المؤسسة الإسرائيلية، حول الأهداف والخيارات الواجب اتباعها مقابل القطاع، وتعقيدات المشهد الإقليمي وتفاعله مع الداخل الفلسطيني، كل ذلك يلقي بثقله على مؤسسة القرار في تل أبيب، ويمنح المقاومة في غزة مزيداً من هامش المبادرة والرد، الذي يستند في الدرجة الأولى إلى التصميم والقدرة على الرد على الاعتداءات.

في النتيجة، وتحديداً بشأن اليومين الماضيين، فشلت إسرائيل مجدداً في فرض معادلتها على المقاومة، لكنها ترفض التوصل إلى اتفاق تهدئة يمنع استمرار التوتر والتصعيد أو يرفع الحصار الجائر. وفي المقابل، ترفض المقاومة وقف «مسيرات العودة» أو منع الطائرات الحارقة، وهي تطالب برفع الحصار من دون أثمان تتعلق بسلاح المقاومة.

لذلك، لم ينفع تباهي رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، بما قاله أمام جلسة الحكومة، وفيه أنه «تم توجيه ضربة إلى حماس هي الأشد منذ الجرف الصلب»، من أجل تغيير الانطباع داخل الكيان إزاء نتائج هذه الجولة من القتال الصاروخي، ولذلك توسعت دائرة المنتقدين لنتائج الجولة الأخيرة على المستويين السياسي والإعلامي. ومن هنا ينبع أيضاً تلميح نتنياهو بنفسه إلى جولات أخرى، بالقول: «أمل أنهم استوعبوا الرسالة، وإذا لم يستوعبوها، فإنهم سيستوعبونها لاحقاً»، لكنه تجاهل حقيقة أن المقاومة ردت أيضاً بكثافة هي الأكبر منذ ذلك الوقت، ورفضت تلبية المطلب الإسرائيلي بالامتناع عن مواصلة المسيرات واستمرار إطلاق الطائرات الورقية والبالونات الحارقة.

في المقابل، ترى التقديرات السائدة في الساحة الإسرائيلية أن ما حدث شكل ضربة جديدة لقدرة الردع، فبدلاً من أن تحسن موقع إسرائيل في المعادلة، أظهرت المقاومة الفلسطينية تصميمها مجدداً على التصدي لأي عدوان. والجديد أن العدو راهن على أن يرفع منسوب القلق لدى المقاومة من أن يكون هناك قرار بالذهاب حتى المواجهة الواسعة والمتدحرجة والمتواصلة، لكنه اكتشف أن قيادة المقاومة تدرك تماماً القيود التي تطوّق القرار الإسرائيلي، وهو ما انطوى عليه كلام رئيس الاستخبارات العسكرية السابق، اللواء عاموس يادلين، عندما قال: «لقد أشرنا إلى أن العيون شاخصة نحو الشمال، وأننا لا ندخر إلى حرب بسبب طائرات ورقية وبالونات حارقة». كما اعترف يادلين بأن «الردع مقابل حماس تصدّع، وحماس غيرت المعادلة وإسرائيل فقدت قدرة قيادة الأحداث مقابل حماس في غزة». لافتاً إلى أن الحركة عادت للعمل ضد منطقة «غلاف غزة» على نحو لم تتجرأ على فعله في السنوات الثلاث التي تلت «الجرف الصلب». انطلاقاً من هذا التقويم، دعا إسرائيل إلى العمل على إعادة الردع الذي فقد فعاليته، وتجنب الخشية من جولة قتال إضافية.

المؤكد أن هذه الجولة من القتال الصاروخي ستحضر مع نتائجها ورسائلها لدى صناع القرار الأميركي والسعودي أيضاً، وتؤكد لهم مجدداً عزم الشعب الفلسطيني وقدرته ليس فقط على تحويل «غلاف غزة» إلى ساحة ضغط على إسرائيل، بل أيضاً على «صفقة القرن». ومرة أخرى يظهر أن كل المساعي السياسية والتهويلية التي توالت خلال الأشهر السابقة لم تنفع في تطويع الإرادة الفلسطينية المصممة على مواصلة النضال الشعبي والمقاوم. كما يحضر في خلفية كل المتربصين بالقضية الفلسطينية ومقاومتها القلق من الدور الاستنهاضي الذي يؤديه قطاع غزة، بمقاومته وشعبه. أما ما يرفع منسوب القلق لديهم، فهو أن المواجهة الأخيرة شكلت مناسبة إضافية لتظهير حجم التصميم الذي يتمتع به الشعب الفلسطيني على مواجهة أي مخطط يستهدف تصفية قضية العودة إلى الوطن، أو استعادته كلياً.

سوريا

تتيح المعركة التي أطلقها الجيش على الحدود الإدارية بين درعا والقنيطرة، إن استكملت بنجاح، عزل ريف درعا الغربي عن المنطقة الحدودية مع الجولان المحتل، وإنهاء وجود «هيئة تحرير الشام/ جبهة النصرة» في المناطق الممتدة بين الحارة ونوى. بعد رفضها التسوية ومحاولتها إفشال ما تم إنجازه مع بقية الفصائل

إغلاق ملف «جبهة النصرة» في الجنوب

معارك القنيطرة: عزل الحدود

حيّدت سياسة اتفاقات «التسوية» معظم المناطق التي كانت خارج سيطرة القوات الحكومية في درعا، عن خريطة المواجهة العسكرية، وذلك عبر التواصل المباشر مع وجهاء تلك البلدات وعدد من قادة الفصائل المسلحة المحليين. فبعد ريف درعا الشرقي وأحياء درعا المدينة، دخلت بلدات الريف الشمالي الغربي، بدورها، مسار «المصالحات»، في وقت كان يحشد الجيش على جبهة القنيطرة المجاورة، النتيجة الأولية لمعظم تلك الاتفاقات، التي لم ينطلق تنفيذها بعد، كانت تجميع الجزء الأكبر من المسلحين الرافضين للتسوية، ومعظمهم ضمن «هيئة تحرير الشام»، في حزام يمتد على أجزاء من درعا والقنيطرة. وبات هذا الوجود يهدد بإفشال المصالحات في بعض البلدات، كما جرى قبل أيام في محيط كفر شمس، حيث هاجم مسلحون من «تحرير الشام» نقاط تمركز الجيش شمال البلدة، عقب البدء بتنفيذ بنود التسوية. وخلال اليومين الماضيين، نجحت المحادثات في إدخال بلدات جاسم ونمر والحارة، ضمن إطار التسويات، غير أن رفض مسلحي «تحرير الشام» لهذا التوجه منع البدء بتنفيذ الاتفاق. واستولى هؤلاء المسلحون على المواقع العسكرية في تل الحارة المشرف على البلدة، لمنع أي محاولة من قبل الجيش السوري لدخولها، وذلك بعد خروج قسم من أهلها للمطالبة بدخول الجيش، عقب التوصل إلى تفاهم أولي في المفاوضات.

وفي المقابل، وبعد أن بدأ الجيش عمليات التمهيد ضد مواقع المسلحين في ريف القنيطرة، أطلق عملية عسكرية من محيط بلدة جبا الشرقي نحو الجنوب، على الحدود الإدارية بين درعا والقنيطرة. وسيطر خلال المرحلة الأولى منها، على بلدة مسحرة والتل المجاور لها من الجهة الغربية، ليبدأ محاولة التقدم نحو نبع الصخر، شمال غربي الحارة. وتوازى تحرك الجيش هذا، مع قصف جوي ومدفعي مكثف على تل الحارة، الذي يتيح رصد غالبية البلدات المحيطة، لكونه أعلى التلال هناك. ودفعت «هيئة تحرير الشام» بتعزيزات إلى محيط مسحرة الجنوبي، في محاولة لمنع تقدم الجيش جنوباً، والذي يهدد بعزل بلدات ريف درعا الباقية بيد المسلحين، عن ريف القنيطرة، إن تكلل بالنجاح. وتعد هذه البلدات، الممتدة بين نبع الصخر والحارة شمالاً، ونوى جنوباً، المعقل الأخير للفصائل في درعا. وفي حال سيطرة الجيش عليها، بالتفاوض أو النار، سيكون قد بات أمام تحدي المنطقة الحدودية مع الجولان المحتل، بما يضم من تعقيدات ميدانية وسياسية.

وبالتوازي مع اشتعال جبهة القنيطرة، دخل أول من أمس، الاتفاق الخاص بأحياء درعا البلد حيز التنفيذ، عبر البدء بتسليم الفصائل المسلحة لأسلحتها الثقيلة والمتوسطة إلى الجيش، وإخراج الدفعة الأولى من الراغبين بالخروج نحو الشمال السوري، أمس. وعلى رغم أن العدد المقدر للراغبين بالخروج، وصل إلى أكثر من 1000 بين مدنيين ومسلحين، ضمن الدفعة الأولى 407 مدنيين ومسلحين خرجوا على في 10 حافلات، بمرافقة من الهلال الأحمر السوري والقوات الروسية والحكومية. وكغيرها من المناطق التي شهدت اتفاقات «مصالحة»، تجري قوات الجيش تدقيقاً وتفتيشاً للمغادرين، بهدف منع خروج أي أسلحة خارج الاتفاق، أو تهريب مخطوفين وأسرى. وتم أمس أيضاً، تحرير خمسة من المخطوفين لدى الفصائل في مدينة درعا، كجزء من بنود التسوية. وتشير المعلومات إلى أن الدفعات المقبلة للراغبين بالخروج، ستكون خلال الأيام القليلة المقبلة، لحين إتمام العملية. وبدا لافتاً، أن القسم الأكبر من المسلحين اختاروا البقاء في الجنوب، تحت إطار المصالحة، على الخروج نحو الشمال، وهو تباين واضح عن بقية المناطق التي وقعت اتفاقات «تسوية».

وبينما لا يزال ملف خروج مسلحي «هيئة تحرير الشام» من الجنوب عالقاً، تحضّر الأخيرة بالتعاون مع عدد من الفصائل، لشن عملية عسكرية ضد بلدتي كفريا والفوعة المحاصرتين في ريف إدلب، وفق ما تشير التحضيرات العسكرية على خطوط التماس في محيط البلدتين. وكان ملف البلدتين حاضراً في غالبية اتفاقات التسوية التي كانت «تحرير الشام» أحد أطرافها، إلا أن تنفيذ بعض بنود تلك الاتفاقات تعطل أكثر من مرة. وتربط أوساط معارضة التحرك المرتقب، برغبة تركية في الضغط لحسم ملف البلدتين، قبل أي تطورات قد تشهدها مدينة إدلب، بما يشمل اتفاق «تخفيض التصعيد». وجاء ذلك بعد أن نقل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إلى نظيره الروسي فلاديمير بوتين، قلقه من أن أي هجوم للجيش السوري على منطقة «خفض التصعيد» سيهدد جوهر اتفاق «أستانا»، على حد ما نقلت وسائل إعلام تركية.

(الأخبار)

كثّف الجيش غاراته على تل الحارة بعد سيطرة «تحرير الشام» عليه بالكامل (أ ف ب)

> تحضّر «تحرير الشام» لهجوم على كفريا والفوعة في ريف إدلب

اعتداء إسرائيلي جديد شرق حلب

جدّد العدو الإسرائيلي اعتداءاته على الأراضي السورية، عبر غارات جديدة نفذها ليل أمس، على مواقع في محيط مدينة حلب. وأوضح مصدر عسكري سوري أن صواريخ عدة استهدفت أحد المواقع العسكرية شمال مطار النيرب، شرق حلب، مضيفاً أن الاعتداء لم يسفر عن سقوط شهداء، واقتصرت أضراره على الماديات. وهذه المرة الثانية التي تستهدف فيها غارات جوية محيط مطار النيرب، إذ سبق وأصيب أحد المستودعات في المنطقة الصناعية المحاذية للمطار، بأحد الصواريخ الإسرائيلية.

وبالتوازي، رصدت عدة مواقع متخصصة بمتابعة حركة الطيران أمس، تواجد إحدى طائرات المراقبة والتحكم لدى البحرية الأميركية، لساعات (خلال النهار) قبالة السواحل السورية، قبل توجهها إلى القاعدة الأميركية في صقلية.

اليمن

إفشال هجمات لـ«التحالف» على جبهتَي الساحل والحدود

تواصل القوات الموالية لـ«التحالف» محاولاتها إحداث اختراقات مهمة على جبهة الساحل الغربي، في وقت تستغلّ القوات المشتركة تراجع العمليات لشن هجمات مضادة

في وقت تَوجّه رئيس الوزراء في حكومة الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي، أحمد عبيد بن دغر، إلى العاصمة السعودية الرياض، لـ«الإشراف على مناقشة الأفكار المتعلقة بعملية السلام عامة، والحديدة (غرب) في شكل خاص، والتي قدمها المبعوث الأممي مارتن غريفيث»، بحسب ما أفادت به وكالة «سبأ» التابعة لحكومة هادي، تلقت القوات الموالية لـ«التحالف» ضربات جديدة على جبهة الساحل الغربي، خصوصاً في مديريتي التحيتا وحيس.

وأحبطت قوات الجيش اليمني واللجان الشعبية، فجر أمس، محاولة تقدم للميليشيات المدعومة إماراتياً في منطقة الفازة، جنوب شرقي التحيتا. وأفادت مصادر عسكرية من القوات المشتركة بـ«سقوط قتلى وجرحى» من المهاجمين، فيما «لاذ من تبقى منهم بالفرار». وترافق التصدي لمحاولة التقدم هذه مع هجوم مدفعي على مواقع القوات الموالية لـ«التحالف» غرب التحيتا، ما أسفر عن «إصابات مباشرة في صفوف تلك القوات». وفي جبهة حيس، حاول مقاتلو الميليشيات المدعومة إماراتياً التقدم باتجاه مفرق العدين، إلا أن الجيش واللجان أفشلا محاولتهم، قبل أن يشنّا هجوماً مضاداً أدى إلى «إحراق آلية عسكرية إماراتية»، وإيقاع عدد من القتلى والجرحى. وأوضحت مصادر عسكرية أن من بين قتلى مواجهات حيس قائد الكتيبة الرابعة في قوات «حراس الجمهورية» التابعة لطارق محمد عبد الله صالح، وقيادياً آخر في قوى العدوان وثلاثة من مرافقيه. وكان القيادي في القوات الموالية لـ«التحالف»، أحمد السويلمي، وأربعة من مرافقيه، قُتلوا، أول من أمس، في كمين نصبته لهم وحدة الهندسة في القوات المشتركة في مديرية التحيتا.

حدودياً، أفشل مقاتلو الجيش والجيش هجوماً للقوات السعودية والسودانية في شمال صحراء ميدي بمحافظة حجة. وأشارت مصادر عسكرية في القوات المشتركة إلى أن الهجوم، الذي استمر لساعات، أدى إلى سقوط قتلى من المهاجمين «معظمهم سودانيون»، فضلاً عن «تدمير 6 آليات عسكرية سعودية». وفيما أعلنت المنطقة العسكرية الخامسة في القوات الموالية لهادي «تحرير عدد من المواقع المهمة في وادي حيران، وصولاً إلى تحرير قرية الخوارية»، في مديرية حيران، بمحافظة حجة، نفت مصادر الجيش واللجان حدوث أي تقدم لتلك القوات في حيران أو ميدي، مُتحدّثة عن «تدمير مدرعتين عسكريتين تابعتين للقوات السعودية مساء اليوم (أمس) في صحراء ميدي، وذلك بعد تدمير ست آليات عسكرية سعودية في اليوم نفسه». وفي جيزان، أفيد عن مقتل عدد من الجنود السودانيين في تفجير اليتين كانتا تقلانهم في منفذ الطوال، توازياً مع سقوط عدد من عناصر القوات الموالية للسعودية إثر إفشال محاولتي تقدم لهم قبالة موقع «أم بي سي» وشرق الدود في المنطقة نفسها. وكان مقاتلو الجيش واللجان تمكنوا، أول من أمس، خلال عملية عسكرية واسعة، من السيطرة على أربع قرى وعدد من المواقع العسكرية شرق وشمال الدود وقبالة جبل الدخان في جيزان.

> وصل بن دغر إلى الرياض للإشراف على مناقشة «أفكار السلام»

سياسياً، أكد وزير الخارجية في حكومة هادي، خالد اليماني، خلال لقائه أمس وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية الستر بيرت، أن الرئيس المستقيل «كلف رئيس وزرائه برئاسة لجنة خاصة لدراسة المبادرة التي تقدم بها المبعوث الأممي والمتعلقة بالوضع في الحديدة». جاء ذلك بعد ساعات من وصول بن دغر إلى الرياض، حيث سيلتقي «عدداً من سفراء الدول الشقيقة والصديقة ضمن الجهود الرامية لتحقيق السلام الشامل في اليمن».

(الأخبار)

داخل احد الاسواق في منطقة عبس في محافظة حجة (أ ف ب)

الرقة: شتات بين ضفتي الفرات... والحواجز بينهما «منشار»

خُرم أهالي الرقة من السفر والتنقل لسنوات. وحين ظنّوا أن في وسعهم التنقل بحرية بعد اندحار «داعش»، وجدوا أنفسهم أمام نوع جديد من الاستغلال. إذ يجب على الراغبين في الانتقال بين شطري محافظتهم، عبر الفرات، دفع «خوّة» للحواجز. تؤخذ منهم على شكل «رسوم جمركية» تارة، و«سلبطة» تارة أخرى

فراس الهكار

يقسم نهر الفرات محافظة الرقة إلى شطرين. الضفة اليمنى (الشاميّة) تقع تحت سيطرة الجيش السوري ومقاتلي «العشائر» باستثناء مدينة الطبقة وبلدة المنصورة وبعض القرى الممتدة بين الطبقة غرباً والعكيرشي شرقاً. أما الضفة اليسرى (الجزيرة) التي تضم المدينة المُدمرة وأريافها الغربية والشرقية والشمالية، فتقع تحت سيطرة «قوات سوريا الديموقراطية». فرضت حواجز الأخيرة «رسوماً جمركية» على أبناء المحافظة، وبات المدنيون يدفعون «جمركاً» على كل ما يدخل أو يخرج من الرقة، وإلا فإنه يُصادر ويُغرّم أصحابه. وتجبي تلك الحواجز هذه الضرائب وفق إيصالات رسمية موقّعة ومختومة، وتتراوح قيمتها بين 1000 و5000 ليرة سورية، حسب البضاعة وكميتها. ويدفع الأهالي الراغبون في التنقل بين شطري الرقة رسوماً عن مواشيهم ومحاصيلهم الزراعية ومنتجاتهم الحيوانية، وكذلك سياراتهم وبضائعهم التجارية. تبرر «قسد» فرض هذه الرسوم بـ«الخشية من انتقال المواد الغذائية والمحاصيل والخضروات والمواشي إلى خارج الرقة، ما قد يتسبّب في ارتفاع أسعار مبيعها».

«حواجز رديفة»

تذمر المدنيون الذين يعيشون في مناطق «قسد» من تلك الرسوم التي يدفعونها، إلا أنهم شعروا بأنهم «في نعمة كبيرة» حين مرّوا عبر الحواجز التابعة للحكومة السورية. فما إن تنتهي معاناتهم بخروجهم من مناطق «قسد»، حتى تبدأ معاناتهم مع حواجز تعاقد أفرادها مجدداً عن حمولاتهم. النعجة الواحدة ما بين 5 و10 آلاف ليرة، حسب مزاج العنصر، والبقرة 50 ألف ليرة، و«سطل» اللبن 500 ليرة، وطنّ القمح 25 ألف ليرة، والحصادة الآلية نحو مليون ونصف مليون ليرة. ولا يقتصر الدفع على حاجز واحد، إذ يضطر المدنيون إلى الدفع عند أغلب الحواجز التي يمرون عبرها، لذلك لجأ أغلبهم إلى تهريب المواشي والمواد الغذائية بين شطري المحافظة بالتعاون مع عناصر الحواجز أنفسهم.

قصد أبناء الرقة المهجرون في المحافظات السورية مدينتهم للمرة الأولى منذ سنوات، وغايتهم قضاء العيد بين أهاليهم والاطمئنان على ما بقي من بيوتهم التي غادروها بعد خروج الرقة عن سيطرة الحكومة في عام 2013، إلا أن أصحاب السيارات الخاصة منهم لم يُسمح لهم بتجاوز الحدود الإدارية للمحافظة، إذ أوقفتهم حواجز الجيش السوري قرب منطقة الرصافة، وطلبت منهم مبالغ خيالية، وصلت إلى 450 ألف ليرة (نحو ألف دولار أميركي)، ليفاجأ الأهالي بهذا الرقم ويعودوا أدراجهم إلى المحافظات التي جاؤوا منها.

المحامي نذير الحسن كان أحد قاصدي الرقة قبل أيام، إلا أنه لم يتمكن من الوصول إلى المدينة، وعاد مع عائلته إلى اللاذقية، بعد أن طلب منه عناصر الحاجز العسكري مبلغاً كبيراً ليس بوسعه أن يدفعه. وقال في حديث إلى «الأخبار»: «طلبوا مني عند الحاجز 450 ألفاً، قالوا لي هذا رسم دخول إلى المحافظة، أما أن تدفعه أو ترجع من حيث أتيت، وقد رجعت مع عشرات السيارات التي كان أصحابها يأملون قضاء أول عيد لهم منذ سنوات في مدينتهم، وزيارة قبور موتاهم». وأضاف الحسن: «تقدمت بشكوى إلى مجلس الشعب، وأبلغت مسؤولي محافظة الرقة بما جرى معي، وفوجئت بأنهم يعرفون بذلك، وليس في وسعهم فعل شيء».

> لا أمل بعودة قريبة لدوائر الدولة الرسمية إلى ريف الرقة المحرر

مئات السيارات لم تغادر الرقة منذ سنوات وباتت بحاجة إلى تجديد أوراقها (أ ف ب)

تحت قبة البرلمان

طرح عضو مجلس الشعب عن محافظة الرقة المحامي إسماعيل الحجو هذه الشكوى تحت قبة مجلس الشعب السوري، موجهاً سؤاله إلى وزير المالية حول فرض رسوم دخول إلى محافظة الرقة. وقد أكد الوزير مامون حمدان، في ردّه أمام الأعضاء: «لم نفرض في وزارة المالية أيّ رسوم أو ضرائب من هذا النوع، وأي مبلغ تتم جبايته لا يدخل خزينة الدولة». ينبغي على أصحاب السيارات الخاصة أن يتركوا سياراتهم في المحافظات التي يعيشون فيها، ويسافروا باستخدام وسائل النقل العامة لتخفيف الرسوم التي تفرضها الحواجز، رغم أن تلك السيارات ليست مخالفة أو مدينة بمبالغ مالية للحكومة السورية، ولا يوجد أي مبرر لفرض مثل هذه الرسوم عليها. يقول المدرس علي العلي: «إن السفر من دمشق أو اللاذقية إلى الرقة صار يحتاج إلى فيزا، بل إن كلفة السفر من سوريا إلى دولة أخرى أقل كلفة من السفر إلى الرقة، ولا يوجد أي سبب وجيه لفرض مثل هذه الرسوم».

ترسيم السيارات

مئات السيارات الخاصة لم تغادر محافظة الرقة منذ سنوات، وقد صارت بحاجة إلى تجديد أوراقها، ولكن ذلك غير ممكن في ظل «رسوم جمركية» كبيرة على السيارات التي يريد أصحابها تجديد أوراقها تتراوح بين 300 ألف ونصف مليون ليرة سورية. ولا يمكن لمالك السيارة الذي اشترى سيارته أن يقود السيارة إلى حماة كي يجدد ترسيمها وينقلها إلى اسمه بموجب وكالة رسمية، بل يجب عليه إحضار المالك الأساسي إلى الرقة، كي يقودها بنفسه ويوصلها إلى حماة، وهناك يصبح بإمكان المشتري أن يجدد أوراقها. وتعمل مديرية نقل الرقة في مدينة حماة، ما يزيد معاناة مالكي السيارات الذين يريدون تجديد تسجيل سياراتهم كي يتنقلوا بحرية، وينتظر المدنيون عودة مديرية النقل إلى الرقة أو الريف الذي تسيطر عليه الحكومة السورية من أجل إتمام معاملاتهم، لكن هذا غير ممكن حالياً، حسب مصادر في مديرية النقل، أكدت لـ«الأخبار» أن «العمل يحتاج في الرقة إلى شبكة اتصالات، ولا يمكن أن تتم الإجراءات والانتقال إلى الرقة قبل توافر شبكة الاتصالات. وهناك لجنة تذهب إلى الرقة بشكل دوري وتفحص السيارات، لكن الإجراءات الإدارية حصراً تكون في حماة».

تخبّط واضح

يشعر المدنيون في الرقة بخيبة أمل بعد عام من «التحرير». رفرفت الأعلام السورية فوق الأبنية المهدمة (الجانب الأيمن)، وجالت عدسات كاميرات الإعلام الرسمي في أرجاء الريف «المحرر»، وزار بعض الوزراء بلدات وقرى ريف الرقة، إلا أن ذلك لم يغير في الواقع شيئاً. عندما سيطرت فصائل المعارضة على الرقة (2013)، لم يكن لديها خطة عمل من أجل إدارة شؤون المحافظة، ما سهّل الأمر لتنظيم «داعش». وفي عام 2017، عاد شطر من الرقة إلى سيطرة الحكومة، ويتضح أن «خطط» الحكومة الغائبة الآن، لا تختلف عن خطط المعارضة في 2013. عام مضى ولا شيء يذكر، لا مياه لري المحاصيل الزراعية، ولا أفران تكفي ولا محطات محروقات ولا مراكز صحية ولا آلية فاعلة لتسويق محصول القمح، وكل ذلك يحصل عليه الأهالي من المناطق الواقعة تحت سيطرة «قسد». وما زالت الدوائر والمؤسسات الحكومية الخدمية في محافظة حماة يقتصر عملها على توزيع الرواتب كل ثلاثة أو أربعة أشهر للموظفين الذين يأتون من الرقة إلى حماة لتسلّم رواتبهم ثم يعودون إلى الرقة. ولا همّ لمسؤولي المحافظة سوى تقاسم المناصب ودسائس السوء وزيادة الأرصدة المالية.

العراق

احتجاجات الجنوب: اختبار جديد لحكومة العبادي... وإيران؟

مع اتساع نطاق التظاهرات الغاضبة التي تشهدها المحافظات الجنوبية وتحولها في غير منطقة إلى مواجهات مع القوات الأمنية، تتقدم تساؤلات حول مآل هذه الاحتجاجات وإمكانية الاستثمار السياسي فيها، عوامل عدة توفر للولايات المتحدة أسباباً للدخول على خط الحراك المطلبي وجذبها إليه، في حين تجد إيران نفسها معنية بالدفع إلى ضبط الأوضاع أمنياً. ومن ثم الاشتغال على مسارَين سياسي واقتصادي يلائمان حلفاءها، وما بين الطرفين الخارجيين، ثمة حسابات داخلية لكل من أفرقاء العملية السياسية، الذين يبدو قائد مرحلتهم الانتقالية، حيدر العبادي، الأكثر تضرراً

دعاء سويدان

لم تكد تخفت موجة الاحتجاجات الشعبية التي واجهتها سلطات بغداد خلال الأعوام الثلاثة الماضية (منذ صيف 2015 وحتى قبيل أشهر من انطلاق الماراثون الانتخابي)، حتى انطلقت موجة أخرى في ظرف أشد صعوبة تمثل بالفراغ التشريعي المخيّم على البلاد للمرة الأولى منذ 15 سنة، والخلاف المستمرّ في شأن تشكيل الكتلة النيابية الأكبر والذي سيمهّد لتشكيل حكومة جديدة. فروقات عدة يمكن تسجيلها

> تحفّس خليجي مصحوب بحذر للموجة الجديدة من الاحتجاجات في الجنوب

ما بين الموجتين لنواحي قيادة الفعل الاحتجاجي وشعاراته وأشكاله وغيرها، لكن المشترك بينهما فضلاً عن المنطلق الزمني، الذي هو شهر تموز/ يوليو بما يعنيه هذا التوقيت من «جحيم» لا يُطاق في بلاد الرافدين، هو إمكان الاستثمار السياسي فيهما من قبل أطراف عدة داخلية وخارجية.

انطلقت الموجة الأولى في تموز عام 2015، واستمرت حتى آذار/ مارس عام 2017. وقد رفع لواءها، حينها، زعيم «التيار الصدري»، مقتدى الصدر، تحت شعار محاربة الفساد والمطالبة بتنفيذ الإصلاحات الحكومية. بدت الأمور، وقتذاك، أكثر وضوحاً وتنظيماً مما هي راهناً. صحيح أن محفّزها المباشر، خلال الفترة المشار إليها، كان - مثلما هو حالياً - ارتفاع درجات الحرارة تزامناً مع أزمة كهرباء خانقة، إلا أنها ظهرت مُقولبة ضمن إطار حزبي وشعاراتي لم يمنع عمليات «التسلل» السياسي نحوها. اليوم، يبدو انفجار ثورة شعبية في محافظات الجنوب عموماً، ومحافظة البصرة خصوصاً، مفهوماً وطبيعياً بالنظر إلى جملة عوامل موضوعية في مقدمها: تردي خدمة التيار الكهربائي والذي تفاقم مع قيام إيران أخيراً بقطع خطوط الطاقة التي كانت تزود بها العراق ما أفقد الأخير قرابة 1400 ميغاواط (عزت طهران الأمر إلى تراكم الديون على جارتها، فيما أرجعته بغداد إلى شحّ الكهرباء الحاصل في إيران)، ارتفاع نسبة الملوحة في شط العرب شمال البصرة إلى مستوى غير مسبوق في ظل الانخفاض الكبير المُسجَّل أصلاً في منسوب مياه نهري دجلة والفرات وما نجم عنه من أزمة في توافر مياه الشرب والاستخدام، وأخيراً تزايد عدد العاطلين من العمل على رغم انتشار الشركات النفطية في الجنوب.

كل تلك الأسباب وغيرها أدت، خلال الأيام القليلة الماضية، إلى اندلاع تظاهرات غاضبة في البصرة سرعان ما امتدت إلى ميسان وذي قار والديوانية وبابل والنجف وكربلاء، حتى الآن، لا قيادة واضحة للتظاهرات سوى بعض الشخصيات العشائرية والوجهاء الذين لم تصل تحركاتهم حد تشكيل كيان جامع ناطق باسم المحتجين، ولعلّ هذا هو ما يجعل العمل على احتواء الغضب ومعالجته أكثر صعوبة. الأهم مما تقدم، أن الاحتجاجات، وعلى رغم أن شعاراتها لا تزال تراوح في الإطار المطلبي ولم تتعدّاه إلى ما يمكن اعتباره دليلاً على «شبهة تدخل خارجي»، إلا أنها بلغت حد اقتحام مقارّ حكومية وإحراقها وتعطيل مرافق حيوية، الأمر الذي يسهّل احتمال اختراقها من قبل من تسمّيهم الحكومة العراقية «المندسّين»، مع ما يفتح عليه ذلك من سيناريوات فوضى، لا يبدو أن الولايات المتحدة تجد ضيراً منها إذا كان في الأمر تضييق على الوجود الإيراني.

خلال تظاهرات الأعوام الماضية والتي قادها «التيار الصدري»، وجدت واشنطن الفرصة سانحةً للدفع بالنشطاء المتخرّجين من منظماتها الفاعلة في بلاد الرافدين إلى الميدان بهدف تصدير شعاراتهم الخاصة. اختلط حينذاك الحابل بالنابل، وتداخلت صيحات الإصلاح مع هتافات بدت خارجة من السياق، ليؤول الأمر إلى يوم دموي في المنطقة الخضراء (7 قتلى وأكثر من 300 جريح)، سرعان ما أعلن الصدر «تبرؤه» من أعمال الشغب التي تخلّلته. مع انطلاق سباق الانتخابات التشريعية التي أجريت في أيار/ مايو الماضي، تجددت الرهانات على تحالف انتخابي يمكن أن يشكّل كتلة وازنة بمواجهة القوى المحسوبة على إيران، والتي أضيف إليها (للمرة الأولى برلمانياً) الحشد الشعبي. جاءت النتائج، في الظاهر، موائمة لتلك الرهانات؛ إذ حصد تحالف «سائرون» الذي ضم إلى «الصدريين» «الشيوعيين» وقوى «مدنية» العدد الأكبر من المقاعد، من دون أن يتمكن في الوقت نفسه من بلوغ ما يؤهله لتشكيل الحكومة بغير عناء. اليوم، ومع بروز مؤشرات إلى إمكان نجاح طهران في إعادة لملمة شتات الكيانات الموالية لها، لا يظهر مستبعداً احتمال دخول أميركي - خليجي على خط التظاهرات المطلبية الجديدة للتشويش على تلك العملية «الإيرانية».

احتمال، يشكّل الاستنفار الأمني إزاء الاحتجاجات، وإمكان انزلاقها نحو بلبلة أوسع وأكبر، جزء من عدّة مواجهته. وهي عدةٌ تشمل، أيضاً، خيارات سياسية واقتصادية، تستهدف تعزيز أوراق طهران على الساحة وتثبيت دورها «راعياً» للبيت العراقي. في مقدم تلك الخيارات يأتي احتمال إعادة وصل خطوط الطاقة المقطوعة بين البلدين كما حصل عامي 2016 و2017، وهو ما من شأنه توليد حالة من الرضا لدى العراقيين حيال إيران. وعلى المستوى السياسي، يتقدم سيناريو اجتماع حزب «الدعوة» بجناحيه (حيدر العبادي ونوري المالكي)، مع الكتلة المُمثِلة للحشد الشعبي، وأطراف «سنية» وكردية، في ظل معلومات عن أن المفاوضات بين هذه الأطراف بلغت مرحلة متقدمة، وأن الخيار متروك لقدرة الصدر بين الانضمام إلى هذا الائتلاف أو الذهاب نحو صفوف المعارضة. في كلا الحالين، سيكون إمكان الاستثمار الأميركي والخليجي في الشعارات التي يرفعها الرجل أقل مما بدت قبيل الانتخابات؛ على اعتبار أن الصدر سيكون إما مقيداً بخيارات «التحالف الوطني» (إن أعيد إحياؤه) او محدود الحركة في جبهة أضعف من جبهة الموالاة. ولعلّ ذلك هو ما يفسّر بعض الحذر الخليجي في التعامل مع الموجة الجديدة من الاحتجاجات - التي دعمها الصدر وتبنى مطالبها - على رغم التحمس البائن لها في وسائل الإعلام الموالية للسعودية والإمارات (خفّفت تصريحات «التيار الصدري» قبل شهرين، والتي اتهمت الوزير السعودي ثامر السبهان بأنه «متسرع ولا يدرك الوضع جيداً في العراق»، اندفاعة الرياض نحو دعم «التيار» وزعيمه).

في الحسابات الداخلية، لا يظهر أن الصدر قد يئس من قدرته على المناورة في مواجهة منافسيه. وما إبداؤه استعداده للخروج في «تظاهرة مليونية» تضامناً مع متظاهري الجنوب، وإرساله وفداً إلى هؤلاء لتسلم مطالبهم، إلا جزء من التكتيكات المطلوبة للظهور بمظهر الإطفائي، وبالتالي (سياسياً) العرّاب القادر على جمع الأفرقاء تحت راية «الإصلاح». في المقابل، يبدو رئيس حكومة تصريف الأعمال الطرف الأكثر تضرراً مما يجري؛ إذ إن ما يهمّ الرجل اليوم تمضية الفترة الانتقالية الفاصلة عن تثبيت نتائج الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة بأقل قدر من الخسائر، بالتالي فمن غير مصلحة العبادي بروز توتر يمكن أن يؤثر في مساعيه إلى تزكيته لولاية ثانية، وهذا ما يجعل حسابات رئيس «ائتلاف النصر» متقاطعة مع الحسابات الإيرانية في ضرورة حفظ الساحة من الخضات الأمنية. أما بالنسبة إلى بقية القوى الممثلة للمحافظات الجنوبية (ائتلاف المالكي وفصائل الحشد الشعبي) فهي تنحو في موقفها منحى دعم التوجه الحكومي في منع أي انفلات، خصوصاً بعدما طاولت أعمال العنف مقرات بعض منها في غير منطقة، في تطور يجدر بهذه القوى قراءته على أنه رسالة تحذير شعبية ثانية، بعد الرسالة الأولى الممثلة في تفضيل مقتدى الصدر انتخاباً على من سواه.

ارتفعت نسبة البطالة في البصرة رغم وجود الشركات النفطية فيها (أ ف ب)

ياتي اللقاء في وقت يحتاج فيه النظام إلى توحيد الجهود وتفعيل التعاون (أ ف ب)

إيران

خامنئي داعماً حكومة روحاني: ستفشل المؤامرات الأميركية

في سياق مساعي طهران لتفعيل سياسة المواجهة المضادة للهجمة الأميركية المتجددة على الجمهورية الإسلامية، دبلوماسياً واقتصادياً، برز أمس خبر زيارة حكومة الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى المرشد الأعلى علي خامنئي، في وقت يحتاج فيه أركان النظام الإيراني ومؤسساته إلى توحيد الجهود وتفعيل التعاون ونوع من توزيع الأدوار والمهام أمام موجة الضغوط الأميركية المتصاعدة من جهة، ومن جهة أخرى بلورة استراتيجية مقابلة تراعي متطلبات البلاد، والأخذ بعين الاعتبار سياسات الاقتصاد المقاوم واتخاذ الإجراءات في التوقيت المناسب ومعالجة الحدث قبل وقوعه»، ومشدداً على ضرورة وجود «مكافحة حقيقية للفساد».

وعلّق المرشد الإيراني على التفاوض مع الأوروبيين على تقديم ضمانات لصيانة الاتفاق النووي، بالقول إن «الأطراف الأوروبية مطالَبة بتقديم الضمانات اللازمة حول الاتفاق النووي»، داعياً في الوقت نفسه إلى عدم ربط اقتصاد البلاد بالضمانات الأوروبية. وهو موقف ينسجم مع جولة مبعوث المرشد إلى روسيا، علي أكبر ولايتي، والاتفاقيات التي جرى التشاور بشأنها مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وإشارة ولايتي بعد اللقاء إلى إمكانية استثمار موسكو بما يقدر بنحو 50 مليار دولار، في قطاعَي النفط والغاز الإيرانيين.

> أكد روحاني التزام حكومته بـ«أوامر» المرشد خامنئي

على أن خامنئي أكد ضرورة تعزيز الدبلوماسية والعلاقات الخارجية والانفتاح على جميع الدول في الشرق والغرب، «باستثناء حالات معدودة مثل أميركا»، حاثاً الحكومة على ترسيخ مزيد من العلاقات «والنهوض بمستوى التحرك الدبلوماسي العملاني». وأبدى الزعيم الإيراني تفاؤله بأن «الحكومة ستتمكن من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة من التغلب على المشاكل وإفشال المؤامرات الأميركية».

من جهته، أكد روحاني، أثناء اللقاء، التزام حكومته بـ«أوامر» المرشد خامنئي، مشدداً على أهمية التنسيق بين السلطات الإيرانية «لإفشال المؤامرات الأميركية»، ومحذراً من «محاولات الأعداء الرامية إلى بثّ القلق تجاه المستقبل بين الشعب». وطمأن روحاني إلى أنه «وعلى رغم جميع هذه المحاولات الاقتصادية والنفسية من جانب الأعداء» فإن منسوب عائدات العملة الصعبة والوطنية «سجل زيادة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام (الإيراني) الجاري، مقارنة بالفترة عينها العام الماضي». وأشار الرئيس الإيراني إلى أن «قيمة الاعتمادات المخصصة لمجالات الإعمار والبناء خلال العام الحالي ازدادت بنسبة 22 في المئة مقارنة بالعام الماضي».

(الأخبار)

إصابات بين المتظاهرين والأمن... والعبادي يحذر من «المخربين»

مع دخول التظاهرات الاحتجاجية في المحافظات الجنوبية من العراق أسبوعها الثاني، وبدء الحكومة الاتحادية باستيعاب «الصدمة»، برزت دعوة رئيسها، حيدر العبادي، الأجهزة الأمنية إلى أن تكون على أهبة الاستعداد، على اعتبار أن إخراج التظاهرات عن سياقاتها «إرجاعٌ للبلاد إلى الوراء». وأكد العبادي، في كلمة أمس، أن «من يقوم بذلك أشخاص مخربون يستغلون مطالب المواطنين لإحداث ضرر»، آمراً بإعادة فتح مطار النجف الدولي، في وقت قررت فيه إيران تحويل مسار رحلاتها إلى بغداد. وأصدر العبادي، أول من أمس، حزمة قرارات سعياً منه لتهدئة الاحتجاجات، إذ قرّر إطلاق مخصصات للبصرة بلغت 3,5 تريليونات دينار عراقي (نحو 3 مليارات دولار) فوراً، واستخدامها لـ«تحلية المياه، وفك الاختناقات في شبكات الكهرباء، وتوفير الخدمات الصحية اللازمة»، إضافة إلى «توسيع وتسريع آفاق الاستثمار للبناء في قطاعات السكن والمدارس والخدمات، وإطلاق درجات وظيفية لاستيعاب العاطلين من العمل وفق نظام عادل بعيداً عن المحسوبية والمنسوبية». كذلك، قرر العبادي «زيادة الإطلاقات المائية (مياه الأنهار)، وبالأخص إنصاف محافظات البصرة، وذي قار، والمثنى، والديوانية لوقوعها جنوب الأنهار»، فضلاً عن حلّ مجلس إدارة مطار النجف، بالتوازي مع إعلان وزير الداخلية، قاسم الأعرجي، إقالة قائد شرطة النجف، وتكليف اللواء علاء غريب بإدارة الملف الأمني في المحافظة. وفي خطوة احترازية أيضاً، قطعت الحكومة خدمات الإنترنت في جميع المحافظات، بالتوازي مع استخدام القوات الأمنية القوة لتفريق المتظاهرين، ما أدى إلى مقتل اثنين من المحتجين في مدينة السماوة، جنوب البلاد، إثر محاولة مئات الأشخاص اقتحام مبنى المحكمة. وفي البصرة، حاول المتظاهرون اقتحام مبنى المحافظة، فبادرت القوات الأمنية إلى تفريقهم بواسطة قنابل الغاز المسيل للدموع. كذلك حاولوا أيضاً اقتحام حقل الزبير النفطي جنوب غرب البصرة، لكن القوى الأمنية تصدّت لهم، ما أدى إلى سقوط عدد من الجرحى. أما في محافظة ذي قار، فقال معاون مدير صحة المحافظة، عبد الحسن الجابري، إن مواجهات اندلعت بين متظاهرين وقوات الشرطة أمام مقر المحافظة، ما أدى إلى سقوط 15 جريحاً من المتظاهرين، و25 في صفوف الشرطة. وفي محافظة المثنى، تجمع العشرات أمام مبنى المحافظة، حيث أقدم بعضهم على إحراق وتدمير أجزاء منه، في وقت أُحرق فيه في المحافظة عينها مقر «منظمة بدر». وفي النجف، فرّقت القوات الأمنية تظاهرة جابت شوارع المدينة، فيما بدا لافتاً الانتشار الكثيف لـ«سرايا السلام» هناك.

> قرّر العبادي إطلاق مخصصات للبصرة بلغت 3,5 تريليون دينار

(الأخبار)

امتدت التظاهرات، أول من أمس، إلى العاصمة بغداد (أ ف ب)

قضية

هل «يهب» السيسي المصريين الديموقراطية؟

جدل حاد يسود النخبة السياسية في مصر بعد مقال «تنبا» كاتبه بتخلي العسكريين عن الحكم، وترافقه مع مؤشرات متناقضة في هذا الإطار بما في ذلك تشريع مثير للتساؤلات جرت مناقشته داخل مجلس النواب، ويبدو الهدف الباطن منه تأمين «الخروج الآمن» لكبار الضباط

القاهرة ـ **شاهندة محمد**

«لماذا سيتخلى العسكريون عن الحكم في مصر؟»... بدا من صيغة هذا السؤال أنه أمر مؤكد وحتمي. السؤال الذي عنون مقال الروائي والكاتب المصري عز الدين شكري فشير، في موقع «مدى مصر» قبل أيام، أثار موجة عالية من الجدل، ما بين مؤيّد يستند إلى تاريخ كتاباته التي أنصفته أكثر من مرة، لتثبت أنها ليست مجرد افتراضات خيالية، وبرزها روايته «باب الخروج» (2011)، التي تحققت العديد من تنبؤاتها حرفياً خلال سنوات تلت صدورها، وما بين معارض يراها مجرد تنبؤات خيالية رومانسية حالمة.

ومع ذلك، فإنّ الفكرة متماسكة وتحتاج إلى التوقف عندها لبرهة. في الواقع، يرفض فشير في مقالته الاستسلام لفكرة عدم تخلّي الجيش عن حكم مصر في المستقبل المنظور، بل يقدّم افتراضاته التي يخلص منها في النهاية إلى أن العسكريين بمن فيهم الرئيس ذو الخلفية العسكرية عبد الفتاح السيسي، سيتخلون عن الحكم قريباً «مفسحين المجال لبداية عملية تحول ديموقراطي حقيقي، في مقابل احتفاظهم، ولسنوات طويلة، باستقلالية في إدارة شؤون القوات المسلحة، وبصوت مسموع في القرارات الاستراتيجية».

وفي خضمّ ذلك الجدل بين مؤيّد لما طرحه فشير، وقائل إنه صاحب «خيال خصب» يطلب الأمنيات على هيئة تنبوءات، برزت خطوة لافتة للانتباه، سرعان ما رُبطت بمقال الروائي والدبلوماسي المصري السابق، تمثلت في إقرار مجلس النواب بشكل مبدئي قانوناً تقدمت به الحكومة، تُمنح بموجبه حصانة وامتيازات لعدد من كبار ضباط القوات المسلحة ممن يختارهم رئيس الجمهورية، وهو قانون ينتظر اكتمال نصاب الثلثين لإقراره نهائياً. توقيت القانون وسرعة إقراره صبّا في مصلحة فشير، فقد وصل مشروع القانون إلى البرلمان صباح الاثنين الماضي، ولم يمرّ بدورة طويلة أسوة بأي قانون آخر، بل ناقشته لجنة مشتركة من لجان الدفاع والأمن القومي، والتشريعية والدستورية، والخطة والموازنة، والعلاقات الخارجية، وأقرت مواده في اليوم التالي، مع تعديل وحيد من قبل لجنة الدفاع والأمن القومي، تمثلت في زيادة مدة الحصانة.

لم يلقَ القانون أية معارضة إلا من النائب عبد الحميد كمال، عضو «تكتل 25 – 30»، الذي لفت إلى أن مشروع القانون يميز فئة بعينها عن غيرها، قبل أن يحسم رئيس البرلمان علي عبد العال الجدل بالقول إن القانون لا يميز أحداً، بل يقدم تكريماً لأولئك الذين «ضحوا بأرواحهم»، مستشهداً بالقوانين التي صدرت بعد حرب أكتوبر عام 1973 لتكريم ضباط القوات المسلحة.

القانون الذي حظي بالموافقة المبدئية في أقل من 24 ساعة، يتضمن ستّ مواد، تقضي الأولى بأن يحدد رئيس الجمهورية قائمة بأسماء كبار ضباط القوات المسلحة المخاطبين بالقانون ليُستدعوا لخدمة القوات المسلحة طوال حياتهم، فيما تمنح المادة الثالثة رئيس الجمهورية حق تحديد الامتيازات التي يتمتع بها هؤلاء الضباط، بينما تمنح المادة الخامسة الضباط المختارين حصانة من الملاحقة القضائية على أي فعل ارتكبوه أثناء تاديتهم لمهمات مناصبهم أو بسببها، إلّا بإذن من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وذلك خلال المدة بين تعطيل العمل بالدستور من 3 تموز عام 2013، وحتى تاريخ انعقاد مجلس النواب الحالي في 10 كانون الثاني عام 2016.

وبحسب المادة السادسة، يتمتع الضباط المشمولون بهذه الامتيازات، أثناء سفرهم خارج البلاد، بالحصانات الخاصة المقررة لرؤساء وأعضاء البعثات الدبلوماسية طوال مدة خدمتهم. الجدير بالذكر أن مصطلح كبار الضباط، لم توضع له أي محددات أو معايير سوى أنهم مختارون من قبل رئيس الجمهورية.

> **حازم حسني: السيسي لن يترك الحكم إلا تحت ضغوط قوية تجبره على ذلك**

وذهب مراقبون إلى اعتبار أن هذا القانون يُعدّ بمثابة باب الخروج الآمن للقيادات العسكرية، كإعلان واضح عن نيتهم التخلي عن الحكم قريباً، وفتح المجال للتحول الديموقراطي. الأستاذ في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، د. حازم حسني، يختلف مع ما طرحه فشير، ويستبعد ربطه بما ورد في المقال، إذ يقول لـ«الأخبار» إنّ الهدف من وراء وضع قانون «كبار الضباط»، يتمثل إما بالإسهام في لعب دور العصا والجزرة لترويض كبار القادة إذا ما فكر أحدهم يوماً في الترشح لمنصب الرئاسة، وإمّا أنه إجراء احترازي إذا ما استجدت معطيات أجبرت النظام العسكري على الرحيل.

في المقابل، يستشهد بعض المؤيدين لنظرية فشير بتصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي، التي لمّح خلالها بشكل قاطع بأنه لن يترشح لولاية ثالثة في عام 2022، مشيراً إلى أنه «ملتزم فترتين رئاسيتين مدة الواحدة منهما أربعة أعوام، ومؤكداً عدم مساسه بنص الدستور المصري الذي يسمح للرؤساء بشغل مناصبهم لفترتين.

هذا النفي، جاء في الوقت الذي تثار فيه ما بين الحين والآخر اقتراحات لتعديل الدستور لمصلحة بقاء الرئيس لمدد رئاسية إضافية من قبل عدد من النواب والسياسيين والإعلاميين. أحد هؤلاء، هو النائب البرلماني إسماعيل نصر الدين، الذي صرح بتقديمه قانوناً لتعديل الدستور، وتمديد فترة حكم الرئيس إلى ست سنوات بدلاً من أربع. وجاء التصريح متماشياً مع تلك التصريحات التي أدلى بها رئيس مجلس النواب علي عبد العال والتي قال خلالها: «هناك مواد في الدستور تحتاج إلى إعادة نظر لأنها غير منطقية... والدستور الذي يتم وضعه في حالة عدم استقرار، يحتاج إلى إعادة نظر بعد استقرار الدولة»، وذلك خلال ترؤسه مناقشة رسالة دكتوراه في كلية الحقوق بجامعة المنصورة.

وكانت شرارة المطالبات بتعديل الدستور قد انطلقت من قبل رئيس مكتبة الإسكندرية والسياسي البارز د. مصطفى الفقي، الذي أكد أن تحديد ولاية حكم الرئيس في الدستور بثماني سنوات على فترتين رئاسيتين، هي فترة قصيرة جداً ولا بد من زيادتها. إثر ذلك، جاءت دعوة مماثلة على لسان الإعلامي عماد الدين أديب، الذي رأى أن الدستور ليس نصاً مقدساً، مطالباً بضرورة تعديله بما يضمن لرئيس الجمهورية الاستمرار في المنصب، ضارباً المثل بجمهورية الصين الشعبية التي عدلت دستورها لتصبح مدة الرئيس مفتوحة «مدى الحياة».

في هذا الإطار، يشكك حازم حسني، الذي دعم رئيس الأركان الأسبق الفريق سامي عنان للرئاسة قبل أن يُقبَض عليه في قضية مخالفة التقاليد العسكرية وتزوير المحررات الرسمية، بصدق تصريحات السيسي، الثلاثين من حزيران 2013، بتأكيده عدم الترشح للرئاسة، لا بل يرى أن السيسي سيفعل كل ما في وسعه، إذا ساعدته الظروف للبقاء في الحكم لسنوات طويلة قادمة، ومحذراً من أن «الاعتماد على النيات في هذا الشأن هو رهان خاسر».

في المقابل، ثمة سبب مهم يسوقه أصحاب الرأي المرجح لقرب تخلي الجيش عن السلطة، هو تلك التعديلات الجوهرية التي يجريها الرئيس بين القادة، والتي جاءت غالبيتها من دون مناسبة أو سبب واضح، وكان أخرها إقالة الفريق صدقي صبحي من منصبه وزيراً للدفاع ضمن التشكيل الوزاري الأخير، وتعيينه مساعداً لرئيس الجمهورية لشؤون الدفاع، وتعيين الفريق محمد زكي محله، الذي كان يشغل منصب قائد قوات الحرس الجمهوري إبان حكم الرئيس المعزول محمد مرسي.

التطور اللافت جاء يوم 18 كانون الثاني عام 2018، حين أصدر السيسي قراراً جمهورياً بتكليف اللواء عباس كامل، بتسيير مهمات المخابرات العامة، خلفاً للواء خالد فوزي، بعدما شغل كامل منصب مدير مكتب السيسي منذ أن كان رئيساً للمخابرات الحربية، وبعدما صار وزيراً للدفاع ثم رئيساً للجمهورية.

أما التغيير الصادم للجميع، فتمثل في إعفاء الفريق محمود حجازي (صهر السيسي) بشكل مفاجئ تماماً من رئاسة أركان الجيش، وتعيين الفريق محمد فريد حجازي، أمين وزارة الدفاع سابقاً والقائد الأسبق للجيش الثاني، بدلاً منه.

وانقسم الرأي العام حول تلك التغييرات، فالبعض رأى أن نية الرئيس ذي الخلفية العسكرية هي النهوض بالمؤسسة، من طريق ضخ دماء جديدة فيها، والتعامل أفضل مع الأوضاع في سيناء، بينما رأى آخرون أن السبب سياسي في الأساس، خاصة أنه مع إقالة صدقي صبحي يكون السيسي قد تخلى عن جميع من شاركوا في «30 يونيو»، سواء بإسناد مناصب شرفية لهم، أو إقصائهم من المشهد تماماً.

لكن حازم حسني يؤكد مجدداً أنه لا توجد نيّة من الأساس لدى الرئيس أو نظامه في انتهاج أي شكل من أشكال التحوّل الديموقراطي، ولا حتى الاكتفاء بـ«ديموقراطية» حسني مبارك، مرجحاً أن السيسي لن يترك الحكم إلا تحت ضغوط قوية تجبره على ذلك، وهي قد تكون إما ضغوطاً داخل المؤسسة العسكرية، أو ضغوطاً إقليمية ودولية، أو ضغوطاً تتعلق بانكشاف النظام بالكامل، لكن ذلك لن يكون إلا من خلال المؤسسة العسكرية.

«الواقع السياسي نفسه مهترئ للغاية، خاصة بعدما نجح الرئيس المصري في واد وتحييد أي نشاط سياسي»، يوضح حازم حسني، مؤكداً أن النظام الحالي لن يسمح بأية مشاركة مدنية في الحكم، ما يشي بأن لا أمل في أي تحول ديموقراطي في مصر، إلا من خلال نماذج كموسى مصطفى موسى الذي يسعى ـ تحت رعاية النظام ـ لتكوين جبهة معارضة تؤيد الرئيس ونظامه وسياساته، لافتاً إلى أنها الصورة الوحيدة التي يقبل بها السيسي لـ«ترقيع النظام برقعة مدنية» يخاطب بها العالم الخارجي كما فعل في الانتخابات الرئاسية.

ويرى حسني أن مؤسسات الدولة العميقة تفتتت لمصلحة الجيش في عهد السيسي، ولكنه لا يستطيع الجزم بالمدى الذي وصل إليه هذا التفكك، متسائلاً: «هل بقيت جذور للدولة العميقة أعمق من أن يصل إليها السيسي؟ وإلى أي مدى سيتحمل الجيش تبعات هذه الاستراتيجية إذا ما أثّرت سلباً بتماسك الجيش وقدرته، وبصورته في نظر أبنائه من القيادات الوسطى والدنيا؟»، مستدركاً بأن كل هذه تساؤلات قد تجيب عنها الأشهر القليلة المقبلة.

سيناريوهات عديدة مطروحة في مصر حالياً بشأن طرق الوصول إلى الديموقراطية التي طال انتظارها، خاصة مع سيطرة المجهول. لكن السجال الأخير أظهر أن البعض ما زال يعتقد أن هناك ضوءاً في آخر النفق، برغم يأس الكثيرين من الوصول إلى الديموقراطية المنشودة وحلم تداول السلطة في وقت قريب... فهل يفعلها السيسي ويهب المصريين الديموقراطية ليخلّده التاريخ برغم كل ما حدث؟

ما أثار الجدال مقال أخير للروائي والكاتب المصري عز الدين شكري فشير (أرشيف)

على خطى تركيا ... جنسية مصر للمستثمرين

في تطور لافت يهدف إلى تعزيز الموارد المالية للدولة، وافق مجلس النواب المصري خلال جلسته العامة، أمس، على مشروع القانون المقدّم من الحكومة، والداعي إلى تعديل بعض أحكام القرار في القانون الرقم 89 لسنة 1960، بشأن دخول وإقامة الأجانب في مصر والخروج منها، والقانون 26 لسنة 1975 بشأن الجنسية المصريّة. ورغم أنّ الموافقة النهائية تأجّلت باعتبار أنّ التعديلات تستلزم حضور ثلثي الأعضاء، فإنّ رئيس المجلس علي عبد العال شدد على عدم السماح بإعادة مشروع القانون إلى التداول مجدداً.

ووفق المادة الرقم 17 من قانون عام 1960، فإنّ تراخيص الإقامة للأجانب منقسمة إلى ثلاث فئات: أجانب ذوو إقامة خاصة، أجانب ذوو إقامة عادية، أجانب ذوو إقامة مؤقتة. لكن في مشروع القانون الحالي، أضيف باب يرتبط به «الأجانب ذوو الإقامة بوديعة... هم الأجانب الذين يقومون بإيداع وديعة نقدية» لمدة 5 سنوات، ولا تقل قيمتها عن 7 ملايين جنيه مصري، أو ما يعادلها من العملة الأجنبية (نحو 395 ألف دولار وفق سعر الصرف الحالي).

ووفق ما تناقلت مواقع إخبارية مصرية، فإنّ قانون الجنسية (الذي لم ينشر نصه بعد) يشير إلى أنّ تقديم طلب التجنس يصدر بقرار من وزير الداخلية بعد موافقة مجلس الوزراء، وفي حال قبول طلب التجنّس، تؤول قيمة الوديعة إلى الخزانة العامة للدولة، بينما يطرح هذا التوجه أسئلة عدة حول السياسات الاقتصادية التي باتت السلطات المصرية تتبعها في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي؛ فعلى مستوى الشرق الأوسط، كانت تركيا قد سبقت مصر إلى هذا الإجراء قبل نحو عام، إذ أصبح «يُشترط على المستثمر الأجنبي أن تكون لديه استثمارات في تركيا في كل من صندوقي الاستثمار العقاري أو الاستثمار الرأسمالي، بقيمة مليون ونصف مليون دولار على الأقل، كما يجب على المستثمر الأجنبي الحفاظ على استثماره في أحد الصندوقين لمدة 3 سنوات، لينال الجنسية التركية بموجب قرار من رئاسة الوزراء»، علماً بأنّه كان من المتوقع خفض سقف هذه الشروط.

إلا أنّ رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي في مجلس النواب المصري، اللواء، كمال عامر، رأى في حديث أمس أنّ «هناك فارقاً بين الإقامة بوديعة والجنسية مقابل الاستثمار... لأنّ الحصول على الجنسية مقابل الاستثمار يهدف إلى الحصول على الجنسية بناءً على شراء أصول معينة أو دفع مبالغ محددة في بعض المجالات التي تحددها الدولة... في حين أن الإقامة بوديعة تعني أن يطلب أحد الأجانب من الدول الشقيقة أو الصديقة الإقامة في مصر ويهدف إلى الاستثمار، ومن حقه بعد 5 سنوات من الإقامة طلب الحصول على الجنسية». وتقول الحكومة المصرية إن القانون يهدف إلى تشجيع استثمار الأموال العربية والأجنبية في المشروعات الاقتصادية، وتيسير أعمال الأجانب المقيمين منذ مدة طويلة في مصر، والعمل على توفير جو من الثقة والاستقرار.

ولا ينفصل هذا التوجه المصري الجديد عن الارتباط العضوي بتوجهات «صندوق النقد الدولي» الذي أظهرت دراسات أخيرة له أثراً إيجابياً مهماً لبرامج المواطنة الاقتصادية (الجنسية مقابل الاستثمار) على الاقتصاد الكلي للعديد من الدول، الصغيرة منها بشكل خاص (وقد اتخذت الدراسات أمثلة من منطقة الكاريبي حيث تعرض خمس دول برنامج المواطنة الاقتصادية). لكن جدير بالذكر أنّ ما يُسمى اصطلاحاً، وفق لغة «صندوق النقد»، «المواطنة الاقتصادية» يذهب أبعد مما تذهب إليه برامج غربية في أوروبا وأميركا الشمالية، بمسمى «برامج التأشيرة الذهبية».

ووفق بيان «تكتل 25 ـ 30» البرلماني المعارض، فقد «شهدت الجلسة العامة لمجلس النواب جدلاً واسعاً بين الحكومة من جهة، والنائب هيثم الحريري من جهة أخرى، بسبب انتقادات الأخير لقانون الجنسية». وقال الحريري خلال الجلسة إنّ «الجنسية المصرية يجري بيعها ليس للاستثمار، ولكن لأشياء أخرى». وهو الأمر الذي قوبل بالرفض من رئيس مجلس النواب، الذي طالب بحذف كلمة النائب من محضر الجلسة.

(الأخبار)

ولاية رئاسية ثالثة... «باسم الشعب»

اطلقت جهات سيادية حملة «باسم الشعب المصري» للمطالبة بتعديل المادة 140 من الدستور ليصبح من حق الرئيس عبد الفتاح السيسي الترشح لمرة «أخيرة» في انتخابات عام 2022

ينتظر أن تطلق وسائل الإعلام المختلفة حملات داعمة (حسن عمار)

القاهرة ـ **جلال خيرت**

التخطيط لتعديل الدستور في مصر بدأ فعلاً لضمان بقاء الرئيس عبد الفتاح السيسي على رأس الحكم بعد انتهاء ولايته الثانية والأخيرة وفقاً للدستور الحالي، الذي لا يجيز لرئيس الجمهورية بأن يبقى في منصبه لأكثر من ولايتين، وهو ما يمنع السيسي من الترشح لانتخابات عام 2022، ليغادر قصر الاتحادية في حزيران من العام ذاته، ويسلّم الحكم لرئيس آخر منتخب. الجهات السيادية ممثلة في جهازي المخابرات العامة والحربية أطلقتا حملة من أجل جمع تواقيع من المواطنين بالاسم والرقم القومي للمطالبة بتعديل المادة 140 من الدستور، التي تحدد مدة ترشح الرئيس بمدتين فقط، لتكون ثلاث مدد رئاسية، فيما يفترض أن تصل العرائض، في غضون أيام قليلة، إلى الجهات الحكومية من أجل جمع التواقيع عليها من الموظفين.

وبالتزامن مع جمع التوقيعات، يُنتظر أن تطلق وسائل الإعلام المختلفة حملات للإضاءة على ما تصفه الاجهزة بـ«المخاطر التي تزيد من التهديدات للدولة المصرية»، والترويج لمشاريع سيقوم السيسي بافتتاحها خلال الاسابيع المقبلة، على أن تتواصل الحملة الإعلامية عبر مختلف الشاشات للتأكيد أن السيسي وحده هو القادر على التعامل مع الأزمات والتحديات التي تواجه مصر.

المقارنات لن تتوقف، وفق التوجيهات، على الحملة الدعائية التي تعتمد على التحذير من مصير ما يحدث في سوريا والعراق واليمن، ومساندة الجيش المصري للشعب والوقوف إلى جواره بمواجهة الجماعات الإرهابية، بل تتعداها إلى جوانب أخرى.

السيسي بنفسه سيحضر ندوة تثقيفية للقوات المسلحة تتضمن استعراضاً جديداً لتضحيات ضباط وجنود من أجل مواجهة الإرهاب ضمن سياسة مخاطبة العواطف التي يجري انتهاجها في التعامل مع مختلف الملفات.

ومن بين التجارب التي سيجري التركيز عليها، بوجهة نظر رسمية، قرارها السياسي، وهو ما يستوجب التضحيات» متمثلة في تحمل الغلاء وتحريك الأسعار.

وبحسب التصور الذي وضع، فإن السيناريو الحالي قائم على تجميع أكبر عدد من التوقيعات وإرسالها إلى مجلس النواب، وتحديداً إلى «ائتلاف دعم مصر» الذي تحركه الأجهزة السيادية للبدء في طرح مسألة تعديل الدستور خلال دور الانعقاد البرلماني المقبل في تشرين الأول المقبل، تمهيداً لمناقشته من قبل اللجان المختصة، على أن تتضمن التوصيات البرلمانية لاحقاً عدم التقيد بمدة وجود رئيس في الحكم أسوة بتجارب عديدة ناجحة مثل الصين وروسيا، مع تمهيد ودعم إعلاميين للتصور البرلماني الذي سيفسّر باعتباره استجابة لمطالب الشعب المكتوبة والموقعة.

توقيت إطلاق الحملة جاء متزامناً مع انتهاء إعلان جميع الزيادات المفروضة على المواطنين، سواء في أسعار المحروقات أو في جميع الخدمات المقدمة، وهو ما يعكس فلسفة الأجهزة في اختيار التوقيت مع القلق من الوضع الدستوري للسيسي الذي بدأ ولايته الثانية الشهر الماضي، في وقت تطرح فيه سيناريوهات عديدة بشأن التعامل مع انتخابات عام 2022.

الخطة التي يشرف عليها اللواء عباس كامل، مدير المخابرات، تعتمد على التشديد تحمل مصر تبعات استقلال قرارها السياسي، وهو ما يستوجب «تضحيات» متمثلة في تحمل الغلاء وتحريك الأسعار.

> **يُشرف على هذه الخطة مدير المخابرات اللواء عباس كامل**

وبحسب التصور الذي وضع، فإن السيناريو الحالي قائم على تجميع أكبر عدد من التوقيعات وإرسالها إلى مجلس النواب، وتحديداً إلى «ائتلاف دعم مصر» الذي تحركه الأجهزة السيادية للبدء في طرح مسألة تعديل الدستور خلال دور الانعقاد البرلماني المقبل في تشرين الأول المقبل، تمهيداً لمناقشته من قبل اللجان المختصة، على أن تتضمن التوصيات البرلمانية لاحقاً عدم التقيد بمدة وجود رئيس في الحكم أسوة بتجارب عديدة ناجحة مثل الصين وروسيا، مع تمهيد ودعم إعلاميين للتصور البرلماني الذي سيفسّر باعتباره استجابة لمطالب الشعب المكتوبة والموقعة.

توقيت إطلاق الحملة جاء متزامناً مع انتهاء إعلان جميع الزيادات المفروضة على المواطنين، سواء في أسعار المحروقات أو في جميع الخدمات المقدمة، وهو ما يعكس فلسفة الأجهزة في اختيار التوقيت مع القلق من الوضع الدستوري للسيسي الذي بدأ ولايته الثانية الشهر الماضي، في وقت تطرح فيه سيناريوهات عديدة بشأن التعامل مع انتخابات عام 2022.

الخطة التي يشرف عليها اللواء عباس كامل، مدير المخابرات، تعتمد على استغلال المشاريع التي ستُفتتَح من أجل تأكيد «حجم الإنجازات» التي حُقّقت خلال الفترة الماضية، وهي «الإنجازات» ذاتها التي بدأت القنوات التلفزيونية تتحدث عنها يومياً لتأكيد أهميتها في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين قريباً.

وبحسب مصادر مطلعة، سيكون ردّ السيسي دائماً على مطلب تعديل الدستور بأن النص الدستوري ليس قرآناً، وأن ثمة مواد دستورية تحتاج إلى تعديل... ولكن في ما يتعلق بمدة الرئاسة سيؤكد الرئيس أن «القرار للمواطنين» وليس له، وأنه سيكون حريصاً على الاستجابة لأي مطلب شعبي!

العالم | تقرير

هجوم جديد لـ«بوكو حرام»: السيطرة تتسع بين نيجيريا والنيجر

سيطر مساء أول من أمس مسلحون من «بوكو حرام» على قاعدة للجيش النيجيري شمال شرقي البلاد، فيما خلّف كمين آخر 23 أسيراً على الأقلّ لدى التنظيم الموالي لـ«داعش»

لا تكاد تختفي أخبار «بوكو حرام» حتى تعود من جديد. بداية هذا الشهر تحدّث الرئيس النيجيري محمد بخاري، خلال تجمّع عسكري شمال شرقي البلاد عن أنّ المنطقة التي تمثّل مجال نشاط التنظيم الرئيسيّة تعيش «مرحلة استقرار»، ولكن من الواضح أنّ كلام الرجل بعيد عن الواقع، وهو لا يخرج عن دائرة طموحه للفوز بفترة رئاسيّة ثانية في انتخابات مطلع العام المقبل.

يوم السبت، شنّ التنظيم هجوماً على قاعدة للجيش النيجيري في ولاية يوبي المحاذية للنيجر، تأوي أكثر من 700 جنديّ، وبعد ثلاث ساعات من القتال، انسحب أغلب الجنود، فيما لا يزال عدد الضحايا مجهولاً. بموازاة ذلك، وقع عدد من الجنود الآخرين ضحايا لكمين في إحدى قرى مدينة بورنو، وقد تمّ ذلك بعد تلقي الجيش معلومات تفيد بتجمّع حوالى مئة عنصر من «بوكو حرام». وعند توجّه القوات العسكرية إلى المنطقة التي تشهد تساقطاً كبيراً للأمطار في هذه الفترة، وجدوا أنفسهم وسط كمين، كلّفهم ثماني سيارات

> **إلى جانب «بوكو حرام»، تنشط في المنطقة تنظيمات أخرى موالية لـ«داعش»**

فقبل هجوم يوم السبت، خلّفت موجة عمليّات انتحاريّة في مدينة دامبوا الشهر الماضي 43 قتيلاً، كما تستمر عمليّات النزوح واسعة النطاق. وفي تقرير لها صدر نهاية الشهر الماضي، قالت الأمم المتحدة إنّه «في الأشهر السبعة الأخيرة، نزح 130 ألف شخص، بعضهم للمرة الثانية أو الثالثة».

وعرف تنظيم «بوكو حرام» تطورات مهمّة في الأعوام الأخيرة، حيث بايع في 2015 تنظيم «داعش» الذي قبل البيعة، ومن ثمّ غيّر اسمه من «جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد» إلى «ولاية السودان الغربيّ»، مع أنه استخدم أيضاً تسمية «الدولة الإسلاميّة في غرب أفريقيا». لكن بعد نحو عام، شهد التنظيم صراعاً داخليّاً، حيث قام أبو مصعب البرناوي بإزاحة أبو بكر شيكاو نظراً إلى «تطرّفه»، إلا أنّ الأخير انشق عن المجموعة وعاد للنشاط تحت اسمها القديم.

إلى جانب «بوكو حرام»، أخذت تنظيمات أخرى موالية لـ«داعش» في المنطقة زخماً في الفترة الأخيرة، حيث شنّ تنظيم «الدولة الإسلاميّة في الصحراء الكبرى» بزعامة أبو الوليد الصحراوي عدداً من الهجمات كان أهمّها قتل أربعة جنود أميركيّين في النيجر نهاية العام الماضي، كما نشر أخيراً تنظيم «الدولة الإسلاميّة في ماسينا» شريطاً دعائيّاً لتدريباته وتجهيزاته، كما أنّ تنظيم «الدولة الإسلاميّة» بصدد إعادة بناء نفسه في بعض مناطق ليبيا، خصوصاً في ضواحي مدن الهلال النفطيّ مثل أجدابيا التي تشهد دوريّاً عدداً من العمليات الانتحاريّة وعمليّات الخطف.

(الأخبار)

لا يخرج كلام الرئيس النيجيري عن دائرة طموحه إلى الفوز بفترة رئاسية ثانية (أرشيف)

الأخبار

هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

وفيات

إنا لله وإنا إليه راجعون
انتقل إلى رحمة الله تعالى المرحوم
الشيخ حبيب حمية حمية (أبو ممدوح)

تُقبل التعازي في منزله الكائن في بلدته طاريا، محلة الروضة.
الآسفون: آل حمية وعموم أهالي منطقة بعلبك الهرمل

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات

بسم الله الرحمن الرحيم
إنّا لله وإنّا إليه راجعون
انتقل إلى رحمة الله تعالى فقيدنا الغالي المرحوم
عميد آل رطيل
الحاج عبد الله علي رطيل
(أبو علي)
زوجته الحاجة نوال عيسى جواد غندور
أولاده: علي، حسن، وسام ، والدكتور رائد رطيل
بناته: فاطمة رطيل زوجة الأستاذ عدنان نصار، زهرة زوجة الأستاذ حسين وحيد، زينب زوجة المهندس بسام قبيسي، وسوزان زوجة المهندس هيثم حشوش.
شقيقاه: الحاج حيدر، والمهندس الحاج عبد الأمير رطيل.
يُصلى على جثمانه الطاهر اليوم الاثنين الموافق فيه 16 تموز 2018 عند الساعة الثانية عشرة ظهراً، ويوارى الثرى في جبانة بلدته ميفدون - قضاء النبطية
تقبل التعازي طوال أيام الأسبوع في منزله في بلدة ميفدون.
للفقيد الرحمة ولكم الأجر والثواب
الآسفون: آل رطيل، آل غندور، وعموم أهالي بلدة ميفدون.

إعلانات رسمية

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض العائد لتأمين قطع الغيار لزوم الجزء المتحرك من الخط البحري التابع لمعمل الجية الحراري، موضوع استدراج العروض رقم ث4د/5055 تاريخ 2018/5/18، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2018/8/3 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100/ ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.
بيروت في 2018/7/12
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 1519

إعلان تلزيم
تقديم مجموعات اغاثة ومحركات كهربائية لزوم وزارة الاتصالات

الساعة التاسعة من يوم الخميس الواقع فيه السادس عشر من شهر آب 2018، تجري ادارة المناقصات - في مركزها الكائن في بناية بيضون - شارع بوردو - الصنايع - بيروت، لحساب وزارة الاتصالات، مناقصة تلزيم تقديم مجموعات اغاثة ومحركات كهربائية لزوم وزارة الاتصالات.
- التامين المؤقت: /200,000,000/ ل.ل. فقط مايتا مليون ليرة لبنانية لا غير (للمجموعة الاولى)،
/40,000,000/ ل.ل. فقط أربعون مليون ليرة لبنانية لا غير (للمجموعة الثانية).
- طريقة التلزيم: تقديم أسعار.
تقدم العروض، وفق نصوص دفتر الشروط الخاص، الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من وزارة الاتصالات.
يجب ان تصل العروض الى ادارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
المدير العام لإدارة المناقصات
د. جان العلية
التكليف 1517

إعلان تلزيم
شراء آلات تصوير لزوم إدارة الجمارك بطريقة استدراج العروض
في تمام الساعة العاشرة من يوم الخميس الواقع فيه التاسع من شهر آب من العام الفين وثمانية عشر، تُجري المديرية العامة للجمارك في مركزها الكائن في ساحة رياض الصلح - بناية البنك العربي - الطابق السابع - مكتب المراقب اول لدائرة الشؤون المالية، استدراج عروض لتلزيم شراء آلات تصوير لزوم ادارة الجمارك.
قيم التامين المؤقت: /1,500,000/ل.ل. (فقط مليون وخمسماية الف ليرة لبنانية).
تقدم العروض وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من المديرية العامة للجمارك - دائرة الشؤون المالية.
يجب أن تصل العروض الى الدائرة المذكورة قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
بيروت في 11 تموز 2018
مدير عام الجمارك
بدري ضاهر
التكليف 1516

إعلان
من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب توفيق قزحيا عيراني بصفته وكيل رافي سيروب غازار سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 2059 القسم 11 البلوك A من منطقة فيطرون العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الامانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رانيا حبدر

إعلان تبليغ فقرة حكمية
بتاريخ 2018/6/19 صدر الحكم رقم 2018/185 في الاستدعاء رقم 2016/3705 المقدم لدى المحكمة الابتدائية في المتن - الغرفة الخامسة الناظرة في قضايا الاحوال الشخصية، برئاسة القاضي الياس ريشا وعضوية القاضيين رشا رمضان الجرادي وسيلين الخوري، من المستدعي الياس المتني، وقد حكمت المحكمة بالاتفاق:
اولاً: باعتبار السيد نقولا جورج المتني متوفى منذ تاريخ صدور هذا الحكم
ثانياً: بنشر خلاصة هذا الحكم في جريدتي الجمهورية والاخبار، مع التأكيد على حق ورثة المعلن وفاته في الانتفاع بامواله فقط، دون ان يكون لهم حق التصرف بها تصرفاً ناقلاً للملكية أو منشئاً عليها حقوقاً عينية الا بعد مضي ست سنوات على تاريخ النشر.
ثالثاً: بتضمين المستدعي نفقات المحاكمة.
رئيس القلم
ميشلين ضو

اعلان
من امانة السجل العقاري في الشوف
طلب عبد الرحمن حسين حرب بوكالته عن محمد كمال عبد الرحمن العجوز هو نفسه محمد عبد الرحمن العجوز سند ملكية بدل ضائع للقسم A 16 من العقار 1254 الناعمة
للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إعلانات فريحة Freiha
تؤمن إعلاناتكم في كافة المناطق
info@publifreiha.com
01 201 740
01 200 830
الأشرفية
ساسين ومار متر

خرج ولم يعد

غادر العاملان الزراعيان البنغلاديشيان
Rubel abdur razzak
Mohamad saiful islam
منزل مخدومهما محمد دعيبس مشيك
ممن يعرف عنهما شيئا الاتصال على الرقم 03332446

استراحة

كلمات متقاطعة 2917

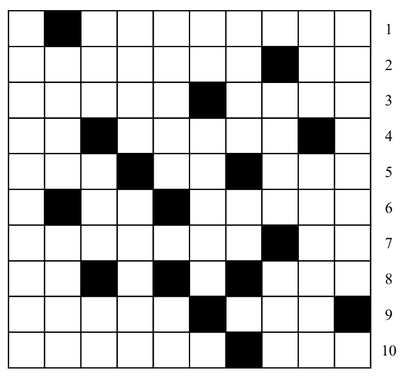

أفقيا
1- مدينة مصرية – 2- حرف نصب – دولة أوروبية – 3- مدينة في شمال العراق قرب حدود تركيا على أحد روافد دجلة – دولة عربية – 4- مدينة يونانية – لحم غير مطبوخ – 5- حرف أبجدي – متشابهان – سرحت الماشية وأكلت الأعشاب – 6- طابع يُستعمل في المعاملات الإدارية والمالية – نفر من الظلم – 7- ضمير متصل – مدينة في ألمانيا جرت فيها محاكمة مُجرمي الحرب العالمية الثانية من النازيّين – 8- يبذر الأرض – للندبة – 9- ما فوق الخدّ يُعرف بالحَنَك – أطراف الأصابع – 10- من الحيوانات – سلطنة في شمال غربيّ بورنيو عاصمتها بندر سري بغاوان

عمودياً
1- مصيف سوري على بردى مركز قضاء في محافظة دمشق – 2- خاصتنا وملكنا – سلسلة جبال تركية شرقي خليج الأسكندرونة – 3- أخو أمي – من الأسلحة يُعرف بالمسدس – 4- لحود ورموس – دقّ الجرس – 5- للتعريف – إسم حمله عدد من ملوك بروسيا – 6- فرخ الحمام – مقياس مساحة – 7- جاف من الأعشاب – عائلة سياسي سوري راحل قاد الثورة ضد الفرنسيّين بعد معركة ميسلون – 8- مائة سنة أو زيادة عظمية تنبت في رؤوس بعض الحيوانات – شهر هجري – حرف نصب – 9- أحمر وناضج من الفاكهة – عاصمة أوروبية – 10- الإسم الحقيقي للفنانة اللبنانية الراحلة صباح

حلول الشبكة السابقة

أفقيا
1- قاسم أمين – 2- صندوق – ربرب – 3- رد – رطب – حر – 4- أستونيا – رم – 5- لن – كوبري – 6- عش – يُعارض – 7- يحج – ر س ش – زي – 8- الأولى – 9- يمناك – يطرد – 10- صبري حمّادة

عمودياً
1- قصر العيني – 2- أندس – شح – مص – 3- سد – تل – جانب – 4- موروني – لار – 5- أقطن – عراقي – 6- بيكاسو – 7- ري – أورشليم – 8- نبح – بض – يطّا – 9- ر ر ر – رد – 10- نب – مي زيادة

sudoku 2917

		9	6			5		
	4				9	6		8
6		8		4			3	
2				5		7		6
		7	2			8		
	9				3	4		
5	3		8		2			4
				6		3	5	
	6		5			1		

شروط اللعبة
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 2916

1	2	6	8	5	3	7	4	9
4	7	3	9	2	1	8	6	5
8	5	9	4	6	7	2	1	3
6	9	2	1	4	5	3	8	7
5	4	7	3	8	9	6	2	1
3	1	8	6	7	2	9	5	4
9	6	5	2	3	4	1	7	8
7	8	1	5	9	6	4	3	2
2	3	4	7	1	8	5	9	6

مشاهير 2917

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثل كوميدي ساخر كندي- أميركي الجنسية (1926-2010) شارك في الحرب العالمية الثانية في سلاح الجو. له أكثر من 220 شخصية مختلفة. كان يحب رياضة الغولف
1+2+6+5+11 = ثوري روسي ماركسي ■ 3+4+7+8 = من أسرة كريمة ■ 6+10+9 = مدينة فرنسية

حل الشبكة الماضية: رانيا علواني

إعداد
نعوم مسعود

البترون. النسيج المديني. التراثي والمضاف

انفه. صورة جوية للبلدة القديمة علاقتها العضوية بالبحر

رأس الشقعة. موقع طبيعي مميز فريد بكه مكوناته. إنه ثروة وطنية حقيقية

تخطيط مدني

تنظيم الشواطئ الشمالية أم خصخصة الأملاك العامة البحرية!؟

هل من رؤية موضوعية لتنظيم الشواطئ الشمالية؟

رهيف فياض *

■ الشواطئ الشمالية من منظار وحدتها كحيز طبيعي متواصل، ومن منظار الاستعمالات الحالية للأراضي

توقّفنا مطوّلاً في الجزء الأول من هذا البحث (الأخبار 2018/6/28)، عند المخطّطات الأساسية في تشريعات البناء والتنظيم المديني عندنا. وقوّمنا بالنقد والمقارنة، المرسومين اللذين نظّما الشواطئ الشمالية 4809 و 3362 (مع بعض التعديلات التي طالته)، المعطوفين دائماً على المرسوم 4810، الذي نظّم إشغال الأملاك العامة البحرية. فكيف تبدو منطقة الشواطئ الشمالية اليوم؟ هل من تصوّر لحل الإشكاليات التنظيمية المطروحة؟ وهل من رؤية موضوعية لتنظيم هذه الشواطئ؟

1- الحيز الطبيعي والاستعمالات الحالية للأراضي

يبدو حيّزُ الشواطئ الشمالية شريطاً طويلاً، ضيقاً، منبسطاً ومحصوراً طوبوغرافياً. ويقاربُ طولُ هذا الحيّز الـ 130 كلم، فيما لا يتجاوز عرضه الكيلومتر الواحد، مع بعض الاتساعات النسبية. وإذا نظرنا إلى النتوء البارز لمدينة طرابلس ومينائها في البحر (وهي خارج اهتمامنا)، يمكننا أن نقسّم هذا الحيز الشريطي الطويل، انطلاقاً من شكله، وخصائصه الطبيعية، والاستعمالات الحالية للأراضي فيه، إلى قسمين:

■ قسم شمالي، يمتدّ من البدّاوي حتى الحدود في سهل العريضة، ويتصف من حيث الشكل بكونه أكثر اتساعاً، خاصة في منطقة انفه.

■ قسم جنوبي، يمتد من كفرياسين – طبرجا جنوباً إلى الحريشة شمالاً، عند حدود بلدة القلمون.

-2 في القسم الشمالي الذي حددناه، نستطيع، انطلاقاً من المعايير كما ذكرناها، أن نلاحظ وجود منطقتين، بميّزات، ووظائف مختلفة:

2-1- المنطقة الأولى، والرؤية الموضوعية لتنظيمها.

المنطقة الأولى، الممتدة من دير عمار- المنية حتى مصب نهر البارد [1]، هي منطقة زراعية أساساً، وغنية بآثارها التي تعود إلى العهود الفينيقية والعربية والمملوكية والعثمانية. اخترقها الأوتوستراد، فمزّق الأراضي الزراعية. وانتشرت فيها أثناء الحرب وبعدها وبعد الطائف أيضاً، بعضُ الصناعات الحرفية، مثل الحدادة، وميكانيك السيارات وطلائها... إلخ، والكثير من النشاطات التجارية. فازداد عدد سكّانها بشكل ملحوظ، رغم الهجرة الكبيرة إلى أميركا وأستراليا. وانتشر البناءُ المبعثر، بين البساتين وعلى جانبي الأوتوستراد، والطريق الدولي القديم. وبدا الاختلاط فاقعاً بين الزراعة والبناء. هُدرتْ الأراضي الزراعية، ولم يقم في البلدة، أي في المنية، نسيجٌ مدينيٌ مُتماسك. لذا يبدو من المفضّل أن يتم تكثيف البناء في الأماكن حيثُ يوجدُ فيها الآن، وأن يُنظّمَ التواصلُ، بين الجزر المبنية المتكاثرة وسط الأراضي المزروعة. وربما يتمُّ تحقيق ذلك، بتحفيز البناء في وسطها، بين الأوتوستراد والطريق الدولي القديم، واعتماد منطقتين عازلتين، الأولى في النصف الشمالي من بلدة المنية، والثانية عند حدودها الجنوبية في منطقة عرطوسي.

ورئما ساعد تكثيفُ البناء في وسط المدينة، في نشوء نسيج عمراني متماسك، يرقى بدورها بكونها مركزاً تجارياً، ومركزاً حرفياً، ومركزاً لتجمّع مناطق مميّزة:

● الأولى، من الحريشة حتى حدود بلدة البترون في جنوبها.

● الثانية، من حدود بلدة البترون حتى بداية بلدة عمشيت في شمالها.

● الثالثة، من جنوب عمشيت حتى طبرجا، نخص بالاهتمام، الجزء الممتد جنوباً حتى قرطبون.

-1-3- المنطقة الأولى والرؤية الموضوعية لتنظيمها.

المنطقة الأولى، من الحريشة حتى البترون، يمكنها أن تشكّل حيزاً مميزاً، يصلحُ لصياغة تنظيم نموذجيّ، بمراكزَ جذب متعددة، متكاملة، لكل مركز دورُه وخصوصيّاته.

● وقوة الجذب في انفه، هي البلدة بكاملها، وبمكوّناتها التي تصنع هُويتها وفرادتها.

● فهي موقع جغرافي مُميز، برأسها الناتئ في البحر، وبعلاقتها التاريخية به.

● وهي بلدةٌ تاريخيّة، تتراكم فيها الآثار، يعود بعضها إلى الألف الرابع قبل الميلاد، ثم إلى العهد الفينيقي، فالروماني، فالبيزنطي، فالصليبي، فالمملوكي ... إلخ.

● وهي بلدةٌ فيها كنائس تاريخية، بيزنطية وصليبية، تستعمل إلى الآن.

● وفيها منازلُ تراثية، ذات قيمة معمارية فريدة.

● وفيها خاصة، ذلك السحر العفوي الرائعُ، الذي يصنعُ جمالَ أحيائها السكنية الداخلية التي تحوط الكنائس، وتُلاصقُ الآثار، وتعشق البحر منذ عقود، وتتجمّع خلايا حيّة حولَ زواريبَ ضيقة، تُطلُّ عليها أبوابُ البيوت.

● ومن الصعب تصوُّر بلدة انفه، محرومةً من الحرفِ الثلاث التي يمارسها أهلها.

وقد ساهمت الحرفُ الثلاث هذه، في صنع هويتها:

● حرفةُ استخراج زيت الزيتون، من بساتين الزيتون التي تحوطها من كل صوب، وتصنع جزءاً من سحرها (من الحريشة شمالاً حتى شكا جنوباً).

● حرفةُ استخراج الملح من مياه البحر. وفي رأس الناطور أكبرُ تجمّع للملاحات لا يزالُ منتجاً، يليه تجمّع الملاحاتِ في الشيخ زناد، في عكار.

● حرفةُ صيد السمك.

● من الصعب تصوُّر هذه البلدةِ العريقةِ خاليةً من الحرفِ الثلاث هذه.

كما أنه من الصعب خاصة، تصوُّر مشهدها العمراني العام، بدون ملاحاتها، وبدون حقول الزيتون فيها، وبدون مرفأ صيادِيها، وبدون منازلها العتيقة.

تماماً، كما أنه من المستحيل تصوُّر بلدة أنفه بدون آثارها، وكنائسها، وكل ما يصنع قيمتها التاريخية.

إنها الثروةُ الحقيقية، ومصدر الجذبِ الفعليّ المميّز.

إنها ثوابتُ، تُحافظ عليها كلُّ رؤيةٍ موضوعية تتصدى لتنظيم هذه المنطقة، وتبني عليها:

■ فتوسّع الساحات العامة أمام الكنائس، ■ ترسمُ المسارات المتعرّجة داخل الأحياء، وتجعلُ منها أمكنة تنزُّه. ثم تمدُّها لتتجاوز الطريق الدولي، فتربُط البلدةَ القديمة بالخلايا السكانية التي تنمو شرقها.

■ تخُصّ بالاهتمام، مساراً مميزاً يربط ساحة الكنائس، بالمغاور التاريخية الموجودة في الهضبة شرق البلدة، وبمجمّع دير مار يوحنا الموجود على رأس مرتفع هناك.

■ ثم تُزيلُ «السنسول» المستحدث عند بوّابة «القلعة»، وتشيّد مرفأً للصيادين في منطقة البيادر قرب ساحة البلدة الرئيسة أو في أي مكان ملائم آخر، وتعزّزه بتجهيزات مكمّلة مثل سوق السمك، والمطاعم المتخصصة، والدكاكين، كما ترفده بزوارقَ صغيرة، للنزهات البحريّة حول القلعة، وصولاً إلى دير الناطور والملاّحات.

■ تقيم متحفاً للملح، وآخر للزيتون وزيته، بالتعاون مع وزارتي الاقتصاد والبيئة.

■ تحرص، على أن تبقى المباني في البلدة من ثلاثة طوابق، وعلى أن تُطلى كلّها، باستثناء المباني المكسوة بالحجر الصخري أو الرملي، باللون العاجي، أو باللون الرملي، أو باللون الكلسي الأبيض.

■ كما تحرصُ، على أن تتضمّن أنظمة البناء المعمول بها داخلَ البلدة القديمة، شروطاً خاصة تسمحُ بالتلاصُق عند إعادة البناء، وبعدم التراجع عن حدود الطرقات الداخلية، بما يسمح بتجديدِ النسيج العمراني، دون الإساءة إلى طابعه المميز.

■ تربط الطرقات الزراعية الموجودة، وتحوّلها إلى طريق التفافي يزنّر البلدة، ويرسمُ حدودَ التمدُّد العمراني فيها، ويحمي بالتالي حقول الزيتون. دون أن ننسى، أن المنطقة الصناعية قد التهمت جنوب أنفه بكامله. ومن الملحّ استرجاعُ جزء من منطقة الاشغال الصناعي، إلى الإشغال السكنيّ العادي.

■ على الرؤية التنظيمية الموضوعية، التي تتصدّى لتنظيم هذه المنطقة، أن لا تقع في أوهام المجمّعات البحرية الضخمة التي لم تأت خلال العقود الطويلة الماضية، رغم كل المحفّزات.

إلا أن أنصار تعميم المجمّعات البحرية في كامل الشاطئ، «يزقّون» إلينا، أنه، وبعد طول انتظار، سيُطلّ علينا في منطقة سيدة الناطور، مجمّع بحريّ ضخمٌ يدعّمه مجلس الوزراء بمواجهة كل الاعتراضات. يلتهم كل الملاحات هناك، ويلتهمُ معها واحدةً من مميزات أنفه الرئيسة، ومن بيئتها البحرية التاريخية الرئيسة. ويُعدِمُ أحد أوجه الإنتاج فيها: إنتاج الملح.

المجمّع البحري هناك، أنفه، من نصف هويتها.

● تبدو بلدة البترون في الطرف الجنوبي لهذه المنطقة، مركز استقطاب مُميزاً.

تتعدّد فيه أوجهُ الجذب، وتتنوع المحفّزات والقدرات، التي من شأنها، لو أُحسنَ استخدامُها، أن تسهم في تطوُّر هذه المنطقة بفعالية ربما فاقت فعالية جارتها، أنفه.

ـ في البترون، موقعُها المميّز، تُطلُّ منه على البحر بارتفاع ملائم فوق منسوب مياهه. وتنسّكُ معه علاقةٌ خاصة عبرَ أدراج ومنحدراتٍ تُوصلُ إلى المرفأ، وإلى الصخور الرملية. كما تُطلُّ منه على التاريخ المجسّد بالسور الفينيقي المعمّر.

ـ وفيها بالتالي تاريخُها. إنها مدينةٌ تاريخيّةٌ بامتياز.

وفي سلعاتا قبالتها، مغاور إنسان العصر الحجريّ للألف الرابع قبل الميلاد. آثارُ العصور الفينيقية، والرومانية، والعربية، والصليبية، (كبا والمسيلحة)، ويجوارها رأس الشقعة، وديرُ سيدة النورية الشهير، وقبله وادي نهر الجوز بكل قيمته البيئية، والتاريخية.

ـ وفيها إلى ذلك كلهِ قلبُها، المدينةُ التاريخيّة التراثية، بكنائسها المعمّرة، وبمنازلها تحوطها الحدائق خلف الأسوار، وبأسواقها القديمة، بعمارتها، وبنسيجها المديني المتجانس الجميل.

ـ تحتلُّ المدينةُ القديمةُ معظم الواجهة البحرية لبلدة البترون. وهي مسكونةٌ. والسكن فيها مميّز، في نسيج مديني فريد، هو أحد عناصر الجذب فيها. إذ توصلُ الطرقاتُ الضيّقة المتعرّجة، السياراتِ إلى منازل تحميها الحدائقُ والأسوار.

ـ والنسيج المدينيُّ في البترون، هو نقيض النسيج المديني في أنفه، وهو يُكمِلهُ بالتالي اجتماعياً وجمالياً.

ذابت معظمُ البيوت التراثية في أنفه، تحت الطوابق التي أضيفت فوقها. فغابت معظمُ الحدائق، وأطلّت كلُّ الأبواب على الزواريب في إلفة إسبانية لافتة.

أما في البترون فإن الحدائق تحجب معظم الأبواب.

سيجرّد المجمّع البحري هناك، أنفه، من نصف هويتها.

● تبدو بلدة البترون في الطرف الجنوبي لهذه المنطقة، مركز استقطاب مُميزاً.

تتعدّد فيه أوجهُ الجذب، وتتنوع المحفّزات والقدرات، التي من شأنها، لو أُحسنَ استخدامُها، أن تسهم في تطوُّر هذه المنطقة بفعالية ربما فاقت فعالية جارتها، أنفه.

ـ في البترون، موقعُها المميّز، تُطلُّ منه على البحر بارتفاع ملائم فوق منسوب مياهه. وتنسّكُ معه علاقةٌ خاصة عبرَ أدراج ومنحدراتٍ تُوصلُ إلى المرفأ، وإلى الصخور الرملية. كما تُطلُّ منه على التاريخ المجسّد بالسور الفينيقي المعمّر.

ـ وفيها بالتالي تاريخُها. إنها مدينةٌ تاريخيّةٌ بامتياز.

وفي سلعاتا قبالتها، مغاور إنسان العصر الحجريّ للألف الرابع قبل الميلاد. آثارُ العصور الفينيقية، والرومانية، والعربية، والصليبية، (كبا والمسيلحة)، ويجوارها رأس الشقعة، وديرُ سيدة النورية الشهير، وقبله وادي نهر الجوز بكل قيمته البيئية، والتاريخية.

ـ وفيها إلى ذلك كلهِ قلبُها، المدينةُ التاريخيّة التراثية، بكنائسها المعمّرة، وبمنازلها تحوطها الحدائق خلف الأسوار، وبأسواقها القديمة، بعمارتها، وبنسيجها المديني المتجانس الجميل.

ـ تحتلُّ المدينةُ القديمةُ معظم الواجهة البحرية لبلدة البترون. وهي مسكونةٌ. والسكن فيها مميّز، في نسيج مديني فريد، هو أحد عناصر الجذب فيها. إذ توصلُ الطرقاتُ الضيّقة المتعرّجة، السياراتِ إلى منازل تحميها الحدائقُ والأسوار.

ـ والنسيج المدينيُّ في البترون، هو نقيض النسيج المديني في أنفه، وهو يُكمِلهُ بالتالي اجتماعياً وجمالياً.

ذابت معظمُ البيوت التراثية في أنفه، تحت الطوابق التي أضيفت فوقها. فغابت معظمُ الحدائق، وأطلّت كلُّ الأبواب على الزواريب في إلفة إسبانية لافتة.

أما في البترون فإن الحدائق تحجب معظم الأبواب.

■ لا مصنّعات متحفية هنا، بل تاريخٌ أهل بالسكّان، ومن عوامل الجذب الأساسية فيه، ناسه.

● وعلى المتصدي لتنظيم هذه المنطقة، أن يحافظ على هذه الميزة الفريدة التي تخزنها بلدة البترون القديمة. فلا يسعى لتحويلها إلى مدينة متحفية، سياحية، مشهدية، باردة، تملأها المطاعم والحانات، (كما حاول البعض لمدة زمنية قصيرة)، بل يُبقيها مدينة ماهولة، يقطنها سكّانها، ويضجُّ فيها في الوقت ذاته، المتاح من عوامل الحياة الراهنة، ومن النشاطات الاقتصادية المنتجة.

آخذاً في الاعتبار، أن الثروة الأساسية هي في الحفاظ على القائم، وهو مصدر الجذب الأساسي، إنسانياً واقتصادياً.

● على المتصدّي لتنظيم هذه المنطقة، أن يعمل على ضخّ الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأسواق القديمة، عبر وصلها عمرانياً ووظيفياً، بمراكز الثقل التجاري المستحدثة خارجها.

● والبترون الحديثة، البترون الراهنة هي:

■ مركزٌ سياسي قبل كل شيء، ومركز إداري رسميّ، فهي مركز القضاء، ومقر القائم مقام.

■ وهي مركز تجاريٌّ ماليٌّ، يزورها يومياً ما يزيد عن 5000 متسوّق. وتنتشر السوقُ على شريطين متعامدين، واحد بامتداد ساحة المدينة، والثاني من المدينة القديمة إلى المرتفعات في بسبينا.

■ وهي مركز لتجمُّع أصحاب المهن الليبرالية بأعداد كبيرة، مهندسون، محامون، أطباء... إلخ.

■ وهي مركز استشفاء وطبابة، ومركزٌ للأبحاث العلمية، وللتعليم. (مركز علوم البحار، مدارس كبيرة، وتلامذة بالآلاف).

■ وهي أيضاً مرفأ، وسوقٌ للسمك، وتجمُّعٌ للصيادين، وزراعةٌ للخضار في البيوت البلاستيكية وخارجَها، ولبعض الأشجار المثمرة.

■ وهي مركزٌ للمجمّعات البحرية جنوب البلدة، ومركزٌ لحرفٍ متعددة.

■ البترون هي إذاً كل ما ذكرت.

■ وعلى الرؤية التنظيمية الموضوعية:

■ أن تستثمر كلَّ عناصر الجذب الظاهرة، وأن تُبرزَ أيضاً عناصر الجذب الكامنة.

■ عليها أن تحمي قلب المدينة التاريخي باثاره، وبتراثه، وعليها، دون اللجوء إلى عمليات جراحية مدمّرة، أن تؤهّله، وتعزّز قيمة السكن فيه.

■ عليها وهي تحمي هذا القلب، أن لا تحنّطه، ولا تعتبره مُعطىً أثرياً لا يُقاربُ إلا بالترميم الجاف. بل على العكس من ذلك، عليها أن تُنظّم ترميماً مرناً للمباني القائمة، وأن تسمح بتجديدِ القديم منها، مع الحرص على تماسُك النسيج القديم، ووحدته، وقيمته التاريخية.

■ عليها أن تعيد إلى القلب جزءاً من دوره، فتضخّ فيه دماء الحياة الجديدة، بتحقق ذلك:

■ عبر تطوير منطقة المرفأ، وإضافة كل التجهيزات المكمّلة إليه كما في أنفه.

● وعبر استحداث منشآت ثقافية سياحية في محيط الآثار الفينيقية (المتحف في القلعة) ومنشآت تعليمية – سياحية، في منطقة المدرّج الروماني، شرق ممر سكّة الحديد.

● وعبر استحداث مسارات سياحية- ثقافية- ترفيهية، تربُط الساحات الموجودة أمام الكنائس، بالساحات الأخرى، وبالمرفأ، وبرصيف النزهة الملامس للبحر.

● وعبر استحداث مسارات تعيد توحيد المدينة القديمة حتى حدودها شرق الطريق الدولي، وصولاً إلى تجمعات المباني التراثية عند ممر سكة الحديد، وفي الأحياء ذات النسيج المديني الجميل، التي تحوط المدرّج الروماني هناك.

● وهي مركز استشفاء وطبابة، ومركزٌ للأبحاث العلمية، وللتعليم. (مركز علوم البحار، مدارس كبيرة، وتلامذة بالآلاف).

■ وهي أيضاً مرفأ، وسوقٌ للسمك، وتجمُّعٌ للصيادين، وزراعةٌ للخضار في البيوت البلاستيكية وخارجَها، ولبعض الأشجار المثمرة.

■ وهي مركزٌ للمجمّعات البحرية جنوب البلدة، ومركزٌ لحرفٍ متعددة.

■ البترون هي إذاً كل ما ذكرت.

■ وعلى الرؤية التنظيمية الموضوعية:

■ أن تستثمر كلَّ عناصر الجذب الظاهرة، وأن تُبرزَ أيضاً عناصر الجذب الكامنة.

■ عليها أن تحمي قلب المدينة التاريخي باثاره، وبتراثه، وعليها، دون اللجوء إلى عمليات جراحية مدمّرة، أن تؤهّله، وتعزّز قيمة السكن فيه.

■ عليها وهي تحمي هذا القلب، أن لا تحنّطه، ولا تعتبره مُعطىً أثرياً لا يُقاربُ إلا بالترميم الجاف. بل على العكس من ذلك، عليها أن تُنظّم ترميماً مرناً للمباني القائمة، وأن تسمح بتجديدِ القديم منها، مع الحرص على تماسُك النسيج القديم، ووحدته، وقيمته التاريخية.

■ عليها أن تعيد إلى القلب جزءاً من دوره، فتضخّ فيه دماء الحياة الجديدة، بتحقق ذلك:

■ عبر تطوير منطقة المرفأ، وإضافة كل التجهيزات المكمّلة إليه كما في أنفه.

● وعبر استحداث منشآت ثقافية سياحية في محيط الآثار الفينيقية (المتحف في القلعة) ومنشآت تعليمية – سياحية، في منطقة المدرّج الروماني، شرق ممر سكّة الحديد.

● وعبر استحداث مسارات سياحية- ثقافية- ترفيهية، تربُط الساحات الموجودة أمام الكنائس، بالساحات الأخرى، وبالمرفأ، وبرصيف النزهة الملامس للبحر.

● وعبر استحداث مسارات تعيد توحيد المدينة القديمة حتى حدودها شرق الطريق الدولي، وصولاً إلى تجمعات المباني التراثية عند ممر سكة الحديد، وفي الأحياء ذات النسيج المديني الجميل، التي تحوط المدرّج الروماني هناك.

● وعلى الرؤية التنظيمية الموضوعية، هنا في البترون كما في أنفه، أن تدرس بعناية ديناميكية تطور العمران في المدينة خلال نصف قرن مضى، عبر قراءة نقدية لتصوُّرات المرسوم 3362 تاريخ 1972/5/26، وكل التعديلات التي طالته. فتعيد صياغة المخطط العمراني والوظيفي للمدينة، في ضوء فهم ديناميكية تطور العمران الظاهر على الأرض الآن.

■ فتُحافظ على المواقع المشجرة في المرتفعات، وعلى الأراضي الزراعية عند ممر نهر الجوز، رئة للتنفس، بين البترون وكبا، وحماية لمجرى النهر.

■ وتنظّم بناء المجمّعات البحريّة على الشاطئ، بين البترون وكفرعبيدا، حيث هي قائمةٌ الآن.

■ وتشجّع امتداد العمران، بموازاة الشريان التجاري الممتد من قلب المدينة باتجاه التلال في بسبينا.

■ وتلحظ طريقاً سياحياً ثقافياً، يوصل البلدة التاريخية بقلعة المسيلحة، وبوادي نهر الجوز.

● وتكتفي الرؤية التنظيمية الموضوعية، بأن تشجّع قريةَ كبا الصغيرة كي تبقى كما هي الآن، شريكة بلدة البترون في توجُّهها لحماية مصب نهر الجوز. كما تقترحُ عليها أن تُواصل تمدُّدها على السفوح الجراء قبالة البترون، تاركة المرتفعاتِ الصخرية شبه الجراء، تحميها من رياح الشمال.

● كما تكتفي الرؤية التنظيمية الموضوعية، باقتراح إقامة متحف لإنسان العصر الحجري في مغاور سلعاتا، شرط محاصرة الصناعة فيها، وإرغامها كي تتحول إلى صناعة نظيفة، لا تلوث الأرض والمياه بسمومها. كما تقتطع جزءاً من أراضي الإشغال الصناعيّ، وتُلحقه بالإشغال المعمول به في شاطئ حنوش.

● وتقترح الرؤية التنظيمية الموضوعية، إعادة زراعة شجرة الخروب في بلدة سلعاتا، وإعادة إنتاج دبس الخروب فيها.

● وربما لعب الشاطئ في حنّوش، دوراً بارزاً في حماية رأس الشقعة من التعديات، ومن التلوث أيضاً، ومصدرهُ الصناعة في سلعاتا.

● فيبقى رأس الشقعة، موقعاً طبيعياً فريداً رائع الجمال، وواحداً من الأماكن النادرة في الشواطئ الشمالية، التي تحافظ على خصائصها الطبيعية الأصلية على اليابسة، وفي محيط الشاطئ.

ورأس الشقعة، غني بالتنوع البيولوجي. إنه واحد من الأماكن القليلة المتبقية، التي تعيش فيها النباتات البحرية المتقدمة، كما توجد فيه ينابيع مياه عذبة وعدة كهوف.

● وهو واحد من الأماكن التي تعيش فيها نباتات مستوطنة كشجرة الخروب.

إن هذا الجزء من الشاطئ، يوفّر مناطق آمنة لأعشاش الطيور المقيمة، وللطيور المهاجرة.

والرؤية التنظيمية الموضوعية، تقترح رعاية رأس الشقعة بعناية خاصة، واعتباره ثروة وطنية لكل اللبنانيين، وحمايته بشكل ملائم، بالتعاون بين دير سيدة النورية، ومجلس بلدية حامات، وبرعاية وزارة البيئة. مع التشديد على ضرورة تحريج المطلات وسفوحها، حيث يكون ذلك ممكناً، للحؤول دون انزلاقها.

■ أما حالة الشاطئ الممتد من الهري إلى آخر شكا، عند أطراف بلدة أنفه جنوباً، فهي نقيض حالته في حنوش، عند رأس الشقعة.

■ فقد اعتدت المجمّعات على الأملاك العامة البحرية دون استثناء، ومزقت الشاطئ، وجزأته إلى نواد مغلقة، كما هي الحال تماماً في شاطئ نهر الكلب - طبرجا، أو في شاطئ طرابلس - القلمون. والتدخل المتاح في هذا الجزء من الشاطئ، لأي رؤية تنظيمية موضوعية، ينحصر في تنظيم بناء المجمّعات البحرية الجديدة، وفي الحد من التعدّي على الأملاك العامة البحرية، وفي حماية الطرقات المؤدية إلى الفسحات المتبقية على الشاطئ، خارج النوادي المغلقة.

■ أما الباقي من الشاطئ وهو الأساسي، فقد التهمته الصناعة.

■ يبقى أن نقول في هذا الصدد أن الهري، هي قرية صناعية غير مأهولة تقريباً في فصل الشتاء، وتتحوّل صيفاً إلى قريةٍ اصطيافٍ تعجُّ بالمصطافين، مُعظمهم من الكورة وزغرتا. يأتون في بداية الصيف، ويرحلون في بداية الخريف، وتكاد تفرغ القرية برحيلهم.

وفي القرية في فصل الصيف شحٌّ في الكهرباء، وفي الماء، وأعطال دائمة في الهاتف، وازدحام خانق للسيارات، وتلوث فاقع لمياه البحر بالمياه المبتذلة، وللأراضي المحيطة بالنفايات.

■ أما بلدة شكا فهي بلدة صناعية تقليدية، يسكنها أهلها الأصليون، ويؤمّها يومياً أعدادٌ كبيرة للعمل وللتجارة. إنها مركزُ لصناعات كبيرة، ومركزٌ تجاريٌّ هامٌّ، ومركزٌ ماليٌّ هامٌّ أيضاً.

يتمدّد العمرانُ في البلدة، داخل جزرٍ تحدّدها طرقاتٌ موازية للطريق الدولي بيروت – طرابلس، وأخرى متعامدة معها.

وتتكرّر جزر البناء هذه، بين محورين من الغرب إلى الشرق:

طريق الأرز القديمة، وطريق أميون، إهدن، الأرز الجديدة.

وتشكل المحاور الثلاثة هذه، الطريق الدولي، وطريقا الأرز، الشرايين التجارية للبلدة.

والطابع السكني هو الطابع الغالب على النسيج المديني فيها.

■ وعلى الرؤية التنظيمية الموضوعية، أن تسعى في بلدة شكا لتحقيق أربعة أهداف:

■ وقف البعثرة في انتشار البناء.

■ عدم المبالغة بالصفة التجارية المعطاة للطريق الدولي طرابلس – بيروت الذي يخترق البلدة، غيّر تعديل للأنظمة الارتفاقية المعمول بها هناك.

■ تشجيع توجه العمران باتجاه التلال عند ملتقى طريقي الأرز.

■ منع البناء في التلال المشرفة على البلدة، بجانب طريق أميون.

-4 المجمعات البحرية الكبيرة، والصناعات، نقاط ضعف أساسية على الشاطئ:

المجمعات البحرية إذاً، في الهري وفي طرف أنفه الشمالي، هي نقطة ضعف أساسية في هذا الجزء من الشاطئ. إلا أن نقطة الضعف الكبرى فيه، هي صناعة الكيماويات في سلعاتا، وصناعة الإسمنت ومشتقاته، في الهري وفي شكا.

× بديهيٌ القولُ إن هذه الصناعات هي صناعاتٌ مُنتجة، تُسهم بفاعليةٍ في زيادة الدخل الوطني، وهي تخلق فرصاً للعمل. إلا أنها في الوقت ذاته، من أهمّ مصادر تلويث الأرض، والبحر، والهواء، بالفضلات، وبالسوائل، وبالغازات السامة.

■ وتمعنُ صناعة الإسمنت في تشويهِ مشهدِ التلال المطلة على البحر حيث أقامت محافرها. كما تمعن أيضاً بنقل التراب الأحمر من سهل الكورة المكسو كلياً ببساتين الزيتون.

■ وعلى الرؤية التنظيمية، الشاملة والموضوعية، أن تسعى إلى تحقيق عدة أهداف عامة أهمُّها:

■ الحدُّ من توسيع غير مفهوم لمساحات المناطق الصناعية، بمحاصرتها في سلعاتا، في شكا، وفي أنفه. وباقتطاع أجزاء منها حيث يبدو ذلك ممكناً.

■ المساهمة في إخضاع هذه الصناعات، للشروط الفنية وللنصوص القانونية، كالكفيلة بتحويلها إلى صناعات نظيفة.

■ المساهمة في إلزام هذه الصناعات، بتحمّل قسم من كلفة إعادة تنظيم المنطقة، كتعويض عن الأضرار التي الحقّتها بها.

■ المساهمة في إلزام هذه الصناعات، بإعادة تأهيل فورية، للمحافر التي شوّهت مشهد الهضاب المطلّة على البحر.

■ المساهمة في منع السطو على التربة الحمراء في سهل الكورة.

* معماري لبناني

(1): نشير إلى أن مخيم نهر البارد، الذي دمّر وأعيد بناؤه، هو خارج البحث

سلعاتا: المغاور الموجودة، متحف انسان العصر الحجري

الرؤية التنظيمية الموضوعية، تقترح اعتبار رأس الشقعة ثروة وطنية لكل اللبنانيين

ذابت معظمُ البيوت التراثية في انفه، تحت الطوابق التي أضيفت فوقها

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 16 تموز 2018 العدد 3516

صورة وخبر

استقبل جمهور «مهرجان افينيون الدولي 72» العريق، عرض «عساه يحيا ويشمّ العبق» بحفاوة بالغة اعادت الراقصين الى الخشبة خمس مرات بفعل التصفيق المتواصل. الكوريغراف الشاب اللبناني علي شحرور، واعضاء فريقه (حلا عمران، علي حوت، وعبد قبيسي) قدموا أول من أمس ختام «ثلاثية الموت» أمام الجمهور الفرنسي بعدما كان شحرور قد حلّ على المهرجان عينه عام 2016 مقدماً الجزءين الأولين منها («فاطمة» (2014) و «موت ليلى» (2015). في ثلاثيته هذه، يستند شحرور إلى ميثولوجيا بلاد ما بين النهرين ومناخاتها من بابل إلى كربلاء، ليسائل المفاهيم المحليّة المتعلقّة بالرجولة والبطولة والصلابة ومقارباً علاقة الجسد بطقوس العزاء الشرقية والمحليّة وبالإرث الثقافي والديني «المقدّس». علماً أنّ العرض سيتواصل تقديمه اليوم وغداً ضمن المهرجان (بوريس هورفا ـ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

سماواتٌ أُخرى

هل تظنّون فعلاً أنّ حقَّ إنسانٍ ما في أنْ يقولَ:
«السماءُ زرقاء...»
يَستأهِلُ أنْ تُراقَ لأجلِهِ كلُّ هذه الأرواحِ على الأرض...
الأرضِ التي، منذ آلافِ العهودِ والأوهامِ والحقائق،
يعيشُ تحتَ سماواتِها المُحَيِّرةِ
أولئكَ الناسُ السُّذَّجُ، الطيّبون، الجهَلةُ، الخَطَأةُ والصادقون،
الذين لا زالوا، فوقَ تُراباتِ أسلافِهم،
يَتَنَفّسون، ويلعبون، ويُحبّون، ويَحزنون،
ويَتَناسلونَ، ويَغلطون، ويحلمون، ويزرعون القمحَ والتُّرّهاتِ والأغاني
و... ويؤمنون (يؤمنون حقّاً وصدقاً)
بأنّ لونَ السماواتِ «أحمر»؟...
أتَظنونْ؟...

2017/12/14

العمارة الشعبية في مصر: عودة إلى برهان علوية

ضمن نشاطها الثقافي الأسبوعي «نِقاشات»، تدعو اللجنة الثقافية الفنية في «الحزب الشيوعي اللبناني»، بعد غدٍ الأربعاء إلى عرض فيلم «لا يكفي أن يكون الله مع الفقراء» (1978 ـ 74 د) للمخرج اللبناني برهان علوية (1941 ـ الصورة) في مقهى «مزيان» (الحمرا). يلقي الشريط الضوء على العمارة الشعبية في مصر، من خلال تجربة المعمار المصري الشهير حسن فتحي (1900 ـ 1989) صاحب كتاب «البناء مع الشعب». علماً بأنّه يلي العرض نقاش مع المعماري حبيب صادق.

عرض فيلم «لا يكفي أن يكون الله مع الفقراء»: الأربعاء 18 تموز (يوليو) الحالي ـ الساعة السابعة مساءً ـ حانة «مزيان» («بناية رسامني» ـ الحمرا ـ بيروت).

أنس صباح فخري يسقينا «خمرة الحب»

في زحمة السهرات الفنية التي ينظّمها «بلونوت»، ووسط المواعيد التي يحييها أنس صباح فخري (الصورة) في فضاءات لبنانية عدّة، يحجز الفنان السوري مكانه في المقهى البيروتي الشهير في 25 تموز (يوليو) الحالي. في هذه الليلة، سيؤدي أنس باقة من الأغنيات الطربية والتراثية، مع تخصيص مساحة وافرة للقدود الحلبية، من دون أن يبخل على الحاضرين بأعمال خالدة اشتهرت بصوت والده الفنان الكبير صباح فخري (1933)، أبرزها «قدّك الميّاس» و«خمرة الحب» و«إبعتلي جواب» وغيرها.

حفلة أنس صباح فخري: الأربعاء 25 تموز ـ الساعة العاشرة مساءً ـ Blue Note Café (شارع المكحول ـ الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 01/743857

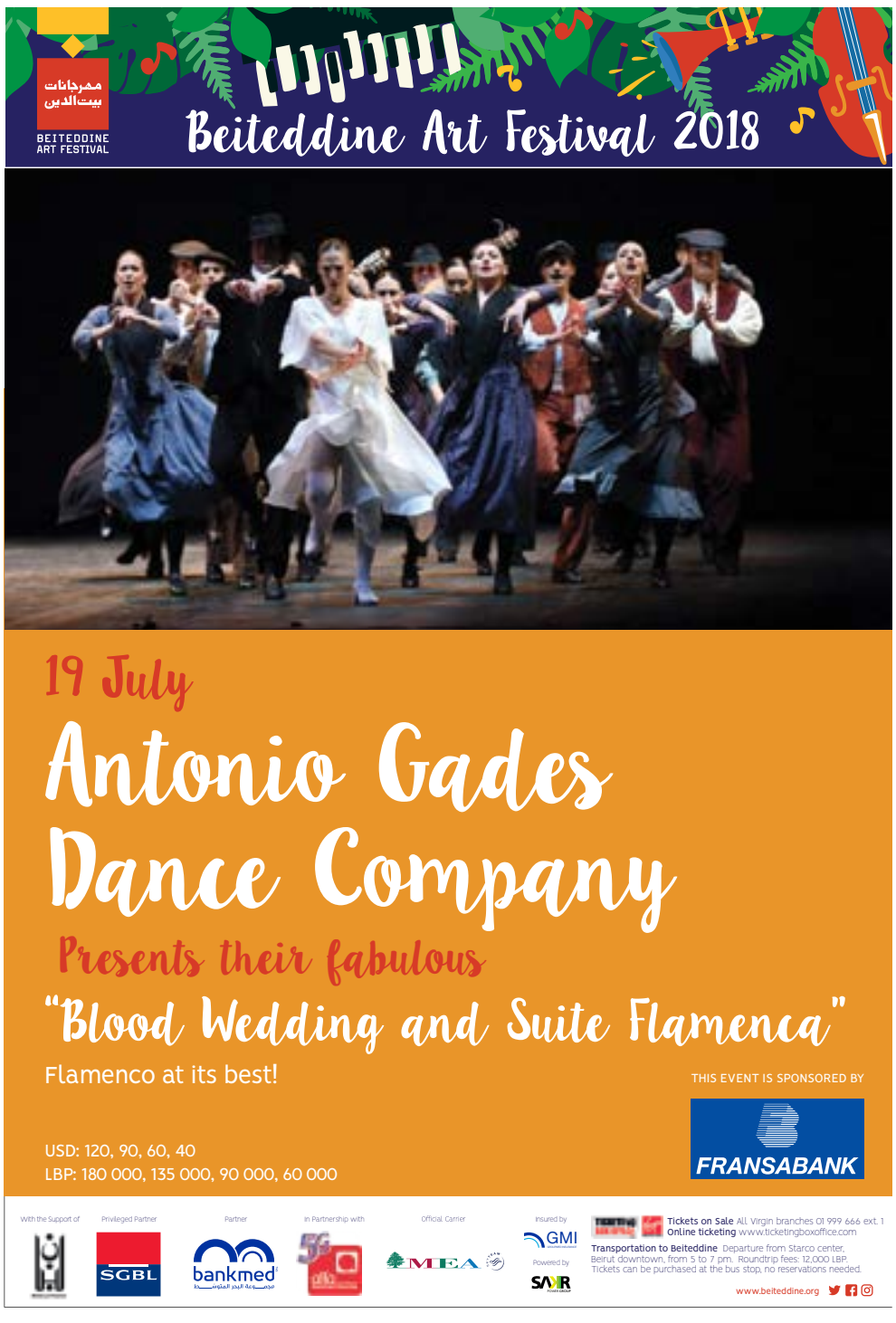

الإثنين 16 تموز 2018 العدد 17
lundi 16 juillet 2018 n°17

الأخبار
رأس المال
ملحق إقتصادي أسبوعي

تطور البيوعات العقارية ورخص البناء وتسليمات الإسمنت/ 2010-2017

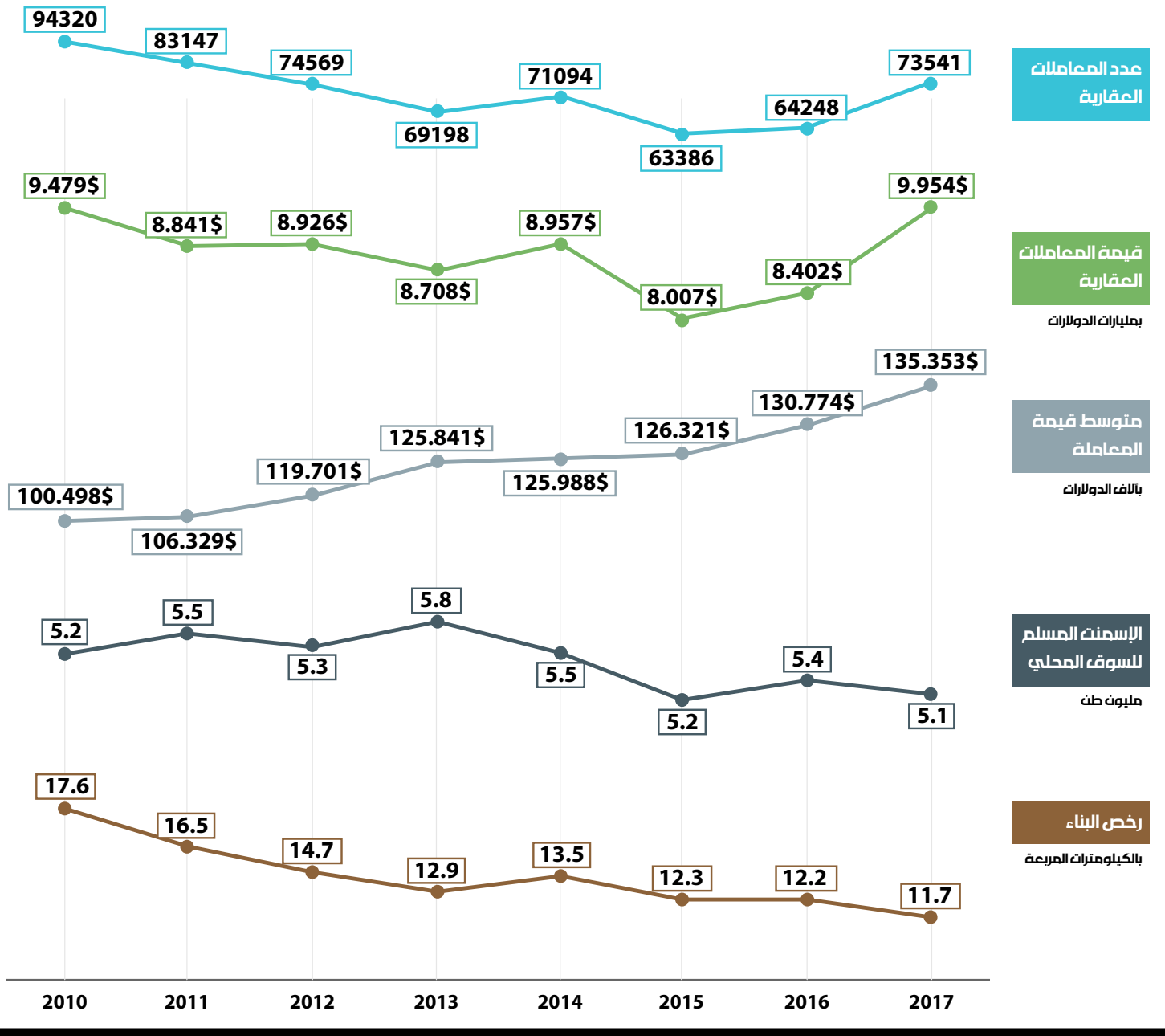

المصدر: وزارة المال - المديرية العامة للشؤون العقارية - نقابتا المهندسين

تصميم: سنان عيسى

في العدد

02
ميزان المدفوعات
عجز قياسي لا فائض

02
ناصر السعيدي
نهج جديد للتعامل مع اللاجئين

04
فيفيان عقيقي
ليس بالقروض وحدها يسكن الإنسان

06
علي أحمد
السعودية دولة نووية!

07
مايكل روبرتس
المعضلة الكينزية

هل سوق العقارات مأزومة؟ الأرقام مُحيّرة جدّاً

كثُرت الأحاديث أخيراً عن أزمة في سوق العقارات والبناء السكني والتجاري. وكثُرت في المقابل التحذيرات من مخاطر استمرار هذه الأزمة على النمو الاقتصادي والاستثمار ووضعية القطاع المصرفي... إلا أن قراءة للإحصاءات، أعدّها المصرفي منصور بطيش وقدّمها تكتل «لبنان القوي» إلى المجلس الاقتصادي الاجتماعي، تدفع إلى الحيرة، إذ سجّل عام 2017 رقماً قياسياً غير مسبوق في قيمة المعاملات العقارية المُصرّح عنها لدى السجل العقاري. فأي نوع من الأزمات في سوق الاتجار بالأراضي والأبنية يقصدون، طالما أن قيمة المبيعات تزداد، وكذلك الأرباح؟

في حديثه الأخير إلى صحيفة «النهار» (11 تموز/ يوليو 2018)، يقدّم حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الاعتراف الأكثر دلالة في محاولة تفسير ما يسمّى الأزمة العقارية. يقول (حرفياً): «على الرغم من إنفاق مليارين و300 مليون دولار خلال 13 شهراً على القطاع العقاري، لم نشهد في المقابل أي تحسّن في الناتج المحلي اللبناني يساوي هذا المبلغ، ما يعني أن هناك ستوك يتم بيعه».

في الواقع، يمثّل هذا الرقم الكبير، الذي ذكره سلامة، فترة 13 شهراً فقط من مسيرة أطول بكثير، بدأت في عام 2009 وتسارعت منذ عام 2011 بعد انفجار الصراع في سوريا، وأسفرت عن إنفاق مليارات الدولارات من المال العام من أجل دعم أسعار العقارات ومنع انخفاضها، وبالتالي محاولة إنقاذ مصارف وشركات عقارية متورّطة حتى أذنيها بلعبة المضاربات وحلقة المديونية المُتعاظمة.

في السابق، كان حاكم مصرف لبنان يردّد أن هذه التدخلات المُكلفة ساهمت بأكثر من نصف النمو الاقتصادي المُحقّق، ولكن البيانات المُتاحة اليوم تُظهر «حقائق» لا لبس فيها. فالنمو الاقتصادي لم يتجاوز 1,7% كمتوسط للفترة من 2011 إلى 2017. ما يعني أن إنفاق هذه الأموال لم يكن يُجدي أبداً، أو أن سلامة لم يكن ينطق بحقيقة الأهداف التي دفعته إلى هدر كل هذا المال العام.

كذلك، كان سلامة يردّد أن مصرف لبنان «سعى من خلال تشجيع القروض السكنية والاستهلاكية، إلى تأمين التمويل الذي سيعيد تكوين الطبقة الوسطى، وهي أساس الاستقرار الذي يحتاج إليه الاقتصاد اللبناني». ولكن البيانات المُتاحة تُظهر المزيد من «الحقائق» المؤلمة، فقد تضاعفت قيمة القروض السكنية والشخصية (الاستهلاكية) منذ عام 2010، وبلغت حالياً أكثر من 22 مليار دولار، وهذه المديونية الهائلة باتت خدمتها تستنزف أكثر من نصف الدخل المُتاح لاستهلاك الأسر، باعتراف حاكم مصرف لبنان نفسه. فكيف سيعيد مصرف لبنان تكوين الطبقة الوسطى، فيما المصارف والمضاربون على أسعار العقارات وتجّار السيارات والتعليم والصحة يقاسمونها نصف دخلها ويدفعونها إلى تخفيض استهلاكها إلى الحاجيات الأساسية الأخرى التي تساهم في تطوير مستوى عيشها؟ يوجد الآن أكثر من 130 أسرة تعيش تحت عبء الرهون العقارية وخدمة قروضها السكنية لآجال طويلة تمتد ما بين 20 و30 سنة. كذلك يوجد 15 ألف قرض لتسديد أقساط التعليم، و91 ألفاً لشراء سيارات، و373 ألف قرض استهلاكي، و4 آلاف قرض لشراء المفروشات والأدوات المنزلية، و182 ألف قرض عبر بطاقات الائتمان. هل هكذا يُعاد تكوين الطبقة الوسطى؟ حتماً لا، وليس هناك أدنى شكّ أن سلامة والمصرفيين وتجّار العقارات وجميع المتورّطين معهم يدركون أن هذه الأرقام تعني العكس تماماً.

ليست هذه الحقائق «المؤلمة» ما يدفع إلى «الحيرة»، بل الحقائق الأخرى المُتصلة بحركة سوق الاتجار بالعقارات والأبنية ونشاطها. فقد أظهرت قراءة للإحصاءات، أعدّها المصرفي منصور بطيش وقدّمها تكتل «لبنان القوي» إلى المجلس الاقتصادي الاجتماعي، أن عدد البيوعات العقارية وقيمتها ازدادا خلال عام 2017، كذلك قيمة الرسوم والضرائب المُحصّلة على الأملاك المبنية بالمقارنة مع السنوات الأربع السابقة (2013 حتى 2016 ضمناً). بل أظهرت أيضاً، أن قيمة البيوعات العقارية بلغت في العام الماضي مستوى قياسياً، هو أعلى من مستوى الذروة الذي بلغه في عام 2010! فكيف يمكن الحديث عن ركود فيما البيوعات تزداد؟

وفق حسابات بطيش، بلغ مجموع البيوعات العقارية خلال الفترة المُمتدة ما بين عامي 1997 و2017 ضمناً (21 سنة) حوالى 118 مليار دولار أميركي، على أساس القيم المُصرّح عنها لدى الدوائر العقارية. ويقدّر القيمة الحقيقية لهذه البيوعات بأكثر من 150 مليار دولار، وتصل إلى أكثر من 170 مليار دولار أميركي في الفترة بين 1991 و2017. ويُقدّر قيمة الثروة العقارية في لبنان (Real Estate Wealth/ Richesse ou Fortune Fonciere) بما يساوي 18 إلى 22 مرّة حجم إجمالي الناتج المحلي (GDP)، أي نحو 1100 مليار دولار تقريباً، وهي توازي خمس مرّات قيمة الثروة المالية التي تتشكّل من الإيداعات لدى المصارف والاستثمارات في المصارف والشركات.

يزعم البعض أن هذه الحقائق لا تعبّر عن نشاط قطاع البناء، أو كما قال سلامة نفسه، إنها تعبّر عن بيع مخزون الوحدات المبنية، وبالتالي لا تعكس أي استثمارات جديدة. في الواقع، تُبيّن قراءة بطيش أن كمية الإسمنت المُسلّم للسوق المحلي (وهي المؤشر الأساسي لنشاط البناء المحقّق بالفعل) لم تنخفض خلال عام 2017 إلّا بنسبة 5,5% مقارنة بعام 2016، وهي شبه مُستقرّة منذ عام 2010. ما يعني أن المساحات المُشيّدة سنوياً بقيت على الوتيرة نفسها طوال الفترة المُمتدة من عام 2008 إلى عام 2017 (خلال عشر سنوات). في المقابل، فإن رخص البناء الممنوحة (وهي مؤشّر على احتمالات نشاط البناء في المستقبل وليس الآن) شهدت انخفاضاً ملموساً بالمقارنة مع السنوات السابقة، ما يؤشّر إلى تباطؤ مستقبلي بدأنا نشهده خلال عام 2018 بالتوازي مع أزمة الإقراض السكني التي بدأت منذ بضعة أشهر. وهذا دليل إضافي على أن تدخلات مصرف لبنان لم تكن تهدف إلا إلى دعم الأسعار ومنع تحقيق أي خسائر للمضاربين والمصارف، ولم تكن الأهداف المُعلنة إلا أهدافاً مزعومة.

للتواصل: capital@al-akhbar.com

قضية

عجز بقيمة 4,3 مليارات دولار لا فائض بقيمة 497 مليون دولار!

«الأخبار» تنشر حسابات ميزان المدفوعات «الحقيقية»

حاول مصرف لبنان دعم ميزان المدفوعات اللبناني، عبر الهندسات المالية ومنح العوائد السخية للمصارف وكبار المودعين لنقل بعض ودائعهم من الخارج إلى لبنان. وقد أدت هذه المحاولات إلى حصول فائض «مصطنع» في عام 2016 فقط. ثم عاد الميزان لتسجيل العجوزات، وهو نمط مستمرّ منذ عام 2011. الآن، انتقل مصرف لبنان إلى محاولة تجميل حسابات الميزان لإخفاء النتائج الفعلية لهذا الدعم المُكلف جداً وبالتالي انتقل من إعلان فائض «مصطنع» إلى فائض «مزوّر»

محمد زبيب

ما ميزان المدفوعات؟ هو «بيان إحصائي يلخّص نتيجة المبادلات والمعاملات التي تنشأ بين المقيمين في البلد والمقيمين في الخارج خلال فترة معيّنة». هذا هو التعريف المُعتمد لدى كل المنظمات التي تُعنى بمثل هذه الإحصاءات، وفي مقدمها صندوق النقد الدولي. بعبارات أبسط، يعبّر ميزان المدفوعات عن صافي الأموال الواردة إلى البلد والصادرة عنه. وبالتالي، هو لا يتضمّن أي مبادلات ومعاملات تُجرى بين مقيمين في البلد، حتى ولو جرت بعملة أجنبية، كذلك لا يحتسب أي عمليات بين مقيمين وغير مقيمين ما لم يترتب عليها مبادلات ومعاملات تحقّقت بالفعل، لا على الورق أو الفرضيات أو الأوهام.

إذاً، لا يتعلّق ميزان المدفوعات بعملة التداول، أيّاً كان نوعه، بل يتعلّق فقط بالتداول بين مقيمين وغير مقيمين، بأي عملة كان. وهذه هي المنهجية المُتبعة في كل مكان في العالم، ولو اختلفت الحسابات وجودتها ودقتها بين بلد وآخر.

في لبنان، بسبب نقص الإحصاءات الدقيقة، يجري احتساب ميزان المدفوعات عبر رصد التغيّر في صافي الأصول المالية لدى مصرف لبنان والمصارف التجارية خلال فترة مُحدّدة، على أساس شهري، وعلى أساس تراكمي بالمقارنة مع الصافي المُسجّل في نهاية السنة السابقة.

وتعبّر هذه المنهجية بقدر ما عن حقيقة وضع ميزان المدفوعات، ولو بصورة ناقصة.

إذاً، ليس هناك التباس في التعريف، كذلك فإن المنهجية المُعتمدة في لبنان سارية منذ سنوات بعيدة، وهي لم تتعدّل إلا ماماً مع توافر المزيد من الإحصاءات نتيجة فرض المعايير الدولية على البنك المركزي والمصارف، ونتيجة الضغوط الخارجية لتحسين حسابات ميزان المدفوعات، ومنه ميزان الحساب الجاري وميزان الحساب التجاري. إلا أن مصرف لبنان قرّر فجأة إدخال تعديل جوهري على هذه المنهجية في أعقاب أزمة احتجاز رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري وإعلان استقالته في السعودية. فقد أعلن، من دون أي توضيح أو تبرير أو تفسير، أن «صافي الموجودات الخارجية لمصرف لبنان، اعتباراً من تشرين الثاني 2017، يشمل سندات دين الجمهورية اللبنانية المُصدّرة بعملات أجنبية». أي إن احتساب ميزان المدفوعات بات يتضمّن عمليات أجريت بين مقيمين (هما وزارة المال ومصرف لبنان)، ولم يترتب عليها أي أموال واردة من الخارج، لكونها عمليات دفترية يقوم مصرف لبنان بموجبها باستبدال سندات خزينة يحملها بالليرة بسندات يوروبوندز (بالدولار)، بغرض بيعها والحصول على العملات الأجنبية، سواء من السوق المحلية أو من السوق الخارجية.

يقول الأمين العام لجمعية المصارف مكرم صادر (حرفياً) في مقاله الأخير (في النشرة الشهرية الصادرة عن الجمعية): «طبعاً، إن احتساب مصرف لبنان محفظته من سندات اليوروبوندز اللبنانية ضمن رصيد ميزان المدفوعات لا يصبح حقيقياً إلّا إذا استطاع بيع ما ينوي احتسابه إلى أشخاص (طبيعيّين أو مؤسساتيّين) غير مقيمين، ما يُدخل فعلياً سيولة بالعملات الأجنبية إلى موجوداته الخارجية». وهذا الموقف أعلنه كل اقتصادي أو خبير مالي أو مصرفي أدلى بدلوه حول صحّة أرقام ميزان المدفوعات المُعلنة في الأشهر الأخيرة، «تقني» يدعم ما قام به مصرف لبنان، والكل تقريباً، ما عدا حاكم مصرف لبنان، يقولون إن هذا التعديل في احتساب ميزان المدفوعات يتعارض مع المبادئ المحاسبية المُعتمدة والمنهجيات الشائعة، وبالتالي يعطل أي قيمة مُمكنة من تحليل ميزان المدفوعات وفهم المخاطر وتقدير الحاجات التمويلية وتبرير الأكلاف المُسدّدة لتوفيرها.

في الواقع، عمد مصرف لبنان إلى احتساب سندات اليوروبوندز قبل بيعها، وما باعه منها حتى الآن كان بمعظمه من نصيب المقيمين (المصارف المحلية تحديداً). وهناك ما يكفي من الأدلة على أن ميزان المدفوعات «الحقيقي» يسجّل عجوزات شهرية عالية، وليس فوائض، كما أعلن حاكم مصرف لبنان.

في اللقاء ما قبل الأخير بين سلامة وجمعية المصارف، أعلن أن ميزان مدفوعات حقّق فائضاً تراكمياً في الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام بقيمة 497 مليون دولار. ورأى أن هذا دليل على صحّة سياسته وجدوى عمليّاته في المحافظة على تثبيت سعر الصرف وتمويل الدولة والاستهلاك. إلا أن احتساب ميزان المدفوعات وفق المنهجية المُعتمدة قبل تعديلها، يبيّن أن صافي الأصول الأجنبية لدى مصرف لبنان والمصارف التجارية سجّل عجزاً بقيمة تصل إلى 4,3 مليارات دولار حتى أيار/ مايو الماضي، وهو مستوى عجز لم يشهده لبنان حتى في سنوات الحرب الأهلية.

1,8
مليار دولار
الودائع في المصارف المراسلة تُظهر بيانات مصرف لبنان أن مجمل المطلوبات من القطاع المالي غير المقيم بلغ 10.3 مليارات دولار في أيار/ مايو الماضي. في المقابل، بلغ مجمل المطلوبات إلى القطاع المالي غير المقيم نحو 8.5 مليارات دولار ما يعني أن المصارف التجارية المحلية لم تعد تحتفظ لدى المصارف المراسلة في الخارج إلا بـ 1.8 مليار دولار

قامت «الأخبار»، بمعاونة عدد من الاقتصاديين والمعنيين في مجالات إنتاج الحسابات المالية، بإعادة حساب ميزان المدفوعات «الحقيقي» (الجدول)، بالاستناد إلى بيانات مصرف لبنان المنشورة على موقعه على الإنترنت. وتبيّن أن صافي الأصول الأجنبية في عهدة مصرف لبنان لم يتجاوز في نهاية أيار/ مايو الماضي 34,3 مليار دولار في مقابل 35,5 مليار دولار في نهاية عام 2017، أي إن العجز المتراكم بلغ 1,2 مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام. فيما سجّل صافي الأصول الأجنبية في عهدة المصارف التجارية عجزاً بقيمة 22,1 مليار دولار مقارنةً بـ 19 مليار دولار في نهاية العام الماضي، أي إن هذا العجز المُتراكم ازداد بقيمة 3,1 مليارات دولار. وبما أن هذين المتغيّرين (العجزين) في صافي الأصول الأجنبية في عهدة كل القطاع المالي (مصرف لبنان والمصارف) يعبّران عن وضعية ميزان المدفوعات، فهذا يعني، من دون أدنى شك، أن العجز الحقيقي المُتراكم بلغ 4,3 مليارات دولار حتى أيار/ مايو، وهذا مؤشر خطير يجدر التعامل معه من دون مواربة.

على مدى ربع القرن الماضي، ترسّخ نموذج اقتصادي يرتكز في تمويله على التدفقات الخارجية، ولكن بدلاً من تطوير القاعدة الإنتاجية ودعم الاقتصاد الحقيقي لجذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة صادرات السلع والخدمات، وبالتالي الحصول على العملات الصعبة اللازمة لتمويل المشتريات من الخارج وضمان استقرار سعر الصرف. جرى اللجوء إلى بدائل قصيرة الأجل ومُكلفة جدّاً، تمثّلت بتشجيع الهجرة للمحافظة على تدفق تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج، وإعطاء كبار المودعين والمصارف أسعار فائدة سخية جدّاً لزيادة الودائع، وتشجيع الاستدانة لتمويل الاستهلاك العام (الحكومة) والخاص (الأسر)، وتحفيز المضاربات على أسعار الأراضي عبر دعم الأسعار وإشاعة أسطورة «أن سعر العقار يتّجه صعوداً فقط»، وذلك بهدف جذب الرساميل المُضاربة من غير المقيمين (ولا سيما من الخليج). انتهى الأمر إلى ما يمكن اعتباره أطول فقّاعة في تاريخ لبنان، وهي على وشك الانفجار، ولعل أبلغ تعبير عنها أن عجز ميزان لبنان الجاري (مجمل علاقات لبنان مع الخارج) يمثّل نحو ربع الناتج المحلي، أي إن المقيمين يترتب عليهم تسديد كلفة جذب ما بين 13 دولار و14 مليار دولار سنوياً من الخارج، وهذا ينعكس بوضوح زيادة مقلقة جدّاً في مجموع الدين الخارجي المترتب على المقيمين في لبنان (بما فيه ودائع غير المقيمين)، الذي بلغ، وفق حسابات صندوق النقد الدولي، نحو 198% من مجمل الناتج المحلي (أكثر من 102 مليار دولار) في نهاية عام 2017، ويتوقّع أن يبلغ 216% في عام 2023، أي أكثر من 150 مليار دولار.

صافي الأصول الأجنبية من دون الذهب
(بمليارات الدولارات في نهاية الفترة)

مصرف لبنان	2017			2018			
	تشرين1	تشرين2	كانون1	كانون2	شباط	آذار	نيسان	أيار
موجودات بالعملات الأجنبية	36.7	35.7	35.8	35.2	34.4	34.3	34.7	34.6
المطلوبات الأجنبية	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3
صافي الأصول الأجنبية	36.4	35.3	35.5	34.9	34.0	33.9	34.4	34.3
				-0.6	-1.5	-1.6	-1.1	1.2

المصارف التجارية	2017			2018				
	تشرين1	تشرين2	كانون1	كانون2	شباط	آذار	نيسان	أيار
العملات والودائع لدى المصارف المركزية	1.0	1.0	1.0	1.1	1.1	1.1	1.2	1.1
مطلوبات من العملاء غير المقيمين	5.8	6.0	6.1	5.8	6.2	6.3	6.3	6.4
مطلوبات من القطاع المالي غير المقيم	10.2	10.2	11.3	11.4	10.5	10.4	10.1	10.3
محفظة الأوراق المالية لغير المقيمين	0.9	0.8	0.9	0.9	1.1	1.1	1.0	1.0
أصول أجنبية أخرى	4.2	4.1	4.2	4.3	3.9	3.9	4.0	3.9
مجموع الأصول الخارجية	22.1	22.3	23.6	23.5	22.9	22.9	22.7	22.9
ودائع العملاء غير المقيمين	35.5	34.4	35.1	35.4	35.5	36.0	36.0	36.5
مطلوبات للقطاع المالي غير المقيم	7.4	7.7	7.5	7.9	7.9	7.7	7.8	8.5
مجموع المطلوبات الأجنبية	42.9	42.0	42.6	43.3	43.3	43.8	43.8	45.0
صافي الأصول الأجنبية	-20.8	-19.7	-19.0	-19.8	-20.4	-20.8	-21.1	-22.1
التغير في صافي الأصول الأجنبية				-0.8	-1.4	-1.8	-2.1	-3.1
مجمل التغير في صافي الأصول الأجنبية لدى مصرف لبنان والمصارف التجارية (بالدولار الأميركي)				-1.4	-2.9	-3.4	-3.2	-4.3

المصدر: البيانات المنشورة على موقع مصرف لبنان

وجهات نظر

نهج جديد في التعامل مع أزمة اللاجئين

ناصر السعيدي *

بلغت التكاليف البشرية الناجمة عن العنف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أبعاداً تاريخية. إذ أن 60% من الوفيات الناجمة عن الصراعات منذ عام 2000، وقعت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في حين يستمر العنف في العراق، وليبيا، وسوريا، واليمن في تشريد الملايين من البشر سنوياً.

من منظور الدول التي تستضيف اللاجئين الفارّين من الصراعات، كانت التحديات حادّة. ووفقاً لتقرير صادر في عام 2016 عن صندوق النقد الدولي، عانت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المُتاخمة للمناطق التي تشهد صراعات حادّة من انخفاض سنوي في الناتج المحلي الإجمالي، بلغ في المتوسط 1,9% في السنوات الأخيرة، في حين ارتفع معدل التضخّم بنحو 2,8% في المتوسط.

وتفرض التدفقات الضخمة من اللاجئين ضغوطاً تدفع الأجور في الدول المضيفة إلى الانخفاض، ما يؤدّي إلى تفاقم الفقر وزيادة حدّة التوترات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومع ذلك فإن أغلب استراتيجيات المساعدات الحالية تركّز على المساعدة القصيرة الأجل بدلاً من الإدماج البعيد الأمد. ونظراً إلى حجم وطول أمد أزمة اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فمن الواضح أن هناك حاجة إلى نهج جديد يحوّل التركيز من الحلول المؤقتة إلى الحلول شبه الدائمة.

ولتحقيق هذه الغاية هناك ثلاثة من مجالات الدعم المرتبط باللاجئين تحتاج إلى اهتمام عاجل. أولاً، يتعيّن على الدول المانحة أن تبذل المزيد من الجهد لتعزيز قوة اقتصادات الدول المضيفة. على سبيل المثال، من خلال شراء المزيد من الواردات من الدول المضيفة أو المساعدة في تمويل قطاعات الرعاية الصحية والتعليم هناك. تستطيع الجهات المانحة أن تساعد في تحسين الظروف الاقتصادية في الدول المجاورة للصراعات، ومن خلال هذه العملية تخلق فرص العمل للاجئين. ولكي تثمر هذه الجهود، على الدول المضيفة أن تعمل أولاً على إزالة القيود المفروضة على قدرة اللاجئين على العمل في شكل قانوني. فالسماح للنازحين بالمشاركة في أسواق العمل الرسمية من شأنه أن يمكّنهم من كسب الدخل، ودفع الضرائب، وفي نهاية المطاف التقليل من اعتمادهم على المساعدات مع تطويرهم للمهارات التي يمكن استخدامها في نهاية المطاف لإعادة بناء بلدانهم التي مزّقتها الحروب.

ربما يبدو تشغيل العمالة أمراً بديهياً، لكن غالبية الدول المضيفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمنع اللاجئين حالياً من الحصول على وظائف في القطاع الرسمي (تُعدّ الأردن أحد الاستثناءات، إذ أصدرت نحو 87 ألف تصريح عمل للاجئين السوريين منذ عام 2016). ونتيجة لهذا، يضطر العديد من اللاجئين إلى البحث عن عمل في الاقتصاد غير الرسمي، حيث من الممكن أن يصبحوا عُرضة للاستغلال وسوء المعاملة.

لكن الأدلّة من خارج المنطقة تشير إلى أن اللاجئين، عند دمجهم على النحو الصحيح، يصبحون أقرب إلى تحقيق المنفعة من كونهم سبباً لاستنزاف موارد أسواق العمل في الدول المضيفة. على سبيل المثال، وجد تحليل حديث أجراه مركز دراسات اللاجئين في جامعة أوكسفورد أن الشركات التي يديرها لاجئون في أوغندا تزيد فعلياً من فرص العمل للمواطنين بفارق كبير.

القضية الثانية التي يجب معالجتها هي حماية «هوية» اللاجئين، سواء من حيث وثائق الهوية الفعلية أو الحقوق الثقافية. ولهذه الأسباب، لا بدّ من بذل الجهود لتحسين اتصال اللاجئين رقمياً، لضمان قدرتهم على الوصول إلى بياناتهم ومجتمعاتهم.

تتمثّل إحدى الطرق للقيام بذلك في استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل، لتأمين نظام تسجيل اللاجئين التابع للأمم المتحدة. وهذا من شأنه أن يعزّز عملية تسليم المساعدات الغذائية، ويحسّن قدرة اللاجئين على التنقل والوصول إلى خدمات الدفع عبر الإنترنت، ما يسهل على اللاجئين كسب المال وادّخاره.

كما يساعد تحسّن قدرة اللاجئين على الوصول إلى شبكات الاتصال، إمكان بقائهم على اتصال مع أسرهم وأصدقائهم. ومن خلال تأمين خدمة الإنترنت للاجئين، تدعم الدول المانحة برامج مثل «الفصل المدرسي الرقمي»، وعيادات الرعاية الصحية على الإنترنت، وهي الخدمات التي قد يكون من الصعب تسليمها في مجتمعات اللاجئين. أما النساء النازحات، اللاتي هن غالباً الأكثر عزلة في مواقف إعادة التوطين، فسيكنّ بين المستفيدين الرئيسيين. أخيراً، عندما تنتهي الصراعات . وسوف تنتهي في آخر الأمر . يتعيّن على المجتمع الدولي أن يكون على استعداد للمعاونة في إعادة البناء. فبعد سنوات من القتال، ستنشأ فرص الاستثمار في أماكن مثل العراق، وسوريا، والسودان، وستساعد عملية إعادة البناء في تعزيز النمو وخلق الوظائف لصالح النازحين في هذه الدول. ومن الممكن أن تساعد استراتيجيات البناء الإقليمية في تقليل التكاليف الإجمالية، وزيادة الكفاءات، وتحسين اقتصادات الحجم الكبير.

الواقع أن لبنان البناء الأساسية في فترة ما بعد الحرب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا بد أن توضع في مكانها الآن. على سبيل المثال، سيضمن إنشاء بنك عربي لإعادة البناء والتنمية إتاحة التمويل عندما تنشأ الحاجة إليه. ومن الممكن تمويل هذه المؤسسة المالية . وهي الفكرة التي ناقشتها في مكان آخر . وقيادتها بسهولة بواسطة مجلس التعاون الخليجي بمشاركة من الاتحاد الأوروبي، والصين، واليابان، والولايات المتحدة، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية، وغير ذلك من القوى الفاعلة في مجال التنمية الدولية.

بالاستعانة بهذا النهج الثلاثي المحاور، يصبح من الممكن إدارة أسوأ أزمات اللاجئين التي يشهدها العالم منذ عقود من الزمن. ومن خلال ضمان القدرة على الوصول إلى فرص العمل، وتعزيز القدرة على الوصول إلى الاتصالات والتطبيقات الرقمية، وإرساء الأساس لعملية إعادة البناء بعد الحرب، يصبح بوسع شعوب هذه المنطقة المُمزّقة البدء في التخطيط لمستقبل أكثر ازدهاراً. ومن الواضح أن البديل . المساعدات القصيرة الأمد التي تتقاطر إلى الأسفل بلا استراتيجية حقيقية . لن يُنتج سوى المزيد من الإحباط وخيبة الرجاء.

*كبير الاقتصاديين السابق في مركز دبي المالي العالمي، ونائب سابق لحاكم مصرف لبنان، ووزير الاقتصاد والتجارة السابق. وهو مؤلف تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول «حوكمة الشركات في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا».

ترجمة: إبراهيم محمد علي
يُنشر بالاشتراك مع
www.project-syndicate.org

اقتصاد السوء

حكم الأسواق والإفلات من العقاب

محمد زبيب

«أنا أحاسب وأحاكم كل يوم، ولكن أهم حكم لي هو حكم الأسواق (...) 24 سنة، منحوني ثقتهم، وهذه الثقة تزداد».

رياض سلامة (2017)

■■■

أنهى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ربع قرن في وظيفته، وهو سيستمر 6 سنوات إضافية، بعد التجديد له في بداية عهد رئيس الجمهورية ميشال عون. وبالتالي أصبح سلامة صاحب الرقم القياسي لأطول فترة متتالية يقضيها الموظّف نفسه على رأس أيّ بنك المركزي، تاريخياً وعلى مستوى العالم كلّه. وهي فترة توازي الفترة التي قضاها الرئيس نبيه بري في رئاسة مجلس النواب، صاحب السلطة التشريعية والرقابية، التي تقع عليها المسؤولية الأولى في محاسبة الحكومة ومساءلتها، ولا سيّما مصرف لبنان.

في هذه الفترة، تبدّلت عهود (الياس الهرواي، إميل لحود، ميشال سليمان، ميشال عون) وتبدّل رؤوساء حكومات (رفيق الحريري، سليم الحص، نجيب ميقاتي، عمر كرامي، فؤاد السنيورة، تمام سلام، سعد الحريري) وتبدّل وزراء مال (رفيق الحريري، فؤاد السنيورة، جورج قرم، الياس سابا، دميانوس قطّار، جهاد أزعور، محمد شطح، ريّا الحسن، محمد الصفدي، علي حسن خليل) وحصلت 5 دورات انتخابية (1996- 2000- 2005- 2009- 2018)، وانطلقت عملية مدريد لتحقيق التسوية في الشرق الأوسط وسقطت واندلعت حروب البلقان الجديدة (1995- 1999) وتحرّر الجنوب من الاحتلال الإسرائيلي (2000) ووقعت أحداث 11 أيلول (2001) وتم غزو أفغانستان والعراق (2003)، واغتيل رفيق الحريري (2005) وخرج الجيش السوري (2005) وانقسمت البلاد بين 14 آذار و8 آذار، ووقعت حرب تموز (2006) وأحداث 7 أيار واتفاق الدوحة والأزمة الرأسمالية العالمية (2008)، وانفجرت الانتفاضات الشعبية في تونس ومصر والبحرين واندلعت الحروب في سوريا واليمن وليبيا (2011)، وظهرت دولة داعش، وانهارت ونشبت أزمات مصرفية في قبرص واليونان وإسبانيا وإيرلندا وأيسلندا ووو... انتخب الأميركيون دونالد ترامب رئيساً لأكبر قوّة عسكرية في العالم وصعدت الشعبوية في كل مكان وبدأ ما يسمى الحرب التجارية العالمية... إلخ.

سرد هذه الأمثلة ليس بهدف التهكّم أو السخرية، أو للدلالة فقط على الحالة الاستبدادية التي يعبّر عنها بقاء «حاكم» في منصبه كل هذا الوقت وفي ظل كل هذه الأحداث والتحوّلات والتغيرات والأزمات والصراعات. بل الهدف من التذكير بها هو طرح سؤال مهم اليوم عن السبب الحقيقي الذي جعل من سلامة «أيقونة»، يجري صبغها بطابع القداسة، وجعله فوق السلطات الدستورية وخارج أيّ قانون، ويتمتع بحصانة مطلقة من أيّ مساءلة أو محاسبة على أفعاله ونتائج أفعاله.

لم يحصل على مدى ربع القرن الماضي أن تم توجيه أيّ سؤال يتعلّق بالسياسة النقدية وعمليات مصرف لبنان وتدخّلاته وهندساته المالية. لم يُستدعَ أيّ مسؤول في مصرف لبنان إلى أيّ جلسة لمجلس النواب أو مجلس الوزراء، ولم يخضع أيّ مسؤول لأيّ استجواب علنيّ أو سريّ عن صحّة ما يتردّد عن عمليات إثراء غير مشروع تستغل «سلطة» البنك المركزي المباشرة وغير المباشرة، ولم يضطر مصرف لبنان في أي يوم من الأيام إلى تقديم أيّ كشف حساب يبيّن ما يقوم به، ولم يتم تحريك أيّ ملف قضائي يخصّ جرائم مالية موصوفة، يُتهم مصرف لبنان أو حاكمه أو موظفوه أو لجانه وهيئاته بالضلوع فيها أو التورّط أو التغطية أو غضّ الطرف: من ملف المضاربات على الليرة في بداية التسعينيات إلى فضيحة بنك المدينة. ومن تنفيذ قانون دمج المصارف إلى الهندسات المالية التي انطوت على عمليات شفط للمال العام إلى المال الخاص وإثراء لعدد محدود من المساهمين في المصارف وكبار المودعين... ومن سياسات رفع سعر الفائدة إلى سياسات دعم فوائد القروض وأخيراً سياسات دعم فوائد الودائع، التي مثّلت أكبر عملية إعادة توزيع للثروة والدخل من فئات الدخل الأدنى إلى فئات الدخل الأعلى، بما يفوق كثيراً العملية التي أسفرت عن نقل الملكيات العقارية في وسط بيروت إلى شركة «سوليدير». لقد جرى نشر وثائق وتقارير رسمية وشكاوى ومعلومات (لا تحصى ولا تعد) عن مخالفات كثيرة لقانون النقد والتسليف، وتجاوزات لأحكامه وأحكام قوانين أخرى أساسية، وعمليات مربحة لا يجيزها القانون، واختلاسات ومنح تسليفات لبعض الأشخاص وشطبها أو منح تسليفات بقيمة تتجاوز كثيراً الرهن العقاري بهدف التنفيذ على الرهن وجني الأرباح الطائلة على حساب المال العام... وأخيراً، جرى التداول بمعلومات عن شركات مُنحت قروضاً سكنية مدعومة، من ضمنها شركات يملكها أغنى أغنياء لبنان (مجموعة ميقاتي) بقيمة تصل إلى 28 مليون دولار. وقبلها فضح برنامج على تلفزيون الجديد عن وثائق «سويس ليكس» التي تؤكد ضلوع حاكم مصرف لبنان بمخالفات مالية خطيرة. وفضحت تقارير الهندسات المالية المختلفة كيف تم تحويل حجة تعزيز موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية إلى مصدر ربح غير مسبوق، فقد حقق عدد قليل جداً من المصارف وكبار المودعين أرباحاً بقيمة 5,6 مليار دولار في 6 أشهر فقط من عام 2016، وجنت مصارف معينة أرباحاً استثنائية طائلة في هندسات مالية خاصة، من ضمنها 5 عمليات مع بنك «سيدروس» (مثلاً)، 3 منها قبل التجديد لحاكم مصرف لبنان واثنتان بعد التجديد له. إذ أجريت هذه العمليات بطريقة مثيرة، فقد باع مصرف لبنان لبنك سيدروس أوراقاً مالية وأعاد شراءها في اللحظة نفسها بأسعار أعلى من سعر بيعها! فضلاً عن عمليات أخرى جرت مع بنك البحر المتوسط وبنك الموارد وسوسيتيه جنرال (على سبيل المثال لا الحصر).

يحتاج حصر كل هذه «الارتكابات» إلى أكثر من هذا المقال، لا سيّما أن المعلومات المسرّبة من داخل مصرف لبنان والمصارف لا تزال غير كافية لإعطاء الصورة الشاملة، ولكن ما بات معروفاً ومفضوحاً يكفي للقول إننا أمام الحاصلة القصوى من دولة تتشكّل فيها نظم الحكم «الملكي» أو «الأميري»، القائمة على سلطة مطلقة لطبقة «أوليغارشية» مسيطرة تزيد حصتها من الدخل والثروة عبر رأسمالها الوهمي. رويداً رويداً، صار حجم المصرف المركزي في لبنان يساوي ضعفي حجم الاقتصاد المحلي السنوي، وبات يسيطر على الاقتصاد كلّه، ويسيطر على الدولة وسياساتها لإعادة التوزيع. ووفق حسابات الاقتصادي توفيق كسبار، يعمد مصرف لبنان، من خلال خدمة ديونه البالغة 65 مليار دولار، إلى إعادة توزيع نحو 6,3 مليار دولار في السنة من المال العام إلى المصارف وكبار المودعين وتجار العقارات والمستوردين، منها نحو 4 مليار دولار تُسدّد بالدولار ، أي أكثر من كلفة الدين الحكومي (5,4 مليار دولار).

يهمس العارفون بوصف بالغ الدلالة، يقولون إن سلامة بات «أغنى حكام المصارف المركزية» لأنه نجح نجاحاً باهراً في جعل فئة ضئيلة تزداد ثراءً كلّما ازدادت الأزمات، وتزداد تحكّماً بالدولة وسيطرة على الاقتصاد.

تحقيق

ليس بالقروض وحدها يسكن الإنسان!

يُقدّر عدد القروض السكنية القائمة حالياً بأكثر من 130 الف قرض، وتبلغ قيمتها أكثر من 13 مليار دولار. اي إن ما لا يقلّ عن 15٪ من الاسر اللبنانية اضطرت في السنوات الماضية إلى الاستدانة لتامين مسكن لها في ظل سياسة سكنية احادية، ادارها مصرف لبنان. وقامت على ترسيخ «وهم التملّك» كخيار شبه وحيد للسكن. ودعمت العرض (المحافظة على الاسعار المرتفعة) بدلاً من دعم الطلب (توفير السكن الائق للاسر باقل كلفة وبما يتناسب مع مستوى الدخل).

هذه الكلفة الباهظة جاءت نتيجة حرب شنّها راس المال (على الصعيد العالمي) لإزالة كل القيود في «سوق السكن». تماما كالحرب التي شنّها على الاجور والحمايات القانونية للعمّال وشبكات الحماية الاجتماعية. وقد نجح في تكريس مفهوم واحد للسكن: البيت هو سلعة. لا حقّ. وهي تُشترى وتباع فقط. ولا يمكن الحصول عليها إلا من الذين يمتلكون القدرة على دفع ثمنها.

تضافرت عوامل كثيرة لتجعل من لبنان ميدان اختبار مذهل في هذا المجال. فقد تمت السيطرة على قلب بيروت. وأُطيحت قوانين البناء والتنظيم المدني والتصاميم التوجيهية. ورُفعت عوامل الاستثمار لتعظيم ارباح منشئي الابنية. وحُرّرت عقود الإيجارات. وأُعطيت الحوافز لبيع المساكن لا لتاجيرها. وجرى تركيز التجهيزات العامّة (البنى التحتية تحديدا) في مناطق الطلب العقاري. وألغيت وزارة الإسكان وإدارة الإسكان والتعاونيات وصندوق الإسكان المستقلّ. واستُبدلت بها المؤسّسة العامّة للإسكان التي حُصر دورها باعطاء القروض للتملّك فقط.

يقول مدير مكتب بيروت لبرنامج الامم المتحدة للإسكان طارق عسيران إن «دعم الدولة القروض لاسكان فئة معيّنة وإبعادها عن متناول ذوي الدخل المحدود والمتدني، منذ التسعينيات، ادّى إلى رفع كلفة السكن وتقليص مخزون السكن الشيّر في المدن الكبرى وانعدامه. وذلك في شكل منفصل عن القدرة الشرائية للبنانيين. وعلى حساب البيئة والتعدّدية في خيارات السكن. لمصلحة تحفيز التملّك خدمة لاجندة التطوير العمراني». ووفق إدارة الإحصاء المركزي، كان الانفاق على السكن يشكّل 25.6٪ من مجمل إنفاق الاسرة عام 2004. وارتفع إلى 28.5٪ عام 2012. ايضا. تبيّن الدراسات التي اعدّها «استوديو اشغال عامّة» ان «80٪ من الاسر لا تملك دخلاً كافياً يؤهّلها للحصول على قرض سكني. وان ارتفاع اسعار العقارات في بيروت الكبرى خلال العقد المنصرم بوتيرة اعلى من ارتفاع الدخل الحقيقي لمعظم العاملين، جعل الاسر المتوسطة الدخل غير قادرة على تحمّل كلفة السكن». ويشير إلى ان «كلفة الإسكان في لبنان تبلغ نحو 40٪ من دخل الاسرة. إذ إن متوسط الدفعة الشهرية لشقة صغيرة في ضواحي بيروت يبلغ 1208 دولارات لعقار تصل قيمته الى 300 الف دولار. وهو ما يستوجب ان يصل دخله الشهري إلى 3600 دولار للتمكّن من تحمّل كلفة الرهن. في حين ان متوسط الدخل الشهري في لبنان يقلّ عن 1500 دولار. ويبيّن قياس دفعات الرهن السنوية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للفرد. ان بيروت تحلّ في المركز الرابع بين 40 مدينة كبرى في العالم من حيث اعلى كلفة إسكان. ويظهر قياس معدل الدخل بالنسبة إلى العقار ان هذه التكلفة هي اعلى من باريس وطوكيو وروما وديي».

فيفيان عقيقي

استطلاع

الخيارات البديلة متاحة

روني لحود
الرئيس والمدير العام للمؤسسة العامة للإسكان

جاد تابت
معماري - نقيب المهندسين في بيروت

منى فوّاز
دكتورة في الدراسات الحضرية والتخطيط المدني

السياسة الشاملة

منذ إنشاء المؤسسة العامة للإسكان حُصر دورها بإعطاء القروض السكنية، في حين أن الإسكان ليس مجرّد غرف وجدران بل هو المحيط الذي يعيش فيه الناس، هو البيئة والمواصلات والتنمية المستدامة والآثار والتنظيم المدني. وفي الحديث عن الحلول، يجب الخروج من إطار البحث في القروض السكنية وكيفية إعادة العمل بها، والتفكير بالمفهوم الشمولي للإسكان والتشدّد في ضبط الأنظمة وعدم تعديل القوانين كلّما دعت حاجة أو مصلحة الفرد الشخصية. من الحلول المُمكنة والتي نعمل عليها، هي فرض شروط على المطوّرين بتخصيص 20% من كل بناء يشيّدونه لذوي الدخل المحدود، وبناء مساحات صغيرة وبأسعار منخفضة كي لا ندفع الناس إلى خارج المدن، ولا يستمر تجميع الطبقات الفقيرة والمتوسطة في الضواحي وترك المدن للميسورين. فضلاً عن الارتكاز إلى التنظيم المدني وتأمين المواصلات إلى المدن وربطها في ما بينها وبضواحيها، كي لا يضطر الناس إلى النزوح نحو المدن وإنّما الانتقال منها وإليها للعمل بسهولة أكبر، إضافة إلى تحفيز الإنماء في المناطق الطرفية عبر خلق فرص عمل وبناء مصانع وغيرها من الأنشطة الاقتصادية، ما يساعد على تثبيت الناس في أرضهم وضمان استقرارهم.

الإيجارات

يعدُّ التملّك السمة السائدة في لبنان لتامين السكن. ويعود ذلك إلى ما يشكّله التملّك من ضمانة في ذهنية الناس، لأن النموذج الاقتصادي اللبناني يقوم بجزء اساسي على قطاع العقارات الريعي وغير المُنتج. وبنتيجة غياب الدولة وتجاهلها المُزمن لقضايا الإسكان، تُركت المبادرة للمطوّرين العقاريين، وهو ما أدّى إلى ارتفاع الأسعار بوتيرة مستمرّة، واضطر الناس للجوء إلى القروض لتمويل سكنهم. كما أدى إلى فقدان التنوّع في نماذج المساكن والمساحات، فضلاً عن إحداث تحوّل في النسيج الاجتماعي في المدن وإبعاد ذوي الدخل المحدود إلى الضواحي، فيما بقيت شريحة كبيرة من الناس غير قادرة على تأمين سكن لائق لعدم قدرتها على التملّك والاقتراض. المطلوب هو وضع سياسة مُتكاملة تستند في شكل أساسي إلى الإيجار بأسعار منخفضة، كونه الحل الأكثر قابلية للتطبيق، وهو يقوم على إعطاء تحفيزات للمالك لتاجير ملكه بأسعار مُحدّدة ضمن سقوف مناسبة لذوي الدخل المحدود، وبما يصحّح الاختلالات التي أحدثها قانون الإيجارات الجديد الذي لا يسمح بتأمين سكن لائق لهذه الفئات، ويدفع المستاجرين إلى العيش في هاجس الإخلاء الدائم. وتشتمل هذه التحفيزات على تخفيضات ضريبية على الملكية والإيجار.

التعاونيات السكنية

هناك طرق مختلفة لوصول الإنسان إلى السكن، فالتملّك ليس الخيار الوحيد، بدليل أن الولايات المتحدة، التي كرّست فكرة تملّك كلّ فرد لمسكنه، لم يتمكّن أكثر من 60% من المقيمين فيها من امتلاك سكنهم، على الرغم من كلّ التحفيزات التي قدّمت وأتت في النهاية إلى أزمة 2008، وبقيت شريحة كبيرة من الناس غير قادرة على امتلاك سكنها. المطلوب هو توسيع السياسات لتمكين ذوي الدخل المحدود من الحصول على مسكن دون اللجوء إلى القروض، وتعدّ التعاونيات السكنية من الحلول التي تندرج ضمن استراتيجيات الإسكان الناجحة، إذ تقوم على مبادئ المسؤولية المشتركة والعدالة، وتساعد في الحصول على مساكن بكلفة منخفضة. تتألف هذه التعاونيات من مجموعة أشخاص يقومون بتسجيل ملكية معينة كتعاونية سكنية، لا تباع ولا تشترى، معترفين بذلك بقيمة الأرض الاجتماعية لا المادية، فيضعون شروطاً وأنظمة لها، ويحصلون على دعم الحكومة من خلال الإعفاءات الضريبية وتخفيض معدّلات الرهن العقاري وغيرها... وهذه النماذج تؤمّن الاستقرار كون رسومها أقل وشروط الإخلاء مقيّدة، وأسعار المساكن فيها أدنى من أسعار السوق، والحق في التوريث مقيّد بمدى أهلية الورثة بالانضمام إلى التعاونية.

رسم بياني

من يستفيد من القروض السكنيّة ومن يُحرم منها؟

لا تبيّن هذه البيانات كلّ الشرائح الاجتماعية التي حصلت على القروض، ولكن القروض التي تعطيها المؤسّسة العامة للإسكان مخصّصة للمقترضين من الطبقات الوسطى-الدنيا، وينطبق ذلك إلى حدّ ما على القوى الأمنية والعسكرية، أمّا القروض الأخرى المدعومة والمستفيدة من حوافز 2009، فتبيّن مستوى اقتراض الطبقات الوسطى. كما تظهر الأرقام أيضاً، استفادة بعض ممن ينتمون إلى طبقات أعلى مثل القضاة، فضلاً عن بروز أكثر من 16% من المقترضين غير المعروفين ويستحوذون على أكثر من 23% من مجمل قيمة القروض.

وفق بيانات إحصائية حصلت عليها «الأخبار» من مصرف لبنان، تعود إلى تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، تتوزّع القروض السكنية القائمة على الشكل التالي:

(1) القروض عبر المؤسّسة العامة للإسكان:

يوجد 56,791 مقترض يشكّلون 46,5% من مجمل المقترضين، اقترضوا 3,7 مليار دولار (29,7% من مجمل قيمة القروض)، أي إن متوسط قيمة القرض يبلغ 66 ألف دولار. والمعروف أن القروض التي تعطيها المؤسسة العامة للإسكان مشروطة بمستوى الدخل وسعر الوحدة السكنية ومساحتها، ويُفترض أنها مخصّصة للمقترضين من الطبقات الوسطى-الدنيا، ولا سيّما الطبقة العاملة.

(2) القروض إلى القوى الأمنية والعسكرية:

حصل 22,254 ضابطاً وعسكرياً (يشكّلون 18,3% من مجمل المقترضين) على قروض بقيمة 1,8 مليار دولار (14,6%) بموجب البروتوكولات الموقّعة مع المصارف، أي إن متوسط قيمة القرض يبلغ 83 ألف دولار، وهي تتوزّع على الشكل التالي:

* قوى الأمن الداخلي: بلغت قيمة القروض 416 مليون دولار (3,3%)، وبلغ عدد المقترضين 3724 شخصاً (3,1%)، وبلغ متوسط قيمة القرض 112 ألف دولار.
* العسكريون المتطوعون: بلغت قيمة القروض 1,3 مليار دولار (10,2%)، وعدد المقترضين 17436 فرداً (14,3%)، أمّا متوسط القرض فهو 73 ألف دولار.
* الأمن العام: بلغت قيمة القروض الممنوحة 121 مليون دولار (0,96%)، وعدد المقترضين 950 شخصاً (0,78%)، أمّا متوسط القرض فبلغ 127 ألف دولار.
* الضابطة الجمركية: بلغت قيمة القروض 15 مليون دولار (0,12%)، وبلغ عدد المقترضين 131 شخصاً، والمعدّل الوسطي للقرض نحو 117 ألف دولار.
* أمن الدولة: بلغت قيمة القروض 2,06 مليار دولار (0,02%)، وبلغ عدد المقترضين 13 شخصاً، والمعدّل الوسطي للقرض 159 ألف دولار.

(3) القروض إلى القضاة:

اقترض 31 قاضياً نحو 104 ملايين دولار، وبلغ متوسط قيمة القرض 3,4 مليون دولار. وهو المتوسط الأعلى بين الفئات الوظيفية المتعاقدة مع المصارف بموجب بروتوكولات خاصة. وهناك معلومات تفيد أن بعض القضاة حاصلون على أكثر من قرض واحد.

(4) القروض إلى اجهزة مختلفة:

* وزارة المهجّرين: بلغت قيمة القروض 23 مليون دولار، وعدد المقترضين 387 شخصاً، والمعدّل الوسطي للقرض 59 ألف دولار.
* مستخدمو لجنة مراقبة هيئات الضمان: بلغت قيمة القروض 724 ألف دولار، وعدد المقترضين 9 أشخاص، ما يعني أن المعدّل الوسطي للقرض هو 80 ألف دولار.
* موظفو هيئة الأسواق المالية: بلغت قيمة القروض 3,2 مليون دولار، وعدد المقترضين 9، والمعدّل الوسطي للقرض 351 ألف دولار.
* فوج حرس بلدية بيروت: بلغت قيمة القروض 2,6 مليون دولار، وعدد المقترضين 19، فيما المعدّل الوسطي للقرض الواحد 134 ألف دولار.
* الدفاع المدني: بلغت قيمة القروض 1,9 مليار دولار، وعدد المقترضين 14، أمّا متوسط القرض فهو 135 ألف دولار.

(5) القروض السكنية المُستفيدة من حوافز 2009:

بلغت قيمتها 3,7 مليار دولار (29,4%)، وبلغ عدد المقترضين 20279 شخصاً (16,6%)، أما متوسط قيمة القرض فبلغ 182 ألف دولار.

(6) قروض مصرف الإسكان:

بلغت قيمتها 108 ملايين دولار (0,85%)، وبلغ عدد المقترضين 1903 أشخاص (1,6%)، والمعدّل الوسطي لقيمة القرض الواحد 57 ألف دولار.

(7) قروض سكنية اخرى:

بلغت قيمتها 2,9 مليار دولار (23,1%)، وعدد المقترضين 19818 شخصاً (16,3%)، فيما المعدّل الوسطي للقرض الواحد 147 ألف دولار.

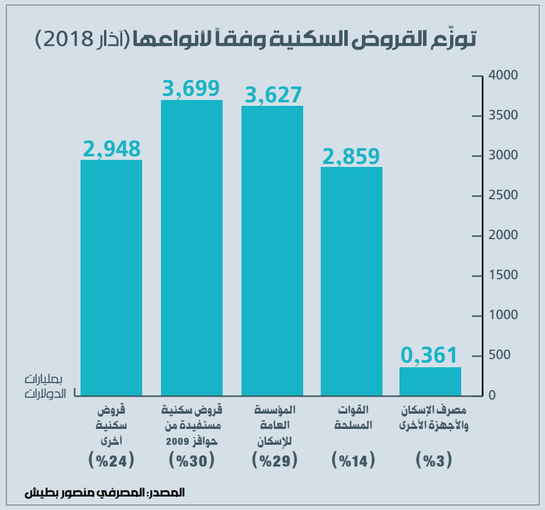

المصدر: المصرفي منصور بطيش

تجارب

تدخلات الدولة في كل مكان

في تجارب الدول، توجد أشكال مختلفة لتدخّل الدولة في تنفيذ سياسات سكنية. بعضها يربط منح عامل استثمار إضافي بتخصيص المساحات المبنية الناتجة منه هذا الاستثناء للسكن الاجتماعي. في لبنان، تحصل مخالفات البناء وزيادة عامل الاستثمار لتعظيم ارباح المطوّرين العقاريين ومن دون اي منفعة عامة. بل وعلى حساب السكن الاجتماعي في اكثر الحالات

■ فرنسا
تحديد بدلات الإيجار

يتضمّن قانون البناء الفرنسي بنوداً تشجّع على إنتاج السكن الاجتماعي. في عام 2001، أجرت مدينة باريس دراسة لتوزّع السكن الاجتماعي في أحيائها، وتبيّن أنه متدنٍّ جداً، ففرضت على المطوّرين العقاريين تأمين ما بين 10 و20% من المساحة المبنية للسكن الاجتماعي مع تحديد أسعار الإيجارات، بما يساهم بإحداث خليط اجتماعي يمنع تقسيم المدينة للفئات المتدنية الدخل.

■ الولايات المتحدة
سكن اجتماعي مقابل رفع عامل الاستثمار

في ثمانينيات القرن الماضي، أقدمت بلدية بوسطن على فرض شروط على المطوّرين العقاريين الذي يطلبون الحصول على استثناءات في الارتفاع والاستثمار، ومنها تخصيص مساحات للسكن الاجتماعي في المبنى المزمع بناؤه أو في بناء آخر، بأيجارات منخفضة أو أسعار بيع أدنى. وهذه التجربة عُمّمت لاحقاً في مناطق أميركية أخرى مثل نيويورك.

■ تركيا
إنشاء مدن سكنية

تم تأسيس الإدارة العامة للإسكان لتلبية الطلب المرتفع على السكن في المدن في شكل مُنظّم، وهي تعمل على إنشاء مدن سكنية على حدود المدن تتمتع ببيئة صحية، وتبيعها لذوي الدخل المحدود بأسعار منخفضة ومقسّطة على فترات طويلة. تمتلك الإدارة صندوقاً مستقلاً عن الميزانية العامة وتغطي تكاليفه من تجارة العقارات التي تقوم بها عبر شراء أراض أو مناطق سياحية ومساكن فخمة وتاجيرها أو بيعها للميسورين والمستثمرين واستعمال أرباحها لبناء المدن السكنية.

■ بريطانيا
الدولة تسدّد الدفعة الاولى مقابل اسهم

تساهم الحكومة البريطانية في مساعدة ذوي الدخل المحدود، من خلال إعطائهم ما يشبه الدفعة الأولى لتملّك مسكنهم في مقابل حصولها على أسهم فيه، وهو ما يسمح لهم بتأمين السكن في حال كان دخلهم يسمح بتسديد الأقساط المتبقية من سعر المسكن.

■ البرازيل
تطوير العشوائيات في مكانها

كحلّ لأزمة السكن والمشكلات التي ولّدها الفقر، تبنّت البرازيل تطوير العشوائيات في مكانها بدلاً من إزاحة السكان إلى أماكن أخرى، فأطلقت برنامجاً استفاد منه 1,2 مليون أسرة، وبلغت قيمته نحو 22,5 مليار دولار بين عامي 2007 و2014. ويقوم على إعادة بناء العشوائيات وإصلاحها وترميمها وتوصيلها بشبكة الصرف الصحي وتأمين الكهرباء والمياه، إضافة إلى تسجيل ملكية المنازل أو عقود الإيجار لإشعار السكان بالاستقرار والاندماج، والأهمّ توفير فرص عمل لهم حيث اشترطت على الشركات المطوّرة توظيف سكان هذه العشوائيات في مشاريع تطويرها.

أسطورة الأرض السحرية **من قال إن الأسعار لا تنخفض أبداً؟**

دان قزي *

لدى المتخصّصين والخبراء، في قطاع العقارات مفهوم يستعملونه عند تقييم أي قطعة أرض خام، أي التي لا يوجد بناء عليها، وهو «الاستخدام الأفضل والأعلى» لهذه الأرض (Best and highest use).

لنفترض على سبيل أنك تمتلك قطعة أرض تبلغ مساحتها 3 آلاف متر مربّع في إحدى أكثر المناطق غلاءً في بيروت، مثل سوليدير أو الأشرفية أو رأس بيروت، وقرّرت بناء تمثال ضخم عليها لجدّك «الطيف» تخليداً لذكراه، تحيط به حديقة جميلة بما يتيح للعائلة زيارة الضريح دورياً. ولسوء الطريق أمام إمكان ارتفاع أي بناء آخر على الأرض، وضعت شرطاً يقضي بمنع هدم التمثال في حال شرائها، مهما كان السبب. فكم ستبلغ قيمة هذه الأرض بنظرك؟ السؤال هنا بلاغي. في الواقع، هذه الأرض بوضعها القائم، تقارب قيمتها صفر بالنسبة إلى معظم الناس، وإن كان أحد أفراد العائلة المتعلّقين بجدّك سيدفع الكثير لاقتنائها حفاظاً على ذكرى الجدّ «الطيف».

إذن ما هي القيمة الأفضل والأعلى لهذه الأرض؟ ترتبط الإجابة البديهية بتصنيف المنطقة حيث توجد الأرض، إلّا أن الجواب الأبسط والأكثر واقعية يتعلّق بمساحة البناء المُمكن تشييده، وعدد الطبقات المُمكن الارتفاع بها (ثمن الهواء كما يُقال) على هذه الرقعة من الأرض.

لنترك الأمثلة جانباً ولننتقل إلى حالتنا الراهنة لمعرفة القيمة الفعلية للأرض على ضوء ما يشهده سوق العقارات وأزمة السكن المُستمرّة. في الواقع، إن شراء قطعة أرض للبناء عليها، في حين أن الوحدات السكنية التي تمّ الانتهاء، من بنائها لا يمكن بيعها، وهناك المئات من الوحدات الأخرى قيد الإنشاء التي ستلحق بها وتشهد المصير نفسه، هو أمر مُكلف لا بل خاسر. إذ من الواضح أن هذا المبنى الذي سيكتمل في غضون سنتين أو ثلاث سنوات، سيبقى احتمال بيعه معدوماً، كونه لن يجد من يشتريه، وبالتالي سيتهالك مع تقادم السنين ويبقى فارغاً، فيما سيدفع مالكه التكاليف لصيانته من دون الحصول على قرش واحد منه لمدّة خمس أو عشر سنوات ربّما. في حين أن استثمار مبلغ مليون دولار (الذي قد يُخصّص لشراء أرض) في سندات اليوروبوند بفائدة 10,5% سيوصل المبلغ إلى 2.7 مليون دولار خلال عشر سنوات، أي أكثر من ضعفي المبلغ الأساسي، أو إلى 4,05 مليون دولار خلال عشر سنوات إذا وظّف في شهادات الإيداع بالليرة اللبنانية بفائدة 15%، أي أكثر بـ4 أضعاف من المبلغ الأصلي.

القاعدة السوقية والحسابية واضحة: إن تراجع الطلب على الشقق الجاهزة، سيؤدي إلى تراجع الطلب على الأرض، وبالتالي ستنخفض أسعارها. وفي حال ما زال هناك من يشكّك بأن أسعار الأراضي آخذة في الانخفاض، وبأنه لا يوجد طلب عليها، كلّ ما عليه فعله هو إلقاء نظرة على الإعلانات المصرفية التي تشجّع على إقراض المال لشراء الأراضي. لماذا تُقدّم المصارف هذه العروض على قروض شراء الأراضي، علماً أنها المرّة الأولى التي تقوم بذلك؟ وما الذي يدفعها نحو تشجيع هذه الاستثمار العقاري الأكثر خطورة باعتراف الخبراء العقاريين أنفسهم، لا الهواة الذين يعيدون تكرار الأمثلة الموروثة نفسها. لو لم يكن تراجع هذا القطاع يدفعها لمحاولة دعم الأسعار وإبقائها على مستواها؟

على الهامش، تجدر الإشارة إلى حقيقة لا تُؤخذ في الاعتبار عند تقييم حجم لبنان، بما يعيد اجترار النتيجة السابقة نفسها التي تقول إن أسعار الأراضي لا تنخفض لا بل سترتفع دائماً، وهو أن قواعد البناء المعمول بها في لبنان تسمح بتشييد أبنية من 5 طبقات أينما كان من بيروت إلى عنجر، أي أنه مجهّز لعرض عقاري هائل بأسعار منخفضة، وهو ما يعني أن لبنان شبيه بسنغافورة وهونغ كونغ (طبعاً ناقص البنية التحتية والكهرباء المتوافرة على مدار الساعة وسيادة القانون)، وهو قادر على استيعاب 50 مليون نسمة في حال شيّدت كلّ هذه الأبنية غير المرغوب فيها على مجمل مساحته.

بطبيعة الحال، تستغرق المُعتقدات الراسخة والأساطير وقتاً للتخلّص منها في نظام ما. في البداية، اعتقد الناس في لبنان أن «العقارات لا تنخفض أسعارها أبداً»، من ثمّ توصلوا إلى قناعة جديدة بأن «الوحدات السكنية الكبيرة فقط تنخفض أسعارها دون الوحدات الصغيرة»، وبعدها انتقلوا إلى وضعية جديدة أقنعوا أنفسهم خلالها بأن «أسعار الشقق الصغيرة تتراجع إلّا أن سعر الأرض يبقى ثابتاً». حسناً نحن اليوم في هذه المرحلة!

***مصرفي متقاعد - الرئيس السابق لمجلس إدارة Standard Chartered Bank**

مع اقتراب السعودية من إبرام العقد الاول لبناء اولى محطّات توليد الطاقة النووية في المملكة، يبدو انه حان الوقت لإجراء تحليل جادّ حول التداعيات الاقتصادية والامنية لقرارها بالتحوّل إلى دولة تمتلك الطاقة النووية

السعودية دولة نوويّة
هل هذا حقّاً ما تحتاجه؟

علي أحمد*

بدايةً، السعودية ليست الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تتخذ هذا المنحى، إذ تدير إيران، المنافس الإقليمي للمملكة، محطّة للطاقة النووية بقوة ألف ميغاواط في بوشهر. وستربط الإمارات أولى محطّاتها بالشبكة المحلية خلال هذا العام، وهي من ضمن أربعة محطّات تقوم الإمارات ببنائها وتجهيزها. أيضاً التزمت كلٌ من مصر والأردن وتركيا بعقود لبناء محطّات كهربائية تعمل على الطاقة النووية. وفي مقابلة أجرتها، أخيراً، محطّة CNBC الأميركية، مع وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، أشار إلى أن هناك «أكثر من 10 بلدان حول العالم تعمل على تطوير تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية» (1)، وأن توليد الطاقة النووية «هو خيار سيسمح للمملكة بالحصول على إيرادات إضافية من خلال تصدير المزيد من النفط بدلاً من استخدامه داخلياً».

لكن مع ذلك، توفّر الاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية والأمنية حججاً قوية ووافية لنقد قيام مشروع نووي سعودي!

الحجّة الأولى، وهي الأكثر وضوحاً، ريْعية، هي الحجّة الأمنية. هناك تاريخ من الهجمات على منشآت نووية في المنطقة من جهات حكومية وغير حكومية ينذر بالسوء. في عام 1981، قصفت إسرائيل محطّة نووية عراقية قيد الإنشاء، واعترفت مؤخراً بضربها مفاعلاً سرّياً يُشتبه بكونه نووياً في سوريا في عام 2007. أيضاً وجّهت العراق ضربات عدّة لأحد المعامل النووية الإيرانية غير المُكتملة خلال حرب الخليج الأولى بين البلدين في ثمانينيات القرن الماضي. وفي كانون الأول/ ديسمبر الماضي، صرّح الحوثيون بإطلاق صاروخ باليستي استهدف محطّة نووية شارفت الإمارات العربية على إنهاء عملية بنائها. بغض النظر عمّا إذا حصل الهجوم أم لا، فالتصريح بحدّ ذاته يؤكّد على المخاطر الأمنية لإنشاء محطات نووية في المنطقة (2).

أيضاً، تبرز الحجّة الاقتصادية لمناهضة امتلاك الطاقة النووية، وقد تكون القضية الأكثر إلحاحاً؛ بجادل مؤيدو الطرح النووي، بأن الطاقة النووية هي أكثر فعالية لناحية الكلفة، كما أنها تخلق فرص عمل محلّية واقتصادية وتحسّن أمن الطاقة في المنطقة.

في الواقع، وحتى دون الأخذ بالاعتبار التحسين الطارئ في تكنولوجيات تخزين الطاقة، تبدو الحجّة الاقتصادية للطاقة النووية ضعيفة، وستصبح أضعف أكثر مع تطوّر الاتجاهات الراهنة لمصادر الطاقة البديلة. عملياً، تراجعت تكاليف توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بين عامي 2009 و2017، في حين أن تكلفة الطاقة النووية بقيت ثابتة، لا بل تزايدت بسبب تحديث نظم الأمان بعد كارثة فوكوشيما، في اليابان في عام 2011. أمّا التكاليف المتوقّعة لكلّ كيلوواط-ساعة لكلّ المشاريع المُخطط لها حالياً في المنطقة، هي أعلى من تكاليف مشاريع الطاقة الشمسية في السعودية والإمارات والأردن وتركيا (3).

تاريخياً، لطالما شكّلت الطبيعة المُتقطّعة لمصادر الطاقة المُتجدّدة الحجّة الأساسية للترويج للطاقة النووية، التي توفّر إنتاجاً ثابت من الكهرباء. إلا أنه مع تحسين تقنيات تخزين الطاقة وتناقص تكاليفها، من المرجّح أن تكون هذه الحجّة قد اندثرت عند بدء تشغيل المفاعل النووي السعودي الأول.

الوقت لا يصبّ في مصلحة المملكة، فحتى لو قرّرت السعودية المضي قدماً في مشروعها النووي، من المتوقّع أن يستغرق الأمر عقداً من الزمن على الأقل للبدء بتوليد الطاقة النووية. وبحلول ذلك الوقت، ووفقاً للتوقّعات الحالية، فإن تكلفة الكهرباء من الرياح والطاقة الشمسية والتخزين، مُجتمعة، ستكون على الأرجح أقل من تكلفة المحطات النووية بكثير (4). وحتى فيما يتعلّق بتوليد الطاقة من دون تخزين، فإن التكلفة الرأسمالية العالية لبناء محطة نووية ستجعل الاعتماد على الغاز الطبيعي الحل الأكثر فعالية من حيث التكلفة، ما لم ترتفع أسعار الغاز في شكل كبير وأكثر ممّا هو متوقّع (5).

فضلاً عن كل هذه الأسباب، تبقى إمكانات الطاقة النووية في تعزيز الاقتصاد محدودة، وخصوصاً في ما يتعلّق بنقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل والاستثمار. كما أن القدرة على ترسيخ تكنولوجيات الطاقة النووية مُقيّدة بتكلفتها العالية ونقص القدرات البشرية والمؤسساتية المحلية وسياسات التوريد والعوامل السياسية. وعلى غرار الوضع القائم في إيران، والمخاوف الدولية من احتمال إنتشار الأسلحة النووية في المنطقة، من المُحتمل أن تُواجه أي محاولة سعودية لإنتاج الوقود النووي محلياً مقاومة دولية.

قد يكون لدى إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب حافزٌ للسماح للرياض بتخصيب اليورانيوم، في مقابل منح الشركات الأميركية عقوداً مُربحة لبناء هذه المصانع. إلا أن ذلك يبقى مشروطاً بموافقة الكونغرس على أي اتفاق، وهو قد يصرّ على التزام السعودية بعدم تخصيب اليورانيوم أو إعادة استعمال ومعالجة الوقود المستنفد لقاء السماح لها باستخدام التقنيات النووية الأميركية (6).

على المقلب الآخر، يتمتع إنتاج الطاقة المُتجدّدة بإمكانات كبيرة ويظهر نتائج واعدة في المنطقة. على سبيل المثال، أقامت شركة AEC السعودية توأمة مع شركة KACO الألمانية لإنتاج عواكس ضوئية شمسية، في ما تعمل شركة ACWA السعودية على مشاريع عدّة للطاقة الشمسية في المنطقة وهي تتضمّن بناء ثلاثة مشاريع فوتوضوئية في مصر (7)، حتى شركة أرامكو، عملاق الطاقة في السعودية، ما زالت تقاوم خيار الطاقة النووية، وتبدي اهتماماً أكبر بالاستثمار في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح (8).

في النهاية، يبدو أن قرار السعي للحصول على الطاقة النووية مدفوع بعوامل سياسية أكثر منها اقتصادية. لكن إذا أراد القادة السعوديون الحاليون ترك إرث سياسي للمملكة في مجال أمن الطاقة والتنمية المُستدامة، عليهم إبداء اهتمام أكبر بإنتاج الطاقة المُتجدّدة.

*مدير برنامج سياسات الطاقة والأمن في الشرق الأوسط في معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية، أستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت.

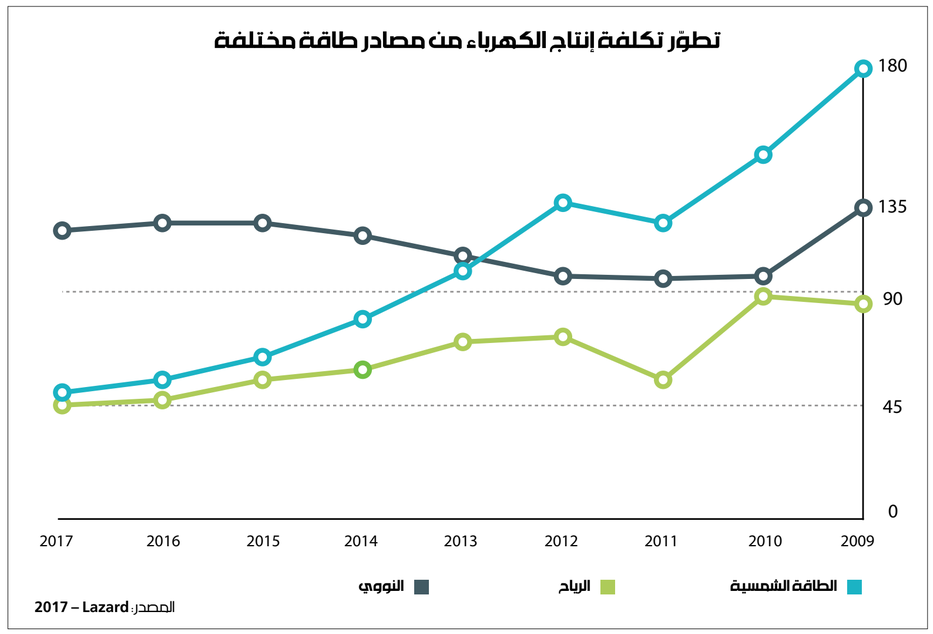

تكلفة الكهرباء من الرياح والطاقة الشمسية والتخزين، مُجتمعة، ستكون على الارجح اقل من تكلفة المحطّات النووية بكثير

20%
هي نسبة ارتفاع تكاليف إنتاج الكهرباء من الطاقة النووية بين عامي 2009 و2017. في حين تراجعت تكاليف الإنتاج من الطاقة الشمسية بنسبة 72٪ ومن الرياح بنسبة 47٪ خلال الفترة نفسها

المراجع

(1) No Author, «CNBC Interview with Saudi Foreign Minister Adel Al-Jubeir», CNBC, 2018/02/19
(2) Ali Ahmad, «A Yemeni rebel claim highlights the risk of nuclear power in the Middle East», Bulletin oth the Atomic Scientists, 2017/12/08
(3) Ali Ahmad, Does the Middle East need nuclear power?, Harvard Kennedy School, 2018/02/08
(4) M.V. Ramana and Ali Ahmad, Saudi Arabia's expensive quest for nuclear power, Program on Science and Global Security, Princeton University
(5) M.V. Ramana and Ali Ahmad, ibid.
(6) Ari Natter, Jennifer Jacobs and Jennifer A Dlouhy, «Perry Plans Nuclear-Energy Talks With Saudis Sources Say», Bloomberg, 2018/02/27
(7) Ali Ahmad draft paper on localization
(8) No Author, «Saudi Aramco has a Crucial Role in Diversifying the Kingdom's Energy Mix», Saudi Aramco website, 2017/04/17

قراءات

مقال

التجارة الحرّة أم الحمائية؟ المعضلة الكينزية

أثارت المعركة التجارية التي اندلعت مؤخراً حيرة الاقتصاد الكلّي الشائع. فالغالبية لا تزال تعتبر زيادة التعرفة الجمركية نوعاً من «الحمائية» و«التجارة الحرّة» الأسلوب الوحيد للعمل. لذلك فإنّ إجراءات ترامب مُدانة عموماً، إلّا أنّه في صفوف الكينزيين، ثمّة حيرة وانقسام

مايكل روبرتس

يروي مارتن وولف، الصحافي الاقتصادي الذي يكتب في «فايننشل تايمز»، أنّ الحرب التجارية ستكون مُكلفة للرأسمال العالمي: «من شأنها تدمير التعاون الدولي». إلّا أنه يدافع عن الردّ البريطاني على إجراءات ترامب «لأن البديل يبدو ضعيفاً وليس للاعتقاد بأنّه (الردّ) سينجح. ولأن على باقي العالم تقوية التعاون فيما بينهم». من جانب آخر، يعتقد وولف أن اقتراح ترامب الجامح لإنشاء منطقة خالية من التعرفة الجمركية (للدول الغنية فقط) قد يُعتمد. ويكتب «من يعلم؟ قد ينجح أيضاً». ولكنّه لا يشرح كيف أن تخفيض التعرفة على السلع من 3-4٪ (المعدّل الوسطي لمعظم الدول المتقدّمة) إلى صفر من شأنه أن يُحدث فرقاً.

في الوقت الذي يبحث وولف عن طرق لإنقاذ العولمة والتجارة الحرّة عبر الردّ المضاد، يدعم كينزي آخر، هو داني رودريك، الحمائية، معتبراً أنها فكرة سديدة للاقتصادات ذات النمو المحلي الضعيف، قائلاً إن: «الحمائية الأميركية ستجد مستفيدين وكذلك في دول أخرى».

وفي موقف معارض لوولف الذي يدعو إلى الردّ والوقوف في وجه ترامب، يقول رودريك إن أوروبا والصين يجب أن «ترفضا الانجرار إلى حرب تجارية وتقولا لترامب: أنت حرٌ في تدمير اقتصادك الخاص. ولكن نحن من جهتنا سنلتزم بسياساتنا التي هي الأفضل لنا». وبالفعل، يقول إن الصناعات المحلية قد تستفيد من التعرفات على صادراتها إلى الولايات المتحدة، إذ من شأنها أن تبيع منتجاتها داخل بريطانيا بدلاً من ذلك. ويذكر مثلاً أن بوينغ يمكنها أن تبيع المزيد من الطائرات في الولايات المتحدة وإيرباص قد تفعل المثل في أوروبا. ويقول: «تفضّل بعض شركات الطيران الأوروبية بوينغ على إيرباص، في حين أن بعض الشركات الأميركية تفضّل ايرباص. لذلك فإن القيود على التجارة من شأنها أن تقود إلى انهيار كامل في حجم التجارة المتبادلة للطائرات بين أوروبا وأميركا. ولكن الخسارة الشاملة على مستوى الرفاه الاقتصادي ستكون قليلة طالما تعتبر شركات الطيران أن منتجات الشركتين هي بدائل عن بعضهما البعض».

روّج للخط الحمائي أيضاً الاقتصادي اليساري دين بيكر، الذي أشار إلى أن مكاسب «التجارة الحرّة» لا تطال الجميع. ويقول إن التجارة الحرّة هي التي أدّت إلى خسارة الوظائف الصناعية في الولايات المتحدة في تمامٍ مع حجّة ترامب. غير أن هناك الكثير من الأدلّة على أن الوضع لم يكن كذلك. وكما قلت في مقالة سابقة عن ترامب والتجارة والتكنولوجيا «إن خسارة الوظائف الصناعية، كما هو الحال في دول رأسمالية متقدّمة أخرى، لا يعود إلى الأجانب «المزعجين» الذين يعقدون اتفاقيات تجارية، بل إلى المحاولة المستمرّة للرأسمال الأميركي تقليص كلفة العمالة عبر المكننة أو عبر العثور على يد عاملة رخيصة في الخارج لإنتاج السلع الأميركية. وإن عدم المساواة المتعاظمة في الدخل هو نتيجة «انحياز رأس المال» في التراكم الرأسمالي و«العولمة» الهادفة إلى مواجهة تراجع الربحية في الاقتصادات الرأسمالية المتقدّمة، ولكنّها أيضاً نتيجة «السياسات النيوليبرالية» المُصمّمة لتقييد الأجور ورفع حصّة الأرباح».

يعتقد بيكر أن العجوزات التجارية تؤدّي إلى خسارة الوظائف لأنها تقلّص «الطلب»، لذلك فإن تخفيض العجز التجاري الأميركي من شأنه أن ينقذ الوظائف، ويقدّم هذه الحجة حتى حين لا تلقى معاملة بالمثل وحتى في تلك الحالات النادرة حيث يمكننا عبر انتهاكها أن نحصل في الواقع على ميزات اقتصادية مباشرة. علينا التمسّك بالتجارة الحرّة كمبدأ للأخلاق الدولية وليس فقط كعقيدة لتحصيل المزايا الاقتصادية».

غير أن موقفه «الأخلاقي» هذا ما لبث أن تبدّد حين وقعت الرأسمالية البريطانية في كساد طويل في أواسط عشرينيات القرن الماضي ولاحقاً في الثلاثينيات. في عملية الشهير «النظرية العامة» الذي نشر عام 1936، خلص إلى أن «الفكرة الكبيرة (والذكية) للملكية المُطلقة كانت دفع الصادرات لتفوق الواردات. فالميزان التجاري الذي يرجّح كفّة الصادرات، شرط ألا يكون الفارق كبيراً، سيثبت ويشبه ذلك حيرة كينز خلال الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي. فقد عُبّر رأيه من التأييد الشديد للتجارة الحرة في أواخر العشرينات إلى مناصرة الحمائية ودعم فرض التعرفات الجمركية في أواسط الثلاثينات. وكان تغيير موقفه بهذه الطريقة تعبيراً عن النظرة المتغيّرة للرأسمالية البريطانية. فالتجارة الحرّة تناسب الذين يربحون في الأسواق، والحمائية أيضاً أفضل حين أنّه مُحفّز في شكل كبير، أما العكس فسيقود سريعاً إلى حالة من الكساد المستمر».

> **التجارة الحرّة تناسب الذين يربحون في الاسواق، والحمائية ايضاً افضل حين يفقد الراسمال القومي حصّته**

دعم كينز أيضاً التعرفات الجمركية على الواردات إلى المملكة المتحدة كبديل من تقليص الأجور الحقيقية (عبر زيادة أسعار الواردات) ومن أجل زيادة الإنتاج المحلّي. بالنسبة إلى كينز كان ذلك سبيلاً للرأسمال البريطاني لكسب أفضلية في الكلفة على منافسيه من خلال تخفيض كلفة الأجور بالقيمة الحقيقية. وقال كينز في شهادة أمام لجنة برلمانية بريطانية: «أنا خائف جداً من الحمائية كسياسة بعيدة الأمد، غير أنّنا لا يمكننا أن نتحمّل دائماً اتخاذ مواقف بعيدة المدى، والسؤال برأيي هو إلى أي مدى أنا مستعدّ للمخاطرة بتحمّل أضرار على المدى الطويل من أجل الحصول على بعض المساعدة للوضع الحالي». وبالطبع، بمجرّد تعافي الرأسمالية عالمياً ومعها الرأسمالية البريطانية، كان من الممكن تجديد «التجارة الحرّة». توازي الحيرة والالتباس الحاليان في الاقتصاد الكلي ولا سيّما بين الكينزيين الحديثين، المواقف المُتغيّرة لكينز مع استمرار الكساد الطويل وفشل «العولمة». إذا الآن لدينا كينزيون مثل رودريك وبيكر يدعمان التعريفات على الواردات إلى الولايات المتحدة ويدفعون باتجاه تحقيق فائض تجاري بينما يدعون أوروبا والصين إلى عدم الردّ؛ وفي المقابل يدعو وولف إلى ردّ من أوروبا وآسيا.

ما هو موقف الماركسية؟ هل يجب أن ندعم التعريفات وغيرها من الإجراءات الحمائية التي تعتمدها الدول الرأسمالية الأضعف من أجل الوقوف في وجه إجراءات ترامب (وولف)؟ أم علينا بدلاً من ذلك أن ندعم إجراءات ترامب كطريقة لإنقاذ الوظائف الصناعية الأميركية (بيكر) أو ربما مساعدة دول أخرى لتعزيز صناعاتها المحلية (رودريك)؟

تجارة حرّة أم حماية؟ شرحت جوابي في مقالة سابقة. لم تكن التجارة الحرّة نجاحاً رأسمالياً باهراً. فالرأسمالية لا تميل إلى التوازن في عملية التراكم. وكما يقول آدم سميث على عكس ريكاردو: «حين يتعامل شخص غنيّ وشخص فقير مع بعضهما البعض، فإنّ كلاً منهما سيزيد ما في جيبه إذا تعاملا بحذر. ولكن الغني بالطبع سيزيد حصّته أكثر بكثير من الرجل الفقير. وعلى غرار ذلك، حين تخوض دولة غنية ودولة فقيرة في تجارة مشتركة فإنّ الدولة الغنية ستكسب أكثر وبالتالي فإن وقف هذه التجارة يؤذيها أكثر من الدولة الفقيرة». والرأسمالية لا تنمو عالمياً بطريقة سلسة ومتوازنة، ولكن ما وصفه الماركسيون بأنه «التنمية غير المتوازنة والمشتركة». وستكسب تلك الشركات والدول المتقدّمة تكنولوجياً على حساب الدول المتأخّرة ولن تكون هناك معادلة.

التجارة الحرّة تنجح مع الدول الرأسمالية القومية حين ترتفع ربحية رأس المال (كما كان الحال من ثمانينيات القرن الماضي حتى الألفين)، ويمكن لأي كان أن يكسب من الكعكة الأكبر (حتى لو بحصص مختلفة). فتبدو العولمة جذابة جداً. سيكون الاقتصاد الرأسمالي الأقوى (من حيث التقدّم التكنولوجي وبالتالي من حيث التنافسية من حيث سعر الوحدة) أشدّ مناصري «التجارة الحرّة»، كما كانت بريطانيا بين عامي 1850 و1870 والولايات المتحدة بين عامي 1945 و2000. ثم جاءت العولمة كشعار رفعته الولايات المتحدة ووكالاتها الدولية، أي البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي. ولكن إذا بدأت الربحية تتراجع في شكل متّسق، ستخسر «التجارة الحرّة» بريقها، لا سيّما بالنسبة للاقتصادات الرأسمالية الأضعف مع توقّف كعكة الربح عن التوسّع.

أقرّ ماركس وإنغلز بأن «التجارة الحرّة» يمكنها أن تدفع بتراكم رأس المال عالمياً وتوسّع الاقتصادات كما حصل في السنوات الـ170 الأخيرة. ولكنهما رأيا أيضاً (كما هي الطبيعة الثنائية لتراكم رأس المال) الجانب الآخر: ارتفاع عدم المساواة، واستمرار البطالة وزيادة استغلال العمالة في الاقتصادات الأضعف، لذلك أقرّا بأن الدول الاقتصادية الرأسمالية الناشئة يمكنها أن تنجح فقط عبر حماية صناعاتها بالتعريفات والتحكّم وحتى دعم الدولة (الصين هي نموذج على ذلك).

أعاد إنغلز النظر في حالة التجارة الحرّة عام 1888 حين كتب مقدمة جديدة لكتيّب حول التجارة الحرّة كتبه ماركس عام 1847. وخلص إنغلز إلى أن «مسألة التجارة الحرّة أو الحماية تتحرّك بالكامل ضمن حدود النظام الحالي للإنتاج الرأسمالي، وبالتالي ليس لدينا أي مصلحة مباشرة فيه نحن الاشتراكيين الذين يريدون التخلّص من ذلك النظام. فسواء جرّبتم الحمائية أو التجارة الحرّة، لن يحدث أي فرق في النهاية». ولكن رؤية الكينزيين تنقسم حول تفضيل التجارة الحرّة للرأسمال العالمي (كروغمان) أو الحماية للرساميل القومية (رودريك وبيكر للولايات المتحدة وولف للمملكة المتحدة وأوروبا)، تكشف الكثير عن هذه المسألة.

Michael Robert's blog

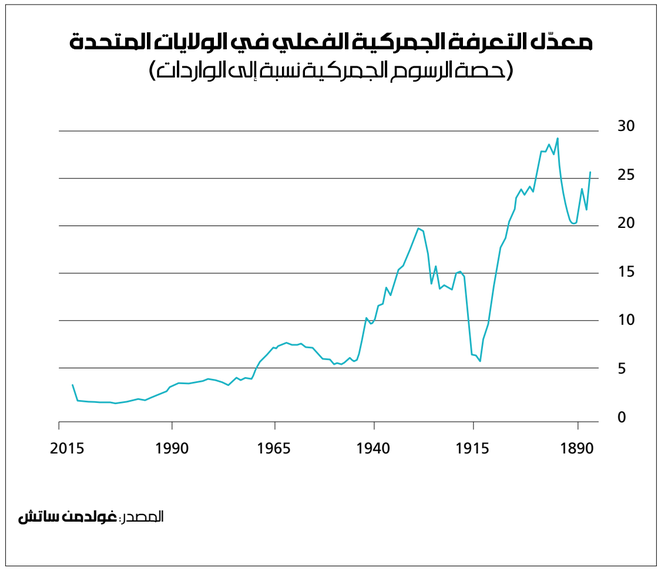

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

كلّ شيء صلب يذوب في الهواء... إلّا في لبنان!

«إنها التقنية المعتادة للخصخصة: أن تُوقف التمويل وتتأكّد أن الأشياء لا تعمل وبالتالي يصبح الناس غاضبين، ثم تسلّم كل شيء للرأسمال»

ناوم تشومسكي

في عام 2017 أجرت مؤسّسة Pew الأميركية استطلاعاً للرأي حول أمور سياسية عدّة في 38 بلداً. وفي الجواب على حول مدى رضا المواطنين على عمل الديموقراطية في بلادهم، أتى لبنان في المرتبة قبل الأخيرة، حيث 8% فقط من اللبنانيين لديهم ثقة بها، تليه المكسيك بـ6%. في 6 أيار/ مايو 2018 أعاد اللبنانيون انتخاب الطاقم السياسي نفسه الذي لم يكونوا يؤمنوا بأهليته الديموقراطية، وفي الأول من تموز/ يوليو انتخب المكسيكيون اليساري لوبيز أوبرادور رئيساً للبلاد في انتصار ساحق لليسار ضد السلطة الحاكمة أذهل الجميع! حدثٌ آخر هذا الشهر كان جميلاً حيث شكّل مناسبة للبرهان على أهمية «القوة المضادة»، كما يسمّيها روبرت رايش، وزير العمل إبّان عهد كلينتون. ففي 5 تموز/ يوليو كانت الذكرى الـ70 لإنشاء «النظام الصحي الوطني» أو الـNHS في بريطانيا. في ذلك اليوم أضاءت بريطانيا معالمها في أرجاء البلاد بالأزرق، واحتفل الناس جماعات وأفراد بهذه الذكرى دفاعاً عن حق اكتسبوه، ليس لهم كأفراد، بل لمجتمع بأكمله ولأجيال قادمة، فكما قال السياسي العمّالي وأبو الـNHS ناي بيفان: «ليس هناك من مجتمع يمكن أن يعتبر نفسه متحضّراً، إذا كان هناك شخص مريض مُنعت عنه العناية الطبية بسبب عدم مقدرته على ذلك». وهذه المناسبة تجعلنا نفكّر متى في لبنان نحتفل، بهذا الشكل، بشيء استطاع المجتمع كلّه أن يبنيه للمجتمع كلّه وليس لفئة أو لطبقة أو لطائفة؟ بعض الأمور التي في هذه الذكرى من وحي تجربة أو محاولة إنشاء شيء شبيه أو حتى مساوٍ للـNHS في لبنان، ألا وهو مشروع التغطية الصحية الشاملة التي تقدّم به وزير العمل شربل نحّاس في عام 2011 والذي تم رفضه، بل محاربته من جهات عدّة.

أولاً، من نتيجة الانتخابات يبدو أننا سننتظر وقتاً طويلاً حتى يحدث أي نوع من التغيير، وحتى ذلك الوقت سيبقى اللبنانيون يحتفلون بأمور خارجة عن سيطرتهم، ويقبعون في حالة صعبة من الغربة. إن هذا الأمر ينبع أساساً من «الوعي المغلوط»، الذي تحدّث عنه فريديرك أنغلز في القرن التاسع عشر، حيث أن النظام الطائفي يخلق وعياً موازياً لدى الأفراد والجماعات يُماهي مصالحهم الاقتصادية مع مصالح طوائفهم السياسية. لذلك نرى اليوم أن «صراع الأحجام» بين ممثلي الطوائف يلهب مشاعر أفراد الطوائف أكثر من أي شيء يحقّق مصالحهم إن أتى عبر الاصلاح أو عبر «الصراع الطبقي». كما أن هذا ينبع أيضاً من نزعة فردية مركنتيلية ما قبل رأسمالية ترى الطريقة الوحيدة للحصول على مصالحها هي على حساب مصالح الآخرين، وهذه النزعة تدفع حتى غالبية الفئات المتعلّمة تعليماً متقدّماً إلى أن تنتمي إلى جيش المدافعين عن النظام (apologists) الذي يعمل على إبقاء الأمور كما هي. وكان هذا جلياً عام 2011 كما في 2018.

ثانياً، إن مشروع التغطية الصحية الشاملة لم يكن جزءاً من «الخدمات» التي يعطيها السياسيون إلى الشعب، كما لم يكن «تعميماً» لهذا الأمر. ربّما لذلك لم يُفهم ولم يَدخل في إطار الصراع على المصالح ليكون له مؤيدون ومعارضون يشعلون الإعلام على جميع أنواعه، كما يحدث اليوم في موضوع البواخر، والذي ليس هناك سبب اقتصادي كبير ليبرّره. فحصول اللبنانيين على الرعاية الصحية يجب أن يكون حقاً يناضل اللبنانيون من أجل الحصول عليه، وهو ليس «منّة» من أحد. فكما ذكر أول بوستر للـNHS في 1948 متوجّهاً إلى البريطانيين «الجميع - رجل، امرأة أو طفل - يستطيع أن يستعمله... إنه ليس «عملاً خيرياً». إنكم كلّكم تدفعون في شكل أساسي كدافعي ضرائب». ومشروع 2011 في لبنان كان كذلك: للجميع ومبني على التمويل من الضرائب على الثروة والمداخيل الريعية لتحويلها إلى إنشاء مؤسّسة قد يشعر اللبنانيون يوماً ما بالفخر بها؛ ولكن الأهم أنها كانت ستشكّل ملجأ للباحثين عن عناية في أوقاتهم الصعبة، وتحول الصحة من «خدمة» بالمعنى الزبائني إلى خدمة عامّة غير موزّعة وفق آليات السوق، أي وفق المقدرة على الدفع. فربّما عندها كان سيحدث، كما وصف فرانكي بويل تجربة له مع الـNHS ، وكيف أن صبياً وجد فيه «المكان الوحيد الذي حصل فيه على أي نوع من الطيبة وأراد ردّ هذا الدين للجميع». ثالثاً، إن هذا الحق هو ليس أمراً خارج السياق التاريخي، فهو نتاج الحركة الديموقراطية التي نشأت في العالم مع بدايات الحركة الاشتراكية في القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا. وهنا أريد أن استشهد فقط بما قاله بيرني ساندرز عند وصفه ماذا تعني الديموقراطية الاشتراكية: «أعتقد أن [الاشتراكية الديموقراطية] تعني أن الحكومة عليها أن تلعب دوراً مهمّاً للغاية في التأكد من أن جميع مواطنيها يتمتعون بالرعاية الصحية كحق من حقوق المواطنة؛ وإنه كحق لجميع أطفالنا، بغض النظر عن الدخل، أن يحصلوا على رعاية أطفال جيدة، وقادرين على الذهاب إلى الجامعات من دون أن يغرقوا في الديون؛ وهي تعني ألا نسمح للشركات الكبرى والمصالح المالية بتدمير بيئتنا؛ وهي تعني أن نُقيم دولة لا تُهيمن عليها المصالح المالية الكبرى». اليوم في الولايات المتحدة فازت المرشّحة الديموقراطية الاشتراكية ألكسندرا كورتيز في بروكلين في السباق بين الديموقراطيين لأنها حملت هذه الشعارات التي تماهت مع مصالح الطبقة العاملة في بروكلين من جميع الأعراق والإثنيات.

> **الأسواق الحرّة لا تستطيع أن تقدّم السلع الصحية بعدالة ولا بكفاءة**

رابعاً، إن نظام الرعاية الشامل لا يمكن الاستعاضة عنه بـ«نظام» المستشفيات الحكومية ووزارة الصحة كما هو الوضع حالياً. فالمستشفيات الحكومية في وضع سيء، ليس لأنها حكومية، بل لأنها تُبنى لأسباب «توزيعية» لها علاقة بالمحاصصة الطائفية والمذهبية، وليس من أجل «الصحة للجميع». وبعد بنائها يتم إهمالها على الصعد كافة، فتصبح أصرحة فارغة تستجدي حتى الرأسمال والأغنياء والإعانات الخاصة من أجل الاستمرار. وهي نوع من «الاستراتيجية» التي وصفها تشومسكي. كما أن الصراع على وزارة الصحة والوزارات «الخدماتية» من ضمن النظرة الدونية والتي تضع المصالح الفئوية فوق كل اعتبار، تعكس عدم فهم أهمية التضامن الاجتماعي التي من دونه سيبقى المجتمع اللبناني يعاني من آثار الفردية والتوحش والأنانية.

خامساً، إن الأسواق الحرّة والقطاع الخاص لا تستطيع أن تقدّم السلع الصحية لا بعدالة ولا بكفاءة على حدّ سواء. فالقطاع الصحي عانى ولا يزال من فائض العرض في التكنولوجيات المتقدّمة والأطباء والأسرّة الزائدة والتركّز المناطقي، ما يرفع الكلفة على المجتمع ككل (على الرغم من تباطؤ هذا الأمر في الفترة الأخيرة). صحيح أن الكثير من اللبنانيين يحصلون على الطبابة ولكن بكلفة عالية ما يحرمهم من استعمال مداخيلهم في أمور أخرى حياتية مُلحّة إن لم تكن ترفيهية أو ثقافية. كما أن التراتبية العالية بين المستشفيات والأطباء والذي تعاني «سوقهم» من ظاهرة «الفائز يأخذ كل شيء» قد تؤدي إلى ظاهرة الاستعمال الزائد للفحوصات وللإجراءات الطبية غير الضرورية للمحافظة على الدخل في تنافس يرفع من عدم الكفاءة الاقتصادية.

هناك شيء سيء بالعمق في بلد انتفض بعض من شعبه من أجل رفع النفايات، بينما عمّال القطاع كلّهم أجانب، وبينما يتنافس الكثيرون لجني الأرباح منها! هناك شيء سيء بالعمق في بلد يُشتكى فيه ليلاً ونهاراً من لاجئين فقراء أتوا إلى أرضه هرباً من الموت ثم تُضفى الجنسية على الأغنياء وذوي النفوذ من أبناء جلدة هؤلاء الفقراء أنفسهم؛ هناك شيء سيء بالعمق في بلد يحكم اقتصاده، إن لم تكن سياساته أيضاً، المصرفيون والتجّار والأثرياء الجدد بينما هؤلاء لا يدفعون من الضرائب شيئاً يُذكر ومتعلّميه يعملون لدى هؤلاء؛ هناك شيء سيء بالعمق في بلد بلغت المحاصصة الطائفية فيه حدّاً أنست الناس مصالحهم الحقيقية. وهناك شيء سيء بالعمق في بلد يصدّر شبابه المُتعلّم بدلاً من سلع ينتِجها هؤلاء. ولكن هناك شيء أسوأ لربّما من كل ذلك في بلد يدّعي التحضّر، فكل يوم هناك شخص على الأقل لا يستطيع أن يحصل على العناية لمرض أو إصابة وذلك يُخْضعَه إما لنظام سياسي بائد أو ليقف حائراً على شباك الدفع في المستشفيات أو أمام متطلّبات شركات التأمين. فمتى ينتهي كل ذلك؟